

عن العولمة .. التاريخ، والبنية، والمستقبل

تأليف

صلاح سالم



الناشر

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

٢٠٠٥

حقوق النشر

الطبعة الأولى ٢٠٠٥م - ١٤٢٥هـ

حقوق الطبع والنشر © جميع الحقوق محفوظة للناشر :

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

رأس المال المسدود والمدفوع ١٨,٢٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)

فاكس : ٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

لا يجوز استنساخ أى جزء من هذا الكتاب بأى طريقة
كانت إلا بعد الحصول على تصريح كتابى من الناشر .

إهداء

إلى كل أحرار العالم الذين أطلقوا صرخة سلام فى اليوم العالمى
لمناهضة الحرب على العراق فجعلوا الخامس عشر من فبراير
٢٠٠٣م ميلادا لعالمية إنسانية حقيقية ضد العولة القسرية ،
والغطرسة الأمريكية معا .

تزايدت في السنوات الأخيرة، عمليات إصدار كراسات تعالج في مقال تفصيلي طويل (Monograph) موضوعاً فكرياً أو علمياً هاماً. وتتميز هذه الكراسات بالقدرة على متابعة طوفان الاتجاهات والمعارف الجديدة، في عصر يكاد أن يحظى باتفاق الجميع على تسميته بعصر المعلومات.

تعتمد هذه الميزة على صغر حجم الكراسات نسبياً بالمقارنة بالكتب، وتركيز المعالجة وتماسك المنهج والإطار. ولأهمية الدراسات المستقبلية في هذه الفترة التي تشهد تشكلاً متسارعاً لملامح عالم جديد، سعدت بموافقة المكتبة الأكاديمية وحماسة مديرها العزيز الأستاذ، أحمد أمين لإصدار "كراسات مستقبلية" كسلسلة غير دورية مع تشريفي برئاسة تحريرها.

والملاح العامة لهذه السلسلة، التي تفتح أبوابها لكل المفكرين والباحثين العرب، تتلخص في النقاط التالية:

- انطلاق المعالجة من توجه مستقبلي واضح (Future-oriented) أي أن يكون المستقبل هو الإطار المرجعي للمعالجة، حيث يستحيل استعادة الماضي، ويعانى الحاضر من التقادم المتسارع بمعدل لم تشهد البشرية من قبل.
- الالتزام بمنهج علمي واضح يتجاوز كافة أشكال الجمود الإيديولوجي، مع رجاء ألا تتعارض صرامة المنهج مع تيسير المادة وجاذبية العرض.
- الابتكارية Creativity المطلوبة في الفكر والفعل معاً، في زمان صارت النصيحة الذهبية التي تقدم فيه للأفراد والمؤسسات: تجدد أو تبدد !Innovate or evaporate
- الإلمام العام بمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية، التي تعد قوة الدفع الرئيسية في تشكيل العالم، مع استيعاب تفاعلها مع الجديد في العلوم الاجتماعية والإنسانية، من منطلق الإيمان بوحدة المعرفة.
- مقارنة الموضوعات المختلفة سواء أكانت علمية أو فكرية مؤلفة أو مترجمة، من منظور التنمية الشاملة والموصولة أو المستدامة Comprehensive and Sustainable Development، التي تتعامل مع الإنسان كجزء من منظومة الكوكب، بل والكون كله.

كراسات هذه السلسلة تستهدف تقديم رؤيتنا لمستقبل العالم من منطلق الإدراك الواعى لأهمية التنوع الثقافى، التى لاتقل عن أهمية التنوع البيولوجى الذى تحتفى به أدبيات التنمية الموصولة، إننا نقدم رؤيتنا كمصريين وعرب ومسلمين وجنوبيين للبشرية كلها دون ذوبان أو عزلة، فكلاهما مدمر ومستحيل.

هذه الكراسية

تعرض الرؤية الموضوعية للمفكر الشاب صلاح سالم، الكاتب بالأهرام، عن العولمة شارحا نشأتها ضمن سياق تاريخى تجاوز نمطى الإنتاج اللذين شكلا عقلانية الماضى البشرى وهما الزراعة فى العصر الكلاسيكى ثم الصناعة فى العصر الحديث. وأيضاً بنيتها التى تبدو نتاجاً مباشراً لنمط إنتاج المعرفة، وإستجابة تلقائية أحياناً، وقسرية أحياناً أخرى، لنمو الوعى الإنسانى بعالمية كوكبنا الأرضى الى ذروة غير مسبوقة. وكذلك مصيرها أو بالأحرى كيفية استجابتها للأزمات الكبرى "المصيرية" التى تواجه البشر جميعاً فى نظام عالمى واسع يؤثر فيه الكل على الكل لأنهم "جيران فى عالم واحد" محكومون فى النهاية ببيئة طبيعية تمنحهم مواردها، ولكنها تحاسبهم جميعاً لو أساءوا استغلالها، والى الدرجة التى قد تجعل حياتهم فيها غير ممكنة اذا وصلت اساعتهم لها حد تدميرها، ما يفرض عليهم جميعاً تجاوز أنانيتهم، والتخلى عن تحيزاتهم لبناء عالمية انسانية حقيقية. ان هذه الكراسية ليست الأولى بل الثالثة، لهذا الإبن المتميز من أعضاء أسرة الكراسيات الممتدة، التى ترحب دائماً به وبإسهاماته الجادة.

د. أحمد شوقى

يناير ٢٠٠٥

المحتويات

المقدمة	١١
الفصل الأول : الطريق الى العولمة	٢٣
أولا : النظام التاريخي الصغير "المحلى"	٢٦
ثانيا : النظام عبر الإقليمي "الإمبراطوري"	٢٧
ثالثا : النظام العالمي الحديث	٣٧
الفصل الثاني : ماهية العولمة	٥٣
أولا : ركائز العولمة : الثورة العلمية والتكنولوجية	٥٣
ثانيا : بنية العولمة : النزعة الإستقطابية واللاكتافؤ الإقتصادي	٥٨
ثالثا : نتائج العولمة : المركزية الأمريكية فى النظام العالمى	٦٥
الفصل الثالث : ما بعد العولمة ؟	٧٧
أولا : المنهج النفعى وتفجير الإستقطاب العالمى : صدام الحضارات	٧٨
ثانيا : المنهج الأخلاقى وترشيد الإستقطاب : العالمية الإنسانية	٩١
خاتمة : السجال حول المصير الإنسانى	١١١
هوامش	١١٧

المقدمة

عن الشرعية الثقافية للهيمنة التاريخية !

تحتل عملية صياغة الشرعية الثقافية للهيمنة مكانة أساسية في بنية الأنظمة التاريخية المتعاقبة إذ تتعلق بدرجة الرضي التي تحوزها تكريسا لإستقرار النظام القائم، وهي تعبر عن نفسها أو يقوم مركز الهيمنة بالتعبير عنها عبر منظومة متكاملة من القيم والأفكار والرموز الكبرى الملهمة لحركته يقوم بتضمينها مايسمى بخطاب الشرعية الذي يؤدي وظيفة الإلهام أو التبرير الإيديولوجي للنظام القائم والذي يجب أن يسود علي كل وأى خطاب آخر فيحيله - إن وجد - إلي موقع المعارضة ليتمكن وحده من تحديد سقف القبول الأخلاقي والسياسي لكل التفاعلات المحتملة والتناقضات التي قد تثيرها أحيانا. ذلك أن مركز الهيمنة : الدولة القطبية أو حتى الإمبراطورية لايمكنه العيش في خضم صراعات مستمرة وإلا عجز عن الاستمرار في التفوق ومن ثم فهو بحاجة دائما إلي تحلية تفوقه العسكري أو الاقتصادي وجعله سلمياً ومقبولاً من الآخرين وذلك عن طريق خطاب الشرعية الفلسفي أو الإيديولوجي تحديداً.

غير أن مركز الهيمنة وهو يقوم بهذا العمل المهم والجوهري لابد وأن يوفق إلي أقصى حد ممكن بين خطابه الفكري للهيمنة، وبين المشترك الإنساني حتي يسهل لقيمه هو أن تتجلى في قيم إنسانية عالمية جذابة إذ أن إبتعاد قيم الهيمنة لديه عن القيم الإنسانية العامة والراسخة سوف يحول بينها وبين النهوض بمهمتها التبشيرية والتبريرية في آن واحد، ويلاحظ هنا أنه كلما زاد المقوم التبشيري كان الخطاب الفكري أكثر جاذبية ورواجاً لدى الآخرين المعنيين به.

وتكريساً لقيم الهيمنة وتفعيلاً لحضورها قد يضطر مركز الهيمنة أحياناً للخضوع هو نفسه لها حتي تستمر كذلك إذ يتبدى للآخرين مرجعيتها دون أن يجرمه ذلك من مزايا هيمنته الفعلية تحت شعارها، ولتحقيق ذلك فانه غالباً ما ينزع إلي آليات سياسية وعملية من قبيل؛

— **المرحلة** حيث يخضع لقيم الهيمنة التي رفعها لفترة زمنية تكفي لترسيخها وهي غالباً الفترة التي يتم فيها نحت قيم الهيمنة نفسها أي في الفترة التالية للحظة الصعود الدولي أو الامبراطوري إذ تبدو عملية نحت وترويج هذه القيم مصاحبة أو متأخرة قليلاً عن بداية هذا الصعود نحو الهيمنة لتبدأ مع محاولة ترويجه وتذويقه وتأمينه سياسياً ثم يكون توظيفها عندما يبدأ مركز الهيمنة في التملص منها تدريجياً بعد أن تكون قد تحولت إلي مرجعية إنسانية يحاكم بها الآخرون ويطالبهم بالخضوع لمقتضياتها.

— وكذلك **المرواغة** إذ يتم إعلاء قيم الهيمنة والتمسك بها نظرياً والتصرف ضدها عملياً وغالباً ما يكون ذلك في مرحلة رسوخ الهيمنة وتأكدها ومراكمة خبرة تاريخية طويلة من ممارستها إلي الحد الذي يردع الآخرين عن مواجهة مركز الهيمنة وإن كانت هذه الآلية تؤدي بالتدريج إلي تعرية قيم الهيمنة وتثيّر الكثير من التناقضات لمركزها تؤدي إلي تآكل شرعيته وقد تقود إلي أفول في هيمنته.

— وأيضاً **الانتقائية**، حيث يلجأ مركز الهيمنة إلي إطلاق أكثر من مبدأ يقوم بينها بعض التعارض أحياناً، وأحياناً أخرى يصل التعارض إلي حد التناقض ثم يشرع في ممارسة كل مبدأ في الوقت الذي يتناسب مع مصالحه وحسب تأويله هو بل وأحياناً يتم تطبيق مبدئين علي الصراع نفسه ولكن في أوقات مختلفة فيتم إعمال أحدهما في بداية الصراع مثلاً، وإعمال المبدأ النقيض في فترة تالية لتغيير بعض مفردات الصراع عن لحظة البداية في اتجاه يفرض التكيف مع هذا التغيير تحقيقاً للمصلحة نفسها والتي قد تكون في استمرار الصراع قائماً وليست في حله.

هذا الفهم لأهمية الشرعية يرتبط ولا شك بكل النظم التاريخية المتعاقبة وان بدرجات مختلفة من العمق ونطاقات متباينة في الإمتداد، فالنظام التاريخي السابق "الإمبراطوري أو عبر الإقليمي" الذي شغل أغلب فترات التاريخ المكتوب "الكلاسيكي" والذي اتسم بحركية أقطابه من الإمبراطورية الفرعونية مروراً بالفارسية واليونانية قبل الميلاد، والرومانية ثم العربية الإسلامية بعده وذلك في العالم المتوسطي، وفي موازاة الإمبراطوريتين الصينية والهندية المستمرتين في العالم الآسيوي، مع مايتطلبه ذلك من تعددية وإقليمية خطابات الشرعية، يسعفنا بنماذج شتى وان ظلت أولية لخطابات الشرعية لعل أهمها لدى الإمبراطورية الرومانية مثلاً والتي سعت إلى تسويد نموذجها السياسي وجعله مقبولا أو علي الأقل ممكنا لنحو أربعة قرون علي الأقل ، وهو الخطاب الذي راوح بين مقولتي: القانون الروماني ذات الطابع التبشيري الذي جسد رغم جوهره الذي يعود إلي قانون حمورابي أنضج صور العدالة السياسية آنذاك وحينما كانت روما آخذة في الامتداد والتوسع، والسلام الروماني الذي جسد، وبعد أن صارت روما إمبراطورية كبرى، إيديولوجيا تبريره واضحة للهيمنة علي العالم القديم المتوسطي بدعوي فرض السلام علي ربوغة.

وعلي العكس، فإن النظام العالمي الواسع للحدثة والقائم في طبقات مختلفة منذ خمسة قرون قام علي ظاهرة المركزية الجغرافية الأوروبية علي النحو الذي أسهم في نزوع الفكر الغربي الحديث إلي التمرکز حول الذات والقول عبر توليفات نظرية وتحيزات علمية تبلغ حد التزييف بسمو الغرب عرقيا ودينيا وفكريا بل بوحدته واستمراريته منذ بداية تاريخه بالمعجزة الفلسفية اليونانية وحتى الآن متمتعا بالطهر المعرفي والنقاء العرقي، وهي النزعة التي اخترنها العقل الغربي ليستعملها بعد ذلك كثيرا في فرض حضوره وتبرير هيمنته علي أنحاء شتى في العالم ملتبسا بروح استعمارية تجسدت في نسق الفكر الكولونيالي.

وعبر بناء نرجسية الذات، وتشويه كل ذات أخرى في نزعة هجومية واضحة، تمكنت نزعة التمرکز الأوربي من التحكم في ايقاع حركة الفكر

الإنساني كله قبولاً أو رفضاً، فحتى عندما يجادل مفكرون من خارج الغرب معارضون للمركزية الغربية، فإنهم عادة لا يستطيعون نفي تفوق أو هيمنة أوروبا كحقيقة تاريخية في هيكل النظام العالمي للحدث، وإن حاولوا تفسيرها بدوافع مختلفة عن تلك التي تركز إليها بحيث لا تبدو هذه الدوافع عنصرية مرتبطة بفضائل خاصة أو رقي ذاتي في العقلية الأوروبية وحدها أو بتراكم ثقافي حضاري تم داخل تاريخها وحده وعلي نحو مستقل عن الآخرين.

وبرغم وجود تيار نقدي في الفكر الغربي نفسه يحرص علي تفكيك نزعة التمرکز هذه يعد أبرز رموزه من المعاصرين يورجين هابرماس، وباك دريدا حيث الأول منطلقاً من تراث المدرسة النقدية الألمانية يقوم بنقد العقل الأداتي الذي جعل من العقل أداة لإخضاع الإنسان لمفاهيم اتخذت شكل علاقات وقوانين وأنساق ثقافية قد تكون متحيزة ولا تهدف إلا لطمس حرية الإنسان، وحيث الثاني هو أبرز رواد المدرسة التفكيكية الفرنسية يدعو مباشرة إلى تفكيك نظم العقل الميتافيزيقي الغربي المتمركز حول ذاته لإرساء عقلانية جديدة لاتحيز فيها، يبقى هذا التيار النقدي محدوداً قياساً إلى التيار الرئيسي في الفكر الغربي والقائم علي نزعة التمرکز.

ولاشك في نهوض الفكر الأوروبي بمهمة إنتاج مثل الحدث السياسية التي غيرت علاقة الإنسان بالأرض، والأرض بالسلطة والسلطة بالدولة والدولة بالكنيسة من علاقة خضوع واذعان إقطاعي / أبوي إلى علاقة مواطنة تقوم على أساس قانوني. تلك العلاقة التي قادت في موازاة وبالهام حركة الإصلاح الديني في القرنين السادس والسابع عشر إلى تكريس نظام الدولة القومية أو "النظام الوستفالي" الذي نهض بدوره على مجموعة من المعاهدات أنهت الحرب الثلاثينية التي أشعلتها هذه الحركة وخاصة بين ألمانيا وفرنسا في الفترة من ١٦١٨ - ١٦٤٨م، وقلصت كثيراً سلطة البابا الدينية على العالم السياسي في إطار الفصل بين السلطتين الروحية والزمنية، ومن ثم تقلص دور الاختلافات الدينية والمذهبية في إشعال الحروب بل وفي ترسيم خطوط الانقسام الإستراتيجي والسياسي أمام دور التباينات "الحدثية" السياسية والاقتصادية والايديولوجية، كما تؤكد مبدأ الاستقلال وما يتضمنه من احترام

لحدود الدولة التي عليها تمارس السيادة الوطنية أو القومية فكان ذلك اذنا بالبقاء التام على بقايا النظام الاقطاعي واماراته المحدودة وصعود الدولة القومية الحديثة التي أسهمت في ظهور واستقرار المكننتيلية لدى الدولة الهولندية التي عززت بدورها فكرة النظام العالمي على أساس اقتصادي وصاغت حدائته السياسية كمبدأ السيادة وألوية القانون الدولي وأفكار الحكم الديمقراطي بالهام المذهب الفردي، وحتى الافكار الإشتراكية، وكذلك المؤسسات التي جسدت هذه القيم مثل عصبة الأمم، وغيرها من الإتحادات والهيئات السابقة عليها والمعاصرة لها.

غير أنه في وجهه السلبي ومن خلال نزعة التمرکز عمل علي تبرير الكثير من أخطاء أوروبا في حق إفريقيا التي تحولت إلى منجم للعبيد المطلوبين لإعمار أمريكا منذ الصراع الأسباني - البرتغالي ثم السيطرة الهولندية في القرن السابع عشر، أو ضد الجنوب والشرق عموما إبان السيطرة الاستعمارية من قبل بريطانيا بعد الثورة الصناعية والتي نال بعضها من نيرانها وتناقضاتها عالما العربي في القرنين التاسع عشر والعشرين، وفرنسا بعد ثورتها الديمقراطية والمانيا بعد الوحدة، والتمدد الروسي في آسيا الوسطي والقوقاز وهي الظاهرة التي انفجرت في وجه أوروبا خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية.

وهنا وفي العقد الثالث من القرن العشرين يبدأ الدور الأمريكي في قيادة الطبعة الأخيرة للنظام العالمي، ويكتسب جاذبيته الأولى من طبيعته الليبرالية التي جسدت الوجه الإيجابي للحدثة الأوروبية إذ لا ينسي أحد تلك الثورة التي أحدثتها مبادئ الرئيس ودر ويليون عن حق تقرير المصير لسدي شعوب المستعمرات والمحميات الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى إذ يمكن أن ننسب إلى هذه المبادئ التبشيرية آنذاك دورها في إلهام الكثير من حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار الأوروبي في العقود الثلاثة التالية، وأيضا دورها في تسهيل الصعود الأمريكي إلى قيادة النظام العالمي ثنائي القطبية بعد الحرب العالمية الثانية تدشينا للنظام العالمي في بنيته المعاصرة "الأمم المتحدة" وفي القيم التي حازها "السيادة، والاستقلال، وحق تقرير المصير"

والصراعات التي عاشها كالحرب الباردة وتجلياتها "الردع النووي، وتوازن القوى، ثم الوفاق الدولي " حيث لعبت دور القطب الليبرالي لخمسة عقود جعلت الكثير من الشعوب ترحب بالدور السياسي والعسكري والاقتصادي الأمريكي المتزايد في العالم علي حساب القوى الإستعمارية التقليدية الذابلة آنذاك إذا اعتبر النموذج الأمريكي هو الأعظم في التاريخ الإنساني ليس فقط للتطور الكيفي الجذري لمركب القوة العسكرية تكنولوجيا وتسليحيا وتنظيميا لديه علي نحو لا يمكن مقارنته بإمبراطوريات العصور السابقة وإنما لسبب آخر هو الأعماق يتعلق بطبيعة هذا النموذج نفسه ونمط بنائه الحداثي من حيث شموله لمركب عريض من المقومات: السياسية/ الديمقراطية، والقانونية/ الدستورية، والثقافية/ التحررية، والاقتصادية/ الانفتاحية، وغيرها من مقومات الجاذبية الملهمة التي تؤسس لنموذج شامل مقبول من الآخر مهما كان مختلفا أو حتي معاديا إيماننا بصدق دعوته إلي الحرية والوفرة والمساواة علي النحو الذي رمز إليه تمثال الحرية علي الساحل الشرقي الأمريكي في اتجاه العالم القديم وصاغته مقولات ودعاوي الحلم الأمريكي التي جعلت من الولايات المتحدة وطنا للفكرة بأكثر مما هي بالجغرافيا، حيث الأمريكيين ليسوا فقط القاطنين مابين الساحل الشرقي والغربي، ومابين الحدود الكندية والمكسيكية، ولكنهم أيضا بل وبالأساس الحالمون بالعدل والهاربون من ظلم وعنصرية الحياة الأوروبية المندفعون إلي اقتحام التاريخ لصوغ الحرية الكاملة والوفرة الكاملة علي الأرض البكر التي لم تشهد - علي الأقل في اعتقاد الأمريكيين الأوائل - تلك المظالم والحروب الدينية والقومية التي شهدتها أوروبا قبل ذلك.

ولقد ارتبط الحلم الأمريكي أو تم تجسيده في نمط الحياة الأمريكي الذي جذب أفئدة الكثيرين في العالم، فهو يكاد يشكل بنية كاملة رمزية وعملية تلهم بقدر ماتستوعب السلوك الحياتي اليومي للإنسان العادي خاصة من الاجيال الشابة ذات المزاج العصري عبر تقديم الأدوات والوسائل التي تجعل حياة الإنسان أكثر سهولة وديناميكية سواء داخل بيته أو خارجه لأنها جميعا أدوات ووسائل تأخذ إلهامها من فكرة الحرية وذلك بدءا من النمط الغذائي القائم علي الوجبات السريعة سابقة التجهيز، والمشروبات المعبأ الذي يسهل الحصول عليه والانتقال به إلي أي مكان وتناوله في أي طقس بدلا من القهوة الفرنسية بطبقها

المعروف، أو شاي الساعة الخامسة الإنجليزي بطقسة الارستقراطي، مروراً بالزى العصري القادر علي تلبية حاجات الوظائف الأكثر ديناميكية في الحياة اليومية اللاهثة بكفاءة كبيرة ممثلاً في الجينز بشكل أساسي مع موسيقي خاصة صاحبة تمثل خلفية لهذا النمط بقدر ماهي جزء طبيعي من طقسه كالروك أند رول الذي يبقّي، علي كل تنويعاته، نتاجاً خاصاً بالقريحة الفنية الأمريكية ليكمل مع سينما هوليوود المعبأة بأفكار الاكتشاف للعالم والداعية إلي مواجهة أخطار الكون الخارجية ضد كوكبنا بشجاعة الكابوي، مع التحرر الجنسي الواضح أبرز ملامح الدور الليبرالي العالمي لأمريكا.

وقد ظل الحلم الأمريكي حتى نهاية الحرب الباردة أفضل أشكال القيادة العالمية لقدرته علي الإلهام والتبشير دون الوقوع في فخ العنصرية الذي طالما وقعت في أسره القوى الكبرى عندما تغرق في المثالية التيشيرية فتقع في النرجسية علي نحو ما حدث لقوى كثيرة لم تطاولها علي صعيد القدرة الشاملة أحرها النازية والفاشية. وربما يرجع الفضل في ذلك للفلسفة البرجماتية التي شكلت العقل السياسي الأمريكي عند النخاع وخاصة فلسفة جون ديوي الذرائعية التي تبعد عن المثالية النظرية بقدر ما تسنلهم مثالية التجربة الواقعية باعتبارها خبرة "إيجابية" في التاريخ، فتمكنت من وضع قيود عملية، وتاريخية علي منظومتها المثالية، وإن كان ذلك في المقابل قد صبغ رؤيتها التاريخية بأفة "التجزئية" وربما "الإختزالية" التي ورطتها أحيانا في سياسات خاطئة علي منوال فيتنام مثلاً وذلك لعدم تقديرها بشكل كاف أهمية الثقافات الإنسانية والقوى المعنوية لدى الشعوب وتصورها المبالغ فيه لدور القوة الاستراتيجية وقدرتها علي إنتاج تواريخ جديدة، ونظم مغايرة، بنفس قدرتها علي تحقيق الانتصارات العسكرية، وهي رؤية تنبع من قصر تجربتها التاريخية وصعودها الساحق السريع علي الأغلب.

غير أنه بنهاية الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفيتي أواخر الثمانينات وانفراد أمريكا بالقيادة العالمية علي أرضية اقتصاد المعرفة بدأ الحديث عن "النظام العالمي الجديد"، ومع منتصف التسعينيات بدأ الحديث عن حركة العولمة بحسبانها بنية تاريخية شاملة ومركبة لها جوانبها المتعددة تنهض علي

نمط إنتاج المعرفة الذي يتسم بطبيعة استقطابية تركز بل وتوسع الفجوة القائمة بين الأكثر تقدماً والأكثر تخلفاً. وفي سياق النتائج غير المتوازنة للعلومة طفرت القوة الشاملة لمركزها الأساسي، أي الولايات المتحدة، طفرة هائلة ليس فقط على مستوى الجغرافيا الاقتصادية، بل وبالأساس على صعيد الجغرافيا السياسية حيث التفوق العسكري والإستراتيجي الحاسم بانهيار القطب الثاني في النظام العالمي وفي ظل تدني تحدى القوى التالية له في هذا النظام يسندها في ذلك إنفاق عسكري جاوز حد الـ ٤٠٠ مليار دولار بما يتجاوز مجموع الإنفاق العسكري للدول الخمس عشرة التالية لها وعلى رأسهم روسيا والصين وفرنسا وألمانيا وهو ما يجعلها تعيش منذ التسعينات وبالأحرى الفترة الممتدة بين نهاية الحرب الباردة ١٩٨٩م، وبين أحداث سبتمبر ٢٠٠١م إشكالية التناقض بين موقعها في هيكل القوة الشاملة الفعلي حيث التفوق الساحق على الجميع، وبين موقعها في البناء القانوني /السياسي للنظام الدولي القائم والذي صاغته نتائج الحرب العالمية الثانية ويضعها في مرتبة واحدة مع خمس دول تتعقد لها قيادة النظام العالمي من داخل الشرعية الدولية وعبر حق الفيتو. وإذا كان هذا التناقض قائماً منذ بداية التسعينات فلن التعامل الأمريكي معه قد اختلف:

— بين الإدارة الديمقراطية التي شغلت هذا العقد وسعت الي ادارته عبر التبشير بعالم جديد أكثر تكاملاً ولو ظاهراً تمثل في بنية العولمة وخطابها الفكري الكوني حيث استطاعت التحكم في النظام الدولي علي مستوياته المتعددة بموارد قوتها الشاملة دونما حاجة إلي أعمال آلتها العسكرية إلا في أحيان نادرة وكاشفة استوجبته الظروف، ومن داخل مبدأ حق التدخل الإنساني استناداً الي قيم سياسية مقبولة عالمياً كما حدث في البوسنة وكوسوفا على نحو حفظ للقوى الكبرى ماء وجهها ولم يجرح هيبتها، ما يعنى أنها لم ترد حسم التناقض القائم بين الشكل القانوني /السياسي القائم للنظام العالمي، وبين حامله التاريخي أي نمط الانتاج الذي تحول الى اقتصاد المعرفة، بحيث تظل النزعة الاستقطابية في العمل علي مستوي نمط الانتاج ولكن من داخل البنية التنظيمية "القانونية والسياسية" القائمة.

— وبين الإدارة الجمهورية الراهنة التي سعت منذ البداية الى حسم هذا التناقض بالخروج تدريجيا من نظام التفاعلات الدولي الذي تفرضه الأبنية القانونية / السياسية للأمم المتحدة وتكريس ممارسات انفرادية لا تحكمها سوى موارد القوة الشاملة الأمريكية وهو النهج الذي يحدث إختلالات حادة فى ادارة النظام الدولي تفرض البحث عن صيغ لتجاوزها عبر تعديلات جذرية فى الصيغ القانونية والسياسية القائمة والتي تمنح فرنسا مثلا حقا مكافئا للولايات المتحدة فى ادارة النظام العالمى وهو الحق الذى لم تستسغه الولايات المتحدة منذ البداية. وهكذا يفتح الطريق اما الى تعديلات هيكلية فى مجلس الأمن ونظام اتخاذ القرارات الدولية تعكس الهيمنة الأمريكية الواقعية ، واما الى سقوط نظام الامم المتحدة الراهن والبحث عن نظام بديل.

فبالهام هذا النهج بدأت الادارة الجمهورية حكمها قبل ١١ سبتمبر بالاندماج — عبر مشروع الدرع الصاروخية — فى سباق تسلح جديد على الطريقة الريحانية، ومع ١١ سبتمبر هيمنت عليها نزعة "تدخلية شديدة" فى مناطق كثيرة من العالم كما هو فى باكستان وجورجيا وقيرغستان والبلين واليمن وكذلك الإنتشار البحرى الأمريكى الجديد فى مناطق عديدة من العالم تحت غطاء مواجهة الإرهاب، وصولا لحربها على أفغانستان، ثم عدوانها على العراق وعلان نفسها دولة احتلال لبلد ذات سيادة فى القرن الحادى والعشرين.

وفى موازاة تلك النزعة التدخلية ثمة نزوع الى خطاب تبريرى للشرعية يمكن ملاحظته من خلال رصد القدره الأمريكية النسبية على الاستقلال عن الخطاب الفكرى الكونى باتجاه خطاب جديد نسميه هنا "نزعة التمركز الأمريكى". فبدلا من الخطاب الكونى الذى مثل أساس الشرعية وقدم مبدءاً حق التدخل الإنسانى كأساس للهيمنة الأمريكية من داخل بنية العولمة، نجد الآن نزوعا الى بناء "مركزية أمريكية" مستقلة عن نزعة التمركز الغربى وليس ضدها أى إستلهم أمريكا لأسوأ ما فى العقل الأوربي حيث الحديث المشبع بالإجلال عن الأباء المؤسسين مشيدى الدولة الأمريكية على أسس الحرية والعدل والمساواة كمبادئ سرمدية لا تحيد عنها المواقف العملية إلا على سبيل الاستثناء فى إطار عام ينزع إلي التوافق معها، يحل محل الفلسفة

اليونانية التي أعتبرت نقطة تكون وانطلاق العقلانية الغربية في التاريخ الأوروبي الموحد والمتجانس. كما تحل الولايات المتحدة كدولة قومية محل أوربا كتجربة تاريخية ويتم التعمية بعلّة الاستثناء علي كل تناقضاتها مع هذه المبادئ السرمدية طيلة القرنين الماضيين مثلما تم الإدعاء بنقاء الغرب وطهارة روحه في الخمس وعشرين قرنا الماضية، ومثلما صار النموذج الأوروبي هو المثال المحتذى وإلا فالإتهام بالنقص والدونية، فإن الخطاب الأمريكي بعد ١١ سبتمبر يقيم تمرّكه علي قاعدة: من معنا ومن ضدنا كأساس للخيرية العالمية الجديدة والتي تقوم بدورها علي نوع من الرؤية المثالية التبسيطية التي تصل في ذروتها إلي خليط من الميتافيزيقية في مصطلحات "العدالة المطلقة، والحرية اللانهائية، والحرب العادلة"، ومن المانوية إذ تقسم العالم علي أساس من ثنائية الخير والشر باعتبارها زعيمة معسكر الخير ضد "محور الشر" ما يدخل علوم السياسة ومناهج التحليل الاستراتيجي في غياهب النزعة الإطلاقية الغيبية التي يركز عليها عادة الأصوليون في كل الأديان والعنصريون في كل الأمم مما يجعل من ترويجها بابا شيطانيا تدخل منه قوي التطرف والعنصرية بكل أشكالها وألوانها وهي القوي التي حاولت أو ادعت أنها تسعى لمواجهةها بإطلاق هذه النزعة التبسيطية. ومن ثم يثير لديها، والعالم من حولها تناقضات شتى تتال من استقرار النظام العالمي القائم وانكسار حاد في هيئة الأمم المتحدة والدول الكبرى معا علي النحو الذي قد يؤدي الي تحلل المنظمة الدولية تدريجيا اثر أزمات عدة متوالية ومشابهاة للأزمة العراقية.

ولهذا يمكن الإدعاء بأن بنية العولمة والتي شغلت الفترة بين نهاية الحرب الباردة ١٩٨٩م، وأحداث سبتمبر ٢٠٠١م، تظل موضع جدل حول ما إذا كانت تمثل مرحلة / بنية جديدة أخيرة في النظام العالمي الحداثي بحكم إستنادها إلي نمط الانتاج الرأسمالي والذي صاغ هذا النظام العالمي، أم أنها ستكون مرحلة جديدة ولكنها أولي في نظام عالمي جديد مختلف قد يكون ما بعد حداثي بحكم ارتكازها علي اقتصاد جديد مختلف نوعيا هو الاقتصاد ما بعد الصناعي أو اقتصاد المعرفة ومن ثم تتطلب وتفرض خطابا جديدا للشرعية تبريريا وتبشيريا في آن؟

ولا شك في أن أى محاولة للفهم لابد وان تأتى فى سياق تاريخى أوسع حتى نكتسب الفاعلية المرجوة لحركة الفكر الإنسانى فى الكشف عن جوهر الماضى وكيف تشكل؟ وكذلك فى استقراء المستقبل وكيف يمكن ان يكون؟ مروراً بإلقاء الضوء الكاشف على الحاضر المعيش نفسه لإدراك ماهيته؟

وحسب هذا المنهج نجد أنفسنا أمام ثلاثة أسئلة كبرى أولها: عن الماضى وبالأحرى عن السياق التاريخى السابق على العولمة والذى قاد إليها عبر تحولات لم تتوقف منذ فجر التاريخ وبداية الحضارة الإنسانية أى منذ الثورة الزراعية على الأقل وحتى الثورة الصناعية الثالثة أو ما يسمى بالثورة العلمية والتكنولوجية أو بـ "عصر المعلومات" حيث تمثل العولمة الراهنة ذروة الوعى الإنسانى بعالمية كوكبنا الأرضى، وبالمصير المشترك للحضارة البشرية.

وثانيهما : عن الحاضر وبالأحرى عن ماهية العولمة نفسها والتى تعدو نتائجها مباشرة لمنطق عمل الثورة العلمية والتكنولوجية واستجابة تلقائية أحيانا، وقسرية أحيانا أخرى لطبيعة عمل نمط انتاج المعرفة الذى اعقب النمطان التاريخيان اللذان شكلا عقلانية الماضى البشرى وهما نمطا انتاج الزراعة ثم الصناعة.

أما الثالث فهو عن المستقبل وبالأحرى عن السياق التاريخى اللاحق عليها فى محاولة لإستقصاء كيفية تأثير العولمة على المصير الإنسانى وكيف تستجيب للأزمات الكبرى التى تواجه البشر جميعا كأفراد فى طبقات اجتماعية، وكطبقات اجتماعية فى دول قومية، وكدول قومية فى نظام عالمى واسع يؤثر فيه الكل على الكل باعتبارهم جميعا "جيران فى عالم واحد" محكومون فى النهاية ببيئة طبيعية تضمهم جميعا تمنحهم موارد دها الطبيعية ليستغلوها، ولكنها تحاسبهم جميعا اذا ما أساءوا استغلالها الى الدرجة التى قد تجعل حياتهم فيها صعبة وربما غير ممكنة اذا وصلت اساءتهم لها حد تدميرها.

وفى اطار هذا المنهج تستغرق وقفتنا المتأملة ثلاثة فصول موجزة يجيب كل منها على أحد الأسئلة الأساسية المطروحة.

والله والموفق

الفصل الأول

الطريق إلى العولمة ...

نتصور أن ثمة شرطين أساسيين - علي الأقل - للقول بتغيير العالم يتعلّقان بعمق التحول في أركان بنيته القائمة:

أولهما : ركن المعرفة / أنماط الإنتاج أي الخبرة البشرية في التعامل مع الطبيعة علي مستوي الإدراك والتوظيف حسب منهج ينظم هذه الخبرة ويرسخها وينشرها علي نطاق واسع في المكان، وأجيال متتالية في الزمان علي النحو الذي يحقق الاستفادة الكاملة والمثلي من إمكانات هذه الطبيعة وثرواتها .

وبالطبع فإن هذا المنهج لم يولد مع الإنسان الأول وإنما تطوّر في مراحل تالية سبقتها ولاشك درجات أدنى من الوعي والإدراك بظواهر علمية متناثرة ومتناثرة ربما بدرجات مختلفة من العمق أحدثت تراكمات أدّى لنمو المنهج العلمي بعد ذلك عبر مراحل شتى وبأقدار مختلفة من النضوج أفرز كل منها نوعاً من التكنولوجيا أي من الأدوات والوسائل والعمليات المصاحبة للتعامل مع الطبيعة واستثمار ثرواتها بحسبانها - أي التكنولوجيا - في شتى مستوياتها هي العملية الحيوية الكبرى لهذا المنهج العلمي المنظم في التعامل مع الطبيعة، وأيضاً العملية التطبيقية لمجموعة القواعد المعرفية المقننة والتي أمكن استكشافها وحيازتها، ومراكمتها تجسيدا للخبرة البشرية في إدراك الطبيعة وتوظيفها.

وهنا يمكن ترتيب أنماط للإنتاج تتوازى وتتوافق وتتأسس علي التطورات المعرفية الجارية في التاريخ من المعرفة البدائية السحرية التي ساد في ظلها نمط إنتاج الصيد والرعي والذئبان ظلاً عاجزين عن

إفراز نظام اجتماعي / اقتصادي مستقر، ومن ثم عن تكوين الدولة نظرا لما تتطلبه ممارساتها من ديناميكية للكر والفر والترحال والهجرة، وما ترسخه طبيعتهما من حركة إنسانية سيالة تتناقض الاستقرار، وروح فردية ترفض التعاضد والتلاصق، وتنفي الحاجة الي التنظيم، وخشونة في الطبع وحدة في المزاج، لا يتوافقان مع قيم التمدين، إلي نموذج المعرفة التقليدية / الصورية الذي ساد في ظله نمط انتاج الزراعة الذي قام علي حامل المجتمع النهري، الذي يخضع كل فاعلياته لتنظيم الانتاج الزراعي وما يخلقه من أنشطة، ويستلزمه من متطلبات التجانس والتكامل والاستقرار، والتي سمحت بربسوخ علاقات وتكوينات اجتماعية أدت لقيام نظام اقتصادي اجتماعي، مهد بدوره لنشوء الدولة بعد مرحلة طويلة في التاريخ البشري، وكلاهما يقع في منطقة أو إطار الرؤية الكلاسيكية للوجود حيث ساد نشاط فكري تقليدي يقوم علي الدين/الوجدان غالبا كمتصل، وإن طفت عليه بعض بؤر نشاط عقلي من حكمة الشرق القديم أو إشراقات الفلسفة اليونانية، وذلك نظرا لما توحى به طبيعة أبنيتة الاجتماعية وعلاقاته الإنسانية ومؤسساته السياسية من رؤية وجودية استاتيكية، وإن كانت شفافة تري الذات الفردية وتشعر بها كنقطة في سياق الوجود الأشمل، وكجزء من أجزائه تتماهي فيه ومعه ولا تتفصل عنه، بل تنعكس عليه في ظواهره وإيقاعاته وحركات كواكبه ونجومه حسبما تتبلور الروح التقليدية غير الدينية، أو تشعر بالتمايز عنه دونما تعال عليه، أو قدرة علي إعادة صياغته بل فقط حسن ادارته في إطار نموذج الإستخلاف الذي تبلوره الرؤية الدينية للعالم.

وعلى العكس، فإن العلم الحديث قد صاحبه، أي مهد له وعائشه وألهمه، نشاط فكري يقوم في جوهره علي العلم / العقل غالبا كمتصل، ويؤسس لرؤية حديثة تري الذات الفردية في مركز الوجود وتشعر بها مهمينة علي أشكاله من حولها وتحس فيها القدرة علي إعادة صياغته اجتماعيا وسياسيا، بعد أن زادت معارفها وقدراتها علي التحكم النسبي في مادته الطبيعية عبر اكتشاف مترايد لقوانينها، وحركة حيثة وناجحة

نحو فهم منطقها. وبإلهام هذه الرؤية الحديثة للوجود نهض اقتصاد الصناعة علي حامل الطبقة الاجتماعية التي صارت هي راعيته والمهمة لتجلياته، حيث أفرزتها تطوراتها التي سعدت بالبرجوازية الي موضع الطبقة المتحركة في نمط الانتاج الرأسمالي، ودعمتها تناقضاته التي جاءت بالبروليتاريا كطبقة معارضة، بعد أن كانت الطبقة الأرستقراطية قد انحسرت بتضاؤل دورها الذي مارسه بإلهام الاقطاع وكتلته التاريخية، التي قامت علي جماع أفكار عرقية ومعتقدات دينية بأكثر مما نهضت علي فن انتاجي مميز لها. وبغض النظر عن طبيعة العلاقة بين الطبقتين الحداثيتين: البرجوازية والبروليتارية، وما تحقق لها من توازن أو هيمنة في هذا السياق أو ذاك، فإن الطبقة كمفهوم ونسق اجتماعي ووحدة تحليل معرفي، طلت هي الحامل التاريخي لاقتصاد الصناعة ونمط الانتاج الرأسمالي، الذي أفرز دولته القومية الحديثة في مرحلة صعوده، ثم أفرز بعد ذلك أهم الظواهر المصاحبة لهذه الدولة في مرحلة نضوجه وهيمنة وهي ظاهرة الاستعمار.

وثانيها : هو ركن التنظيم / المؤسسات التي تحتوى وتتمثل هذه المستويات المتدرجة من المعارف وأنماط الانتاج التي تقوم عليها في أبنية قانونية وسياسية تصنع منها نظاما تاريخية متعاقبة يبدو كل منها كصياغة استراتيجية كلية لمنظومة شاملة من العناصر الاقتصادية والسياسية والعسكرية تتفاعل معا وتتغذي استرجاعيا علي مخرجات / نتائج تفاعلاتها لتحدد في النظام "التاريخي" مركزا للقيادة التي قد تأخذ شكل الهيمنة الإمبراطورية التقليدية، أو القطبية الحديثة.

وهنا يصوغ الباحث الأمريكي الشهير في الجغرافيا السياسية إدوارد ولارشتاين^(١) مفهومه عن "النظم التاريخية" كآلية لفهم وتأمل الخبرات السابقة للنظم التاريخية. وعلي الرغم من أن لكل نظام تاريخي سماته التي ينفرد بها فإنه يصنف هذه النظم التاريخية في ثلاثة أنماط تاريخية علي أساس أسلوب الانتاج والذي يفهمه ولا رشتاين بشكل عام علي أنه "تنظيم الموارد المادية للمجتمع المعني بحيث لا يتوقف هذا التنظيم عند وسائل الانتاج وتقسيم العمل

حسب المفهوم الماركسي، وإنما يتضمن أيضا إتخاذ القرار بشأن حجم الإنتاج والاستهلاك والتراكم والاستثمار والتوزيع "أي في الحقيقة" نمط الإنتاج الذي يؤسس للنظم التاريخية الثلاث:

أولا: "النظام الصغير":

وهو نظام بدائي يقوم علي نمط تبادل الإنتاج وهو الأصل تاريخيا وهذا النمط يتسم بالتخصص المباشر فالبعض يشتغل بالصيد والبعض يقوم بالنقاط الثمار وتتم بين الجماعتين مقايضة الإنتاج. والعوامل التي تتحكم في هذا النمط هي أعمار المنتجين وجنسهم من حيث الذكورة والأنوثة. ويلاحظ أن هذه النظم الصغيرة كانت تتألف بالضرورة من العائلات الكبيرة الحجم أو جماعات مؤلفة من الأقارب وهي بطبيعتها جماعات محلية جغرافيا وتعيش لبضعه أجيال معدودة ثم تندثر ولقد كان هناك عدد لا محدود منها ولم يبق أي منها الآن لأن جميعها تم احتواؤها من قبل أنظمة عالمية أكبر .

ومن منظور تاريخي يتضح أن الكيانات الإنتاجية الصغيرة والهشة ابتلعت في عباءة الإمبراطوريات الاقتصادية الكبرى عبر ثلاثة أنماط أساسية من التحول يذكرها الباحثان بيتر تيلور، وكولن فلنت علي النحو التالي^(٢).

النمط الأول: هو الذي يقع نتيجة لعوامل خارجية عن طريق "الدمج" فمع إتساع نفوذ الإمبراطوريات الكبرى وإزدياده فإنها تتبلع في الطريق النظم الأصغر حجما وهذا هو ما وقع للشعوب المغلوبة علي أمرها إذ عمل الغزاة أو المستعمرون علي إعادة تنظيم إنتاجية هذه الشعوب المقهورة بحيث يصبح هذا الإنتاج ترسا في العجلة الكبرى لإنتاج القوي الغازية.

أما نمط التحول الثاني: فيطلق عليه "النمط المتوقف" الذي يتأني نتيجة لوجود مركزين للإنتاج في رقعه جغرافية واحدة ويسيران في إنتاجهما علي الوتيرة نفسها وينهار النظام فيولد نظام جديد لهما. والمثل التقليدي لهذا النمط من التحول ما شهدته الصين بمراكزها التي إندمجت في وحدات إنتاجية أكبر ثم انتكست في أوقات الفوضى والاضطراب السياسي التي يشار إليها باسم عصور الظلام التي كانت أوربا مثالا نموذجيا لها فيما بين إنهيار الإمبراطورية الرومانية وقيام نظام الإقطاع.

وأما النمط الثالث فهو "الاستمرارية" أو نمط التحول الداخلي حيث يتحول نمط إنتاج إلي نمط إنتاج مغاير كعملية داخلية دون مؤثرات خارجية ومن خلال تطورات تسمح له بالاستمرارية والنماء. وعلي رغم ما يلتصق بذهن الناس عن وجود ثقافات أو حضارات تتجاوز عامل الزمان فإن الأنماط الانتاجية تتصف بالديناميكية والتحول الدائب . وهذه التحولات تأخذ نوعين أساسيين هما المسار الخطي، والمسار الدائري، حيث موت إمبراطوريات العالم الكبرى عبر التاريخ بالمسار الدائري من مولد ونمو ثم سقوط أي: من نظم صغيرة إلي بيروقراطيات عسكرية إنتهي بها المطاف إلي الإنحلال والسقوط . وهكذا سارت النظم التاريخية من النظام الصغير القائم علي نمطي إنتاج الصيد والرعي، إلي النظام عبر الإقليمي "الإمبراطوري" القائم علي نمط إنتاج الزراعة.

ثانيا: النظام عبر الإقليمي: وهو نظام العصر القديم / الوسيط بمعيار الزمن، أو النظام الإمبراطوري بمعيار التكوين السياسي / الاجتماعي، ولكننا نفضل تسمية "النظام عبر الإقليمي" للمفكر الأرجنتيني "إنريك داسل"⁽³⁾ لأنها تنطلق من معيار جغرافي / إستراتيجي يرتبط بدرجة نضوج الوعي بعالمية كوكبنا الأرضي.

ولقد قام هذا النظام "عبر الإقليمي" علي أرضية نمط إنتاج الزراعة والذي قام بدوره علي حامل المجتمع النهري المنظم والذي يخضع كل فاعلياته ويقوم العلاقات بين أجزائه حسب مقومات نمو الإنتاج الزراعي وما يستلزمه من متطلبات الإستقرار والتكثف والتجانس النسبي التي مكنت من قيام ورسوخ علاقات وتكوينات إجتماعية سمحت بقيام نظام إقتصادي / إجتماعي ومن السيطرة المتزايدة علي حركة المجتمع الأمر الذي مكن بعد ذلك لقيام الدولة - الإمبراطورية أحيانا - ولتسهيل قيام النظام عبر الإقليمي المستقر نوعا ما بين الإمبراطوريات العالمية التي نمت واستفحل أمرها نتيجة لوجود وتوزيع فائض الانتاج. "ولقد ظهرت هذه الإمبراطوريات في أشكال مختلفة عبر التاريخ وهي جميعا تشترك في النمط نفسه من الانتاج المؤلف من المنتجين الزراعيين الذين يملكون تكنولوجيا متقدمة بما يكفي لتضمن انتاجا فائضا

يفوق الاستهلاك المحلي. وهذا الفائض يسمح بإقامة صناعات متخصصة لا زراعية يضطلع بها الحرفيون ويشرف عليها رجال الإدارة والحكم، وهؤلاء الأخيرون هم الذين يكونون طبقة الحكام من بيروقراطيين وجند وما من شك في أن فائض الإنتاج هو الذي يخلق الفروق المادية وعدم المساواة بين أفراد المجتمع وهو أمر لا نجده في النظم الصغيرة حيث كانت عملية إعادة توزيع فائض الانتاج سمة أساسية للكيانات السياسية المركزية الكبرى عبر التاريخ كما كانت الحال في الإمبراطورية الرومانية أو للبنى المجزأة مثل أوربا الإقطاعية. وعلي الرغم من الفروق السياسية بين النظامين الروماني والإقطاعي فإن ولارشتاين يري أن مختلف الحضارات منذ العصر البرونزي حتي الماضي القريب تقوم علي أساس مادي⁽⁴⁾.

ويمثل النظام "عبر الإقليمي" درجة من الوعي العالمي تقع في المرتبة الوسطي بين مرتبة المحلية الشديدة التي كان قد صنعها النظام الصغير بتعبير ولارشتاين والذي قام في الجوهر علي إقتصادى الصيد والرعي المحدودين والمتقدمين في الزمن واللذين عجزا عن توفير البنية الاجتماعية الاقتصادية المستقرة لا لنظام عالمي واسع، ولا حتي لنظام إقليمي كبير، وبين مرتبة العالمية التي نضجت في التاريخ الحديث بعد ذلك علي أساس من العلم الحديث والاقتصاد العالمي الواسع علي النحو الذي صار يمثله ذلك المصطلح / المفهوم من دلالة ويجسده من أبنية وتفاعلات ويطرحه من رموز وخطابات فكرية، وهو النظام الذي كان بحاجة إلي ثورة معرفية جديدة ظل في انتظارها حتي القرن السادس عشر علي الأقل.

وهنا يمكن الإدعاء بأن ما شهدته التاريخ الإنساني قبل هذا القرن رغم تعددية الحضارات وصراع الإمبراطوريات الكبرى وهيمنتها لم يتجاوز أبنية وآليات عمل النظام عبر الإقليمي والذي يستقر علي نوع من التوازن بين الفاعلين الكبار المترامين في أركان العالم والمنعزلين في أقاليمه المختلفة بحيث تدور أهم التفاعلات وأكثرها كثافة داخل كل إقليم بمفرده حيث يبدو الإقليم الواسع هنا وكأنه الفضاء العام للنظام كله، بينما تبقي التفاعلات فيما بين هذه الأقاليم أقل أهمية علي المدى الطويل وفي الحالة الطبيعية ولا يحدث لها أن تتكثف

وتزداد أهمية اللهم سوى في تلك اللحظات الدرامية والإستثنائية في تاريخ العالم عندما يكون بصدد عملية تحويلية كبرى بإلهام عقيدة دينية أو صعود إمبراطوري غير مسبوق يتم خلالها كسر وجود النظام الإقليمي وإخضاع مركزه وأطرافه معا لسيطرة الإقليم الصاعد أو الإمبراطورية النازعة إلي الهيمنة، وهي لحظات تبقى نادرة في التاريخ سواء قبل الميلاد أو ما بعده حتي بداية العصر الحديث إذ ربما لم تتكرر سوى مرات قليلة: مثلاً عند الإكتساح الفارسي لمصر أو لليونان، ثم إكتساح الإمبراطورية المقدونية علي يد الإسكندر الأكبر للشمال الإفريقي ومصر وفارس ثم إكتساح روما لهذا الفضاء المنتمي للعالم المتوسطي القديم كله. وبعد ذلك صعود الخلافة العربية الإسلامية بإلهام العقيدة الإسلامية التوحيدية وهيمنتها علي أغلب الإمتداد الإمبراطوري الروماني في العالم القديم بعد إندحار روما الغربية وإسلام فارس وفي سياق الصراع مع الإمبراطورية الرومانية الشرقية وبيزنطية في قلبها حول المسيحية حتي كان سقوط بيزنطة أمام السلطنة العثمانية في بداية موجة الهيمنة الثانية للإسلام والتي استمرت حتى نهاية القرن السابع عشر وإن ظلت تتعرض للتآكل علي نحو تدريجي أدّى بها إلي السقوط مع رسوخ أبنية العصر الحديث لأنها الإمبراطورية الإشكالية في الحقيقة إذ إستمرت هيمنتها السياسية والعسكرية في القرنين السادس والسابع عشر من رغم البنية التقليدية التي كانت تقوم عليها في العلم والتنظيم ولذا كان محتماً سقوطها في النهاية سقوطاً درامياً مع الحرب العالمية الأولى بعد رحلة طويلة من الركود والتراجع حملت فيها لقب "رجل أوروبا المريض" وأغلب الظن أن المرض كان في القلب، أي في النموذج المعرفي الذي قامت عليه.

بل وحتى في كل هذه اللحظات التحويلية الدرامية ظلت الصين بحضارتها العريقة، والهند في إمتدادها الشاسع في شبه استقلال لم تنل منه إلا إحتلالات محدودة لبعض مناطقها القريبة من العالم القديم من قبل القوة المغولية في هجومها الكاسح السريع والمؤقت، وإسلام بعض رعاياها في هذه المناطق القريبة بعد حملات إسلامية قليلة علي تخومها وبعض التبادلات التجارية العربية الإسلامية معها والتي كانت تمثل محورا مهما من محاور عملية

التناقف بين الحضارات في العالمين القديم والوسيط الأمر الذي أوجد حضورا إسلاميا بهما، وخاصة بالهند، ولكن دون الإدعاء بهيمنة المسلمين عليهما. ويبقى السؤال المهم حول أوروبا إجمالا وكيف كانت في هذه الفترة التي يطلق عليها في سياق التاريخ الأوربي - أو ثلاثة أرباعها علي الأقل - العصور الوسطي المظلمة؟

ويجبنا بيتر تيلور، وكولن فلنت علي نحو مستفيض^(٥): لقد كانت أوروبا حتي سنة ١٥٠٠م تعيش في حالة من التجانس الثقافي ولكنها منقسمة سياسيا، فهي تحت إمرة البابوية الرومانية كانت تؤلف حضارة أوربية مسيحية إلا أن سلطة الكنيسة الدنيوية كانت محدودة ولذا فأوروبا آنذاك كانت تشكل إمبراطورية إسمية تطالب بميراث الإمبراطورية الرومانية المقدسة بزعامة المانيا، ولكن نفوذ هذه الإمبراطورية لم يشمل سوي جزء بسيط من القارة الأوربية، وحتى في هذا الجزء البسيط كانت سلطتها مطوقة ومحدودة فلقد كانت أوروبا خليطا معقدا من الكيانات التراكيبية والأقاليم الواقعة تنتظم عبرها السلطة الحكومية.

ومن الوجهة الجغرافية شهدت هذه التركيبة المعقدة مجموعة متنوعة من النظم والمقاييس فهناك أولا: التطلعات العالمية البابوية والإمبراطورية الرومانية المقدسة التي وإن كانت قد فشلت في إقامة إمبراطورية مركزية الحكم إلا أنها ساعدت علي الحفاظ علي وجود عالم سياسي أوربي مميز. وهناك ثانيا وفي الاتجاه النقيض ذلك النزوع المفرط في المحلية والمتمثل في وجود العشرات من السلطات السياسية الصغيرة المتناثرة في أرجاء أوروبا من طبقات للفرسان ومن مدن مستقلة ناشئة، ومن أسقفيات ودوقيات وهي جميعا كانت تتمتع بدرجة من الاستقلالية في تصريف أمورها. وهناك ثالثا روابط وإن كانت مخلخلة تصل النظم المحلية بالمؤسستين العالميتين: الإمبراطورية والبابوية وذلك من خلال التراث والتقاليد الإقطاعية السائدة في العصور الوسطي. وعلي هذا فإن وصف أوضاع أوروبا في تلك الأوقات بالأوضاع المركبة لا يؤدي المعني كاملا فالمسألة كانت أكثر تعقيدا من ذلك إذ قدر عدد الوحدات السياسية المستقلة في أوروبا في تلك الفترة بما يزيد علي ١٥٠٠ وحدة. إذن كيف خرج من هذا الوضع المعقد عالم الدول الإقليمية؟

بالتأكيد ليس علينا أن نفترض أنه كان من المحتم أن تتركز السلطة في النهاية في نطاق جغرافي مفرد ما بين المحلية والعالمية. فلقد افترض "تيلي" وجود خمسة بدائل أمام أوروبا سنة ١٥٠٠ م : احتمالان في مصلحة المحلية إما في شكل نظم إقطاعية مفككة أو شبكة من المدن التجارية الجديدة المفككة أيضا. ثم احتمالان لمصلحة العالمية إما في شكل إتحاد كهنوتي "تيوقراطي" أو إمبراطورية سياسية مركزية الحكم. وأخيرا احتمال قيام نمط من الدول "متوسطة الحجم". وإذا نظرنا إلى الوضع الأوربي نظرة مدققة سنة ١٥٠٠ م فسوف نري أن الاحتمال الأخير كان أكثر البدائل توافقا مع التحولات الاقتصادية الحادثة عند ظهور النظام الرأسمالي ومع الثورة العسكرية التي غيرت طبيعة الحروب في تلك الفترة.

وفي هذا السياق التاريخي الطويل كانت هناك هيمنات متتابعة أحادية أو ثنائية أو ثلاثية أو ربما أكثر:

- فحضارات شرقية إمبراطورية ثلاث أساسية مثلت مراكز أو أقطاب هذا النظام عبر الإقليمي في التاريخ قبل الميلاد وهي مصر الفرعونية وفارس والصين في الشرق الأقصى.

- وفي القرون السبع الميلادية الأولى تشكلت ثنائية إمبراطورية بين الصين المستمرة في الهيمنة على الشرق الأقصى، والإمبراطورية الرومانية الصاعدة في الغرب حول المسيحية ثم المسيحية الشرقية في القسطنطينية، مع وجود أقل لفارس التي أسلمت بنهاية هذه الفترة.

- وفي القرون الثمانية التالية وحتى نهاية القرن الخامس عشر كان هناك ما يشبه مثلث حضاري إكتملت أضلاعه عبر هذه الفترة نفسها وفي أوقات متتالية وليست متزامنة. فالصين كانت لا تزال مستمرة في الشرق الأقصى تكمل مسيرتها الطويلة شبه المستقلة، أما الخلافة العربية الإسلامية فقد كانت الفارس الأساسي واللاعب الأكبر في هذه المرحلة عبر عدة مراكز متتالية بدأت في الحجاز لفترة قصيرة جدا، وانتقلت سريعا إلى دمشق لنحو المائة عام، ثم إلى بغداد في أقصى إمتداد لها وأعلى مراحل هيمنتها لنحو خمسة قرون، ثم إلى القاهرة بعد سقوط بغداد ولنحو ثلاثة قرون

أخري اضطلعت فيها مصر بدور الركن في الحضارة العربية ضد الحملات الصليبية المتتالية، ثم الهجمات التتيرية المتوحشة والعاصفة وذلك في عهدين متتاليين هما الأيوبي ثم المملوكي قبل أن تسلم الراية إلى القوة التركية الصاعدة في العالم الإسلامي. وكان الفاعل الثالث هو القوة - يصعب وصفه بالحضارة - المغولية في آسيا الوسطي فهي قوة رعوية في الأساس تقوم في بنائها على نوع من الاقطاع العسكري حيث المهارة القتالية الفائقة والقدرة على تنظيم المقاتلين وقيادتهم هي مرتكزات الترقى وأسس حيازة المكانة وحيث المجتمع المغولي نفسه مجتمع عسكري يعيش على اقتصاد الغزو وممارسة القتال كرا وفرا هو الوسيلة الأهم - إن لم تكن الوحيدة - لاكتساب العيش. ولقد شهدت القوة المغولية نموا سريعا في القرن الثاني عشر الميلادي مكنتها في القرن التالي من اجتياح أجزاء عديدة في العالم العربي الإسلامي بعد أن كانت قد سيطرت على آسيا الوسطي، وكانت نقطة الذروة في صعود هذه القوة الرعوية هي منتصف القرن الثالث عشر حينما أسقطت الخلافة في بغداد قبل أن تتحطم موجتها العاتية على صخرة مصر المملوكية. وإذا كان لهذه القوة المغولية من أثر مستمر فهو نقلها للإسلام إلى تخوم الصين، وإلى شبه القارة الهندية وحواف روسيا بعد أن كان المغول أنفسهم قد اعتنقوا الإسلام بعد هزيمتهم في مصر فأخذوه معهم بعد ذلك إلى كل مكان ذهبوا إليه وخاصة الهند.

وإذا كانت السمة الأولى الواضحة لهذا النظام التاريخي عبر الإقليمي هي اللاتمرکز علي صعيد نقطة الإنطلاق الجغرافي إذ اتسم بحركية أقطابه ولم يعرف ظاهرة المركز الواحد المستقر أو التمرکز الشديد، فإن السمة الأخرى المهمة والتي ترتبت عليها فهي اللامركزية الفكرية التي ميزت طريقته في التعبير عن حضوره، ونزوعه إلى تأكيد شرعيته، ولذا فقد تعددت مراكزه الفكرية وشهدت حركية ملموسة في جغرافية العالم القديم حيث تقاسم النفوذ جميع هذه المراكز الفكرية / الفلسفية / الدينية فتوازت أحيانا وتعاقبت كثيرا، أثرت وتأثرت بحركية الجغرافيا السياسية، وصعدت وتدهورت مع حركة أقطابها الإستراتيجيين، ولكن دونما "تمركز" أو إبداع بالمركزية الشديدة اللهم سوى الإمبراطورية الرومانية - كمثال - التي تسعفنا بنموذج أولى لخطاب

شرعية ينزع إلي تسويد نموذجها السياسي وجعله مقبولا أو علي الأقل ممكنا لنحو أربعة قرون تقريبا، وهو الخطاب الذي راوح بين مقولتي: القانون الروماني ذات الطابع التبشيري الذي جسد رغم جوهره الذي يعود إلي قننون حمورابي أنضج صور العدالة السياسية آنذاك وحينما كانت روما آخذة في الامتداد والتوسع، والسلام الروماني الذي جسد، وبعد أن صارت روما إمبراطورية كبرى، إيديولوجيا تبريره واضحة للهيمنة علي العالم القديم المتوسطي بدعوي فرض السلام علي ربوعة.

فقد كانت هناك مثلا حكمة الشرق القديم في مصر وبابل ملهمة لتكويناتهما السياسية ومبررة لهما علي نحو بعيد فقد كان هناك إله معبود لصعيد مصر، وكذا لدلتاها وقد إستلزم التوحيد السياسي التوحيد الديني ومن هنا كانت السيادة الدينية لعبادة آمون رع، ثم لتوحيدية إخناتون التي لم تلبث إلا قليلا، ومع إنهيارها كان التدهور السياسي. والمهم هنا أن تكوين مصر السياسي قد نهض في أحد أبعاده وتأثر بالبعد الديني الذي أنبني علي أساس مكونات دينية أو أسطورية بالأساس، وأحكام أخلاقية وسلوكيات دينوية ومعرفة محدودة سحرية أو بالأكثر تقليدية. ولقد كانت هذه المكونات جميعها مبررة للوجود السياسي لمصر، وكذلك لدورها في النظام عبر الإقليمي.

وكانت هناك المدرسة الفلسفية اليونانية في أثينا حول الفلاسفة الكبار من طاليس حتي أرسطو حيث امتدت إنشغالاتهم من الوجود إلي الطبيعة إلي المعرفة في مرحلة من أخصب مراحل الإبداع الفلسفي في التاريخ الإنساني إستلهمت بعض مقومات حكمه الشرق القديم، وألهمت هذا الشرق نفسه عندما صار عربيا إسلاميا. وكان في موازاة ذلك حكمة الصين حول كونفوشيوس، وفارس حول مازدا وزرادشت، وبعدهما بقليل كانت هناك المدرسة السكندرية حول أفلوطين الذي قام بعملية توفيق تاريخية وفكرية مهمة بين الفلسفة اليونانية والإيمان المسيحي تشبه كثيرا ما قام به بعد ذلك الفيلسوف العربي ابن رشد من توفيق بين الفلسفة اليونانية نفسها وبين العقيدة الإسلامية في مرحلة الانفتاح الثقافي العربي بعد إنشاء دار الحكمة في عهد الخليفة المأمون العباسي ونمو حركة الترجمة التي أطلقتها وكان للنصارى الدور الكبير فيها

لأجادتهم اللغات السريانية واليونانية بجانب العربية التي قاموا بترجمة الكثير من عيون التراث اليوناني إليها. وكذلك في ظل انتعاش حركة الفتوح العسكرية إبان الصعود الحضاري العربي الكبير حيث كانوا يتولون العديد من المناصب السياسية والعسكرية، وطالما أبلوا فيها بلاءا حسنا.

وبرغم اشتعال الحروب الصليبية بين العرب المسلمين من ناحية وأوروبا المسيحية من ناحية أخرى فيما بين القرنين الحادي والثالث عشر، فإن القطيعة أو العداء لم يسودا الموقف تماما على النحو الراجح حيث كانت هناك تأثيرات حضارية تلقائية بينهما سواء قبل هذه الحروب وعندما كان المسلمون في موقف السيطرة، أو حتى بعدها، من ذلك مثلا ان الفنانين والصناع المسيحيين ساهموا في تشييد المباني الدينية في المراحل الأولى من حضارة الاسلام. ومنها أيضا إنتشار الأحذية ذات النعل الفليني كما كانت معروفة في الحضارة الرومانية في اسبانيا، الى العالم الاسلامي. وكان هناك في الاتجاه المعاكس، أيضا من خلال اسبانيا، إنتشار تقنيات للسري مثل الناعور في الغرب المسيحي، وآلات الحسبة المأخوذة عن الصينيين. كما كان من بين أهم ما أخذه الغرب عن الحضارة الاسلامية استعمال الورق، الذي بدأت صناعته في بغداد قبل نهاية القرن الثامن وكان يصدر منه الى أنحاء أوروبا، اضافة الى تطوير علوم الحضارات القديمة على يد مفكرين وباحثين مثل الكندي وابن سينا والبيروني وانتشارها الى انحاء الحضارة الاسلامية، ثم لاحقا الى الغرب المسيحي. وتماشت مع كل هذا العلاقات التجارية التي شهدت نموا متزايدا بمرور الزمن، خصوصا مع بعض "المدن الدول" الايطالية مثل أمالفي والبندقية في القرنين العاشر والحادي عشر^(١).

ومع القرن الحادي عشر، وانقسام الإسلام الى سلاسل حاكمة سنية وشيعية ووفود السلجوقيين الأتراك على المنطقة، اضافة الى بداية الحملات الصليبية دخلت عناصر جديدة على الصورة، وبعد أن كان العرب المسلمون هم سادة الموقف الذين يحددون وتيرة التفاعل بين الطرفين، واتجاهاتها بدأ الميزان في الإعتدال وأخذ يتجه الى التكافؤ في الفترة الممتدة بين القرنين الحادي والخامس عشر وان مال أحيانا وبشكل نسبي الى طرف منهما، وأحيانا أخرى

الى الطرف الآخر. فبين عامي ١٠٥٠ و ١٣٠٠ نجد مجيء وذهاب السيطرة المسيحية على سورية وفلسطين، واستعادة صقلية وغالبية اسبانيا والبرتغال. وكان التطور الأهم هو الحلول التدريجي للسيطرة التجارية المسيحية في حوض المتوسط محل السيطرة الاسلامية-اليهودية-الارغريقية. وجاء الارتباط بين تجارة المتوسط والتجارة البحرية لشمال أوروبا، وما كان للأخيرة من تقدم مالي وعلى صعيد البنية التحتية، ليسؤدي الى الرأسمالية التجارية الأوروبية التي توصلت لاحقا الى السيطرة على العالم^(٧).

هذا النظام عبر الإقليمي يمكن نسبته الى مفهوم الذكاء التاريخي "الدائري" الذي ساد المرحلة السابقة على لحظة انبثاق الحداثة كمشروع تاريخي مركب وشامل أحدث تغيرا حاسما فيما يتعلق بمفردات البيئة التاريخية، وفي طبيعة الإرادات الفاعلة فيها حيث تمحورت مفردات البيئة التاريخية حول الفرد الحاكم، أو الأسرة / البيت الحاكم، أو الفكرة الملهمة الحاشدة وخاصة الدين، فكان لهذا الثلاثي بالأساس القدرة الفائقة على صناعة العالم السياسي. فهذا الحاكم يوحد القطرين فتتشأ وطنية مصر التاريخية، وذاك يبنى الأهرامات فتترسخ على أرضها حضارة شامخة لا تزال تكافح الزمن "التاريخ" ثم يأتي حاكم آخر تعوزه الرؤية، أو تنقصه الإرادة فإذا بمصر تحت أقدام قبائل من الرعاة الشرقيين "الهكسوس" وهكذا.

وعلى صعيد الأسر أو البيوت الحاكمة نجد فارقا هائلا بين الأسرة الفرعونية الثامنة عشرة أسرة أحمس وتحتمس التي حررت مصر من الهكسوس وأعادت صياغة نظريات الأمن والاستراتيجية القديمة في مصر، والتي لا يزال بعضها إلى الآن يتسم بالجده والعمق، وبين الأسر من السادسة والعشرين وحتى الثلاثين حيث حكم النوبيون، والليبيون إن ضمنا، أو صراحة وسمعنا أسماء بعنخي، وششنق ملوكا لمصر بعد تحتمس الثالث ورمسيس الثاني، قبل أن ينكرس احتلالها فارسيا ثم يونانيا مع سقوط الدولة الفرعونية الحديثة / العظيمة. بل نجد هذا التباين داخل الأسرة الواحدة والممتدة فشتان مثلا بين الأسرة الأموية في بدايتها وفي نهايتها، والعصر العباسي الأولى حيث سطوة أبي العباس، وامتداد الرشيد، وانفتاح المأمون، ثم الثاني حيث لا

شئ سوى الضعف والتمزق وسيطرة السلطة الرعوية شبة الاقطاعية على المجتمع العربي.

وعلى صعيد الفكرة كانت هناك فكرة السمو لعرق ما، أو التفوق لجماعة ما ملهمة لاسكندر في تشكيل إمبراطوريته، كما كانت فكرة الدين قادرة على تعبئة أقوام وحشدها معا، وأيضا على تمزيق جماعة واحدة بين فرق وشيع، فقد تعذبت روما بالمسيحية ودخلت في صدام مع كل مستعمراتها المسيحية قبل أن تؤمن بها. بل يذهب الأستاذ "بابية" أستاذ علم الاجتماع في جامعة السربون الى أن السبب الرئيسي بل السبب الوحيد الذي جعل الامبراطور قسطنطين يتخذ المسيحية دينا رسميا انما هو "ما رآه فيها من التعصب الذي لا يوجد في غيرها من الأديان التي كانت منتشرة اذ ذاك في روما، والذي سيربط الامبراطورية برباط من حديد فيكون ذلك مقاوما لعوامل التفكك التي تسرى في شرايين الامبراطورية مترامية الأطراف"^(٨)، بينما اجتمعت قبائل العرب على ما كان بينها من ثارات حول الإسلام، وما هي إلا سنوات قلائل حتى تحول بدو العرب إلى فاتحين متحضرين اصحاب رسالة خرجوا لينشروها في العالمين.

هذا بالنسبة لمفردات البيئة التاريخية، أما طبيعة الإرادات الفاعلة فيها فقد اتسمت بالتغير الشديد على النحو الذي ذكرناه في هذه المرحلة فالفاعلون في حالة تبدل سريع بين قوة وضعف لأنهم يفعلون باعتبارهم أفرادا، أو أسرا، أو حتى أفكارا ولذا فهم ينزلون إرادتهم على التاريخ بشكل مباشر يؤثر سريعا، وينتهي أثره سريعا أيضا دون قدرة على صياغة أبنية تاريخية يمارسون فعلهم من داخلها وتكون قادرة على الاحتفاظ بمقومات هذا الفعل إلى مدى طويل وعلى نحو مؤثر، وبالأخص فعل الهيمنة أو التقدم إلا بقدر محدود وأجال قصيرة محكومة بالعمر البشري.

ثالثاً: النظام العالم الحديث:

علي العكس من النظام التاريخي "عبر الإقليمي" والذي تأسس علي الرؤية الكلاسيكية للوجود وفي قلبها النموذج المعرفي التقليدي الصانع لنمط الانتاج الزراعي، قام النظام العالمي الواسع للحدثة بإلهام الرؤية الحديثة للوجود أو الروح الحديثة والتي ترى الذات الإنسانية في مركز هذا الوجود وتشعر بها مهيمنة عليه حيث القدرة علي إعادة صياغة أشكاله الإجتماعية والسياسية بعد أن زادت معارفها ومن ثم قدراتها علي التحكم النسبي في مادته الطبيعية عبر إكتشاف متزايد لقوانينها وحركة حثيثة نحو فهم منطقتها وخبرة متراكمة في تقنين هذا المنطق وصياغته ونشره بصورة واسعة في كوكبنا الأرضي، ثم بصورة متزايدة في الأجيال المتتابعة وبالذات في تاريخنا البشري الحديث، الذي نال صفته الأخيرة تلك بهذه الرؤية الحديثة للوجود، أو ما يسمى بالروح الحديثة التي ارتبطت بعوامل كثيرة أهمها ثلاث أساسية :

الأول منها هو حركة الكشف الجغرافية بما مثلته من تكسير حاد وعميق لصورة الغرب الذهنية التقليدية عن العالم القديم بحدوده المألوفة والتي ساهمت بجدية في إنطلاقه نحو العصر الحديث لسبب مباشر وهو أن هذه العصور الحديثة قد إرتبطت شكلاً وظاهراً بالعالم الجديد المكتشف بفعل هذه الحركة والذي أفرز ولا يزال حيوية الغرب المعاصر "الولايات المتحدة الأمريكية". ولسبب آخر هو الأعماق جوهره أن العقل الغربي إذ شهد تحطم الجغرافيا العالمية أمامه وبإيقاع خطواته هو نفسه، قد شعر بقدرته علي تحطيم أو تكسير التاريخ بكل أبنيته وتقاليد ورموزه وإلهاماته، وإعادة بنائه بشكل مغاير. ذلك أن الإندفاع الغربي المفتحم لهذا العالم الجديد قد ولد في العقل الغربي درجة أعمق من الثقة، وروح الإكتشاف والمبادرة لدرجة المغامرة أحياناً: إكتشاف الأفكار، والمعارف، والتجارب المباشرة والنقيضة لكل ما هو منشور من تجارب مجتمعية في ثنايا التاريخ الذي تم تحطيم صورته الغامضة مع تحطم أستار الجغرافيا العالمية التي شهدت قصصه وأساطيره ورواياته وسردياته الكبرى والصغرى، ومن ثم تنامي قدرته - أى الغرب - علي الخوض في دورها بكل الثقة ومنتهى الجرأة، خروجاً من تاريخه الوسيط الذي ارتبط بتركيبة إجتماعية وسياسية وإقتصادية تقوم علي نوع من "الإقطاع

المقدس" شاركت فيه السلطة السياسية المستبدة "الإمبراطورية" والكنيسة الكاثوليكية "البابوية" بإدعاء الحق الإلهي المقدس في حكم الشعوب.

وفي هذا السياق الأوربي حدثت النقلة المهمة بعد سنة ١٥٠٠م في علاقة الإنسان بالأرض، والأرض بالسلطة والسلطة بالدولة. لقد كانت العلاقة بين السيد الإقطاعي ورعاياه - حسب جان جوتمان^(٩) - علاقة شخصية تقوم علي الحماية والخدمة، ولم تكن ترتكز علي الأراضي. علي أنه عندما اقترنت الأراضي بالسيادة أصبح هناك أساس قانوني لنظام الدولة الحديثة وقد حدث هذا خلال القرن التالي "السادس عشر" وتوج هذا التحول بمعاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨م والتي عادة ما تفسر بأنها ميلاد القانون الدولي الحديث والدولة القومية الحديثة. وكانت النتيجة أن برزت إلي الوجود خريطة أوربية مقسمة إلي قرابة الثلاثمائة من الكيانات ذات السيادة علي أراضيها وقد مثل ذلك الأساس الأقليمي الأول لمنظومة العلاقات بين الدول الحديثة أو أول خريطة سياسية للعالم الحديث.

والثاني هو ظاهرة العلم الحديث حيث ساهم أيضا في قدرة الغرب علي نقد تاريخه الوسيط بالذات وتكسير تركيبته الإقطاعية إمتلكه المتنامي لناصية العلم الطبيعي في منهاجته التجريبية والذي يصوغ، ربما وحده، أيديولوجيا "عالمية" تجسد نمطا من النشاط الفكري المستقل والتميز عن تلك الأنشطة الفكرية التي تلهمها الأديان والفلسفات الكبرى المتركمة في التاريخ والتي تبقي مهما راوحت بين يمين ويسار، ومقدس ودينوي، نمط من النشاط يركز علي التيار الشعوري الباطني للإنسان يخاطب حياته الروحية، وعلي الأكثر علاقاته بالبشر الآخرين في مجتمعه أو المجتمعات الأخرى، وبالأحرى، بالفضاء السياسي، وذلك بعكس العلم الطبيعي التجريبي الحديث وخاصة في تطوراته اللاحقة علي شكية ديكارت وتجريبية بيكون والتي قامت بالأساس علي عناق بين الرياضيات والفيزياء وأنتجت في النهاية عبر اشتقاقها لمعادلات منضبطة وقوانين دقيقة نسق معرفي كامل يبحث في الوسائل والأشياء، والمقادير والكميات، والكتل والموازين، ويراكم المناهج والنظريات

المطلوبة لملء الفراغ الممتد بين الإنسان والطبيعة، واللازمة لإقحام هذه الأخيرة والكشف عن جوهرها فهما ثم توظيفها لها. وهو الأمر الذي نقل وعي الإنسان الغربي إلي فضاء جديد عقلاني وموضوعي ومادي مكنه من طرح أسئلة جديدة تماما علي التاريخ الغربي بشكل أكثر جذرية نالت من جوهر النشاط الفكري القديم وخاصة حول تصور العلاقة بين الإنسان والله أدت في النهاية لقصر الدين علي المجال الروحي للإنسان، وحول أشكال تنظيم المجتمع لتقود في النهاية إلي جدل وحضور الديمقراطية الليبرالية، وهما، أي العلمانية والديمقراطية، المعلمين البارزين والمميزين للوعي الغربي في كتلته التاريخية المعاصرة.

أما **الثالث** فهو حركة الإصلاح الديني والتي أنتجت عبر صراع طويل وحروب دامية في أوروبا خاصة في ألمانيا وفرنسا، المذهب البروتستانتي والذي يربط عالم الاجتماع الألماني الكبير ماكس يبر بينه وبين الرأسمالية وذلك في كتابه الشهير "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"^(١٠) حيث يربط بين الرأسمالية وبين أمرين يعتبرهما جوهرين فيها هما: وجود المشروع الذي يكون هدفه تحقيق أعلى قدر من الربح، والتنظيم العقلاني الذي يبقى كوسيلة للوصول إلي هذا الربح. فما يحسم الأمر بين الرأسمالي الحقيقي، وأي مرابي أو مغامر هو السعي ليس إلي الربح الأقصى كحالة نهم نفسي، وإنما إلي الربح الدائم الذي يتحقق بفعل الرغبة الدائمة في مراكمة الربح عن طريق الإرادة الدائمة في الإنتاج. وأما عن علاقتها بالبروتستانتية فيري بير أنها - أي الرأسمالية - ليست في الواقع سوي الوريث الشرعي "للكالفينية" كأحد أهم تيارات البروتستانتية ذات الروح التطهرية حيث يوجد ذلك الزاهد الذي يحول العمل إلي نوع من العبادة ومن الصلاة المستمرة حيث الكال ينيون بفضل صرامتهم وتقشفهم يتجهون إلي إعطاء الأمور البشرية دلالة مقدسة، وهكذا يصبح العمل وتنظيمه بالنسبة إليهم نظاما ينبغي إقامته في الواقع تحقيقا للإرادة الإلهية، وحيث العقل الديني الطهراني يفهم الربح ليس كغاية في ذاته ولكن كوسيلة تقود إلي عمل منتج جديد

وتنظيم جديد يقود إلى الربح وهكذا تحقيقا للتراكم الرأسمالي الحقيقي الذي يسعى للتطوير وليس إلى الملهات.

لقد تفاعلت هذه العوامل معا: الكشف الجغرافية، والثورة العلمية، والإصلاح الديني البروتستانتي لصياغة الروح الحديثة - في السياق الغربي - والتي صاحبها نمط جديد من الوعي بالعالم جوهره الإنشغال الكوني وليس المحلي أو الإقليمي حيث بلغ الوجود الإستراتيجي للغرب أفق العالمية من منظور الجغرافيا السياسية منذ القرن السادس عشر وظل متناميا بعد ذلك وصانعا للنظام العالمي الواسع للحدثات من منظور المركزية الحضارية منذ القرن الثامن عشر.

ولعل هذا الوعي العالمي هو ما عبر عنه السير "هالفورد ماكيندر" أحد رواد الجغرافيا السياسية في مطلع القرن العشرين بقوله^(١١): بعد أن ولي عصر كولمبوس، بات علينا أن نتعامل مع نظام سياسي محكم يتسم بنظرة شمولية تغطي الكرة الأرضية كلها، ذلك لأن كل إرهابة للقوي الاجتماعية في أي ركن من أركان المعمورة لن يقتصر صداها على مدار محيط نقطة انفجارها وإنما سوف يتجاوزها إلى أقاصي الأرض. وهذا الإنشغال الكوني بالعالم لدى ماكيندر هو مبرر وأساس منهج النظم العالمية حيث يفترض هذا المنهج وجود نظام عالمي راهن كوني النطاق بحيث تصبح البلدان المختلفة مجرد أجزاء أو عناصر في بنيته الأكبر والأكثر رحابة بحيث يصبح من الصعب علينا أن نتفهم ما يقع من تحولات في مجتمع ما إلا من خلال الإطار الأوسع أي النظام العالمي الحدثاتي في كليته.

فعلي سبيل المثال لا يمكن فهم إنهيار الإمبراطورية البريطانية كظاهرة مجتمعية بريطانية - حسب ولارشتاين^(١٢) - علي أسس محلية وإنما كنتيجة لتغيرات عالمية أوسع قادت إلى ما يمكن تسميته "إنهيار الهيمنة" وإنهيار الهيمنة لا يبدو أمرا استثنائيا حسب منهج النظم العالمية إذ أنه أمر تكرر كثيرا في دورات متعاقبة داخل الحقبة الحديثة الممتدة لخمس قرون كاملة وهو الأمر الذي أدى إلى التحولات الداخلية في مراكز النظام العالمي الحدثاتي القائم داخل أوربا / الغرب رغم استمرار الغرب مركزا لهذا النظام. وهي

تحولات تحدث كنتيجة شبه منطقية لتراكم عوامل للقوة / الصعود، ثم إنحدار هذه العوامل سواء لدوافع داخلية تقود إلى الضعف المطلق، أو لدوافع خارجية تقود إلى الضعف النسبي قياسا إلى الصعود الكبير في قوة الآخرين من حول مركز الهيمنة.

وفي هذا السياق يتحدث تيلور وفلنت عن خمس دورات للهيمنة تعاقبت في الحقبة الحديثة وموزعة على القرون الخمس تقريبا^(١٣):

- ففي القرن السادس عشر راحت كل من البرتغال وأسبانيا تتوسعان في الكرة الأرضية وفق معاهدة "تورديزيبلاس" التي كان الباب إسكندر السادس قد توسط لإبرامها سنة ١٤٩٤م بحيث يقتسم الطرفان العالم خارج أوربا بينهما وذلك وفق خط وهمي في المحيط الأطلنطي علي أن تسيطر أسبانيا علي الأراضي الواقعة غربي هذا الخط، وأن تهيمن البرتغال علي الأراضي الواقعة شرقية.

- وفي القرن السابع عشر كانت هولندا تتحدي أسبانيا علي جانبي الكرة الأرضية وفي جزر الهند الشرقية.

- وفي القرن الثامن عشر أشتبكت فرنسا مع بريطانيا في معارك ضارية إمتدت مساحتها من أراضي كندا وصولا إلي الهند.

- وقد شهد القرن التاسع عشر زخما أوربيا عاما في التكاثر للسيطرة علي القارة الأفريقية.

- وفي النصف الثاني من القرن العشرين كانت الهيمنة الأمريكية علي النظام العالمي ضمن منظومة الحرب الباردة أو مابعدا وحتى الآن.

ثم كان الدعم الذي تلقاه منهج "النظم العالمية" من المنهج التاريخي غير التقليدي لمدرسة "الحوليات" الفرنسية والتي رأت أن السياسة ليست إلا مجال واحد من مجالات أوسع تضم علي الأقل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية يجب أن تتداوله الكتابة التاريخية ومن ثم فلا داع للتطويل عند الكتابة التاريخية في التفاصيل السياسية والمناورات الدبلوماسية حيث يجب التركيز علي ما يسمي بـ "روح العصر" في هذه الجوانب جميعا وهي الفكرة التي ألهمت الأستاذ "فرناند بروديل" مصطلح "الدوام الطويل" الذي يعني عنده

الإستمرار التاريخي المادي والاجتماعي الذي تتقلب علي سطحه الأحداث السياسية^(١٤).

وحسب مفهوم "الدوام الطويل" والذي يمكن اعتباره في إطار منهج النظم العالمية هو "تمط الإنتاج" فإننا لا نميل إلي تقسيم تبلور وفلنت لدورات الهيمنة داخل النظام العالمي الحداثي. وبدلا من ذلك نعتقد في أهمية التقسيم الثلاثي الذي يقدمه المؤرخ الأمريكي "جورج مودلسكي"^(١٥) لدورات الهيمنة المنفردة علي منظومة العلاقات الدولية أو بالأحرى "النظام العالمي" والتي حدثت حسب تصوره مرات ثلاث فقط: الهيمنة الهولندية في القرن السابع عشر، والبريطانية في التاسع عشر، ثم الأمريكية في النصف الثاني من القرن العشرين. وتشمل الهيمنة في الحالات الثلاث: السيطرة علي مجالات النشاط الاقتصادي والسياسي والإيديولوجي غير أنها تقوم بالتأكيد علي أساس راسخ من التفوق الاقتصادي عبر مراحل ثلاث: تحقيق الدولة المهيمنة للتفوق في الكفاءة الانتاجية علي منافسيها ثم، تمكن رجال التجارة في هذه الدولة بالتالي من الحصول علي إمتيازات تجارية، وأخيرا تمكن رجال المال في هذه الدولة من تحقيق السيطرة المالية علي الاقتصاد العالمي. وعندما تتحقق هذه الخطوات الثلاث لدولة فإنها تتأهل لإحتلال موقع الهيمنة علي الساحة العالمية، ولقد تمكنت مثل تلك الدول من التحكم في نظام العلاقات الدولية لا عن طريق التهديد والوعيد وإنما من خلال موازنة القوي الأخرى بطريقة تحول دون قيام إئتلاف منافس ونموه بما يكفي لتهديد الزعامة السياسية للدولة المهيمنة.

وهنا تربط دورات الهيمنة العالمية بموجات الاقتصاد العالمي اللوجستية الثلاث^(١٦). وتتضمن تلك الدورات السيطرة طويلة الأمد علي السوق العالمي للاستثمار والتي تدعم وجود الدولة المهيمنة. والاستثمار هنا سياسي وإقتصادي معا وهو ينتج بنية تحتية قوية تتمثل في شبكات الاتصال والمواصلات والمعاملات المالية علي اتساع النظام جنبا إلي جنب مع شبكة ديبلوماسية قوية أو قواعد عسكرية في نقاط متعددة من العالم. وبهذه الامكانات تتأهل القوة المهيمنة للإمساك بزمام الأمور. وتنتهي دورة الهيمنة

بنشوب حروب عالمية تستمر قرابة الثلاثين عاما وتنتهي ببروز قوة مهيمنة جديدة تعيد هيكلة النظام العالمي.

وبرغم جهود مركز الهيمنة للحفاظ علي هيمنته، فإن النقاد غالبا ما يصيبها مثلما أصاب هيمنة المركز السابق عليه وهي سته كونية إلهية ووجودية فيما يبدو حسب الآية الكريمة "ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض...". صدق الله العظيم^(١٧). غير أن روبرت كوكس يسعي إلي تفسيرها^(١٨) بحقيقة أن الانفتاح الواسع في مناخ الليبرالية يمكن القوي المنافسة من إستسناخ منجزات التقدم التقني لنفسها لتتقدم من كفاءتها الإنتاجية كي تضاهي إنتاجية القوي المهيمنة، وهنا يبدأ الإضمحلال بداية في مجال الانتاج ثم في أحوال التجارة والمال للقوة المهيمنة إذ يلاحظ من الإستقراء التاريخي أن أثنين من القوي العظمي في مرحلة التدهور حاولتا أن تستترا خلف حلف تعقدانه مع القوة التي تتأهب لإحتلال مركز الصدارة، إذ لجأت هولندا وهي في مرحلة الإنهيار إلي التحالف مع بريطانيا التي كان نجمها يعلو صعودا إلي موقع الصدارة، وهو السيناريو نفسه الذي تم بين بريطانيا والولايات المتحدة في أعقاب ١٩٤٥م. وهذه السياسة تجعل إنتقال دفة القيادة أمرا ميسرا من ناحية، كما أنها تضيف مسحة من الشرعية علي الوضع الجديد من ناحية أخرى.

في هذا السياق المعتمد "دورة الهيمنة" من ناحية و"الدوام الطويل" من ناحية أخرى يمكننا الحديث عن نوعين من الدوام داخل نمط الانتاج الرأسمالي الذي شكل فضاء الإقتصاد العالمي الواسع، وأرضية النظام العالمي للحدثة طيلة القرون الخمس الماضية وهما: "الدوام المركنتيلي" من بداية القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر، و"الدوام الصناعي" من منتصف القرن الثامن عشر وحتى الآن. كما يمكن تحديد ثلاث دورات للهيمنة:

الدوام الأول: وهو الدوام المركنتيلي الذي مثل ركيزة للهيمنة الهولندية، والمركنتيلية ببساطة هي نقل السياسات التجارية للمدن العاملة في التجارة إلي يد الدولة الإقليمية وهو ما عزز نطاق التقييدات الإقليمية علي التجارة ليصبح إحدي الأدوات الرئيسية في صنع الدولة. ويرتبط صعود العالم المركنتيلي في

القرن السابع عشر ارتباطا مباشرا بالهيمنة الهولندية، فالدولة الهولندية التي كانت قد إنسلخت من سيطرة آل هابسبورج النمساوية بالثورة أواخر القرن السادس عشر كانت تتألف من مجموعة من المدن التجارية التي تملك حواجز دفاعية إقليمية تحميها من الغزو الخارجي، وكان وضع هذه الدولة ظاهرة غير طبيعية لأنها كانت تدار من قبل التجار لمصلحة التجار، وباختصار لقد نفذت إجراءات اقتصادية صارمة من أجل تعزيز تراكم الثروة داخل أراضيها، وكانت أول دولة إقليمية تفعل ذلك وبالتالي قدمت بديلا جديدا لمبرر وجود الدولة يركز على الاقتصاد وليس على السياسة والحرب ومجد الحاكم.

والحق أن النجاح الذي أحرزته الدولة الهولندية إنما كان يعني أن النظام العالمي قد تعزز كإقتصاد عالمي عندما رأت الدول الأخرى ضرورة وجود سياسة تتجاوز مجرد الإدارة واسعة النطاق من خلال جهاز دولة وقد تمثلت نتيجة هذا الهجوم المضاد في ظهور واستقرار المركنتيلية، والتي قادت في موازاة وبالهام حركة الإصلاح الديني في القرنين السادس والسابع عشر الى تكريس نظام الدولة القومية أو "النظام الوستفالي" الذي نهض بدوره على مجموعة من المعاهدات أنهت الحرب الثلاثينية التي اشعلتها هذه الحركة وخاصة بين المانيا وفرنسا في الفترة من ١٦١٨ - ١٦٤٨م، وقلصت كثيرا سلطة البابا الدينية على العالم السياسي في اطار الفصل بين السلطتين الروحية والزمنية، ومن ثم تقلص دور الاختلافات الدينية والمذهبية في اشعال الحروب بل وفي ترسيم خطوط الإنقسام الإستراتيجي والسياسي أمام دور التباينات "الحديثة" السياسية والاقتصادية والايديولوجية، كما تؤكد مبدأ الاستقلال ومايتضمنه من احترام لحدود الدولة التي عليها تمارس السيادة الوطنية أو القومية فكان ذلك إيذانا بالقضاء التام على بقايا النظام الاقطاعي واماراته المحدودة وصعود الدولة القومية الحديثة.

أما الدوام الثاني: فهو الدوام الصناعي وهو دوام طويل شهد تحولات داخلية عدة مثلت الأساس للهيمنة البريطانية ثم الأمريكية . وهو نوع من الاقتصاد يقوم - حسب إدوارد ولا رشتاين^(١٩) على عناصر ثلاث أساسية :

أولها: السوق العالمية الواحدة التي يقوم عليها الاقتصاد وهي السوق الرأسمالية التي يتوجه الانتاج فيها إلي التصدير بالأساس وليس للإستهلاك المحلي وتتحدد أسعار المنتجات وفق متطلبات السوق العالمية حسب مبدأ المنافسة بين المنتجين حيث تقود عناصر الكفاءة التكنولوجية إلي حسم هذه المنافسة بدعم الأكثر تطورا بزيادة أسعار منتجاته والعكس للأقل كفاءة حتي يتم إخراجهم من السوق نفسها في النهاية وهو ما يقود إلي النمو الاقتصادي متفاوت عبر العالم، وتعد العولمة المعاصرة التعبير الأحدث والأكثر تطورا للسوق العالمية.

وثانيها: النظام متعدد الأطراف إذ برغم وجود سوق واحدة عالمية فإن هنالك نظما سياسية متعددة علي خريطة العالم وهو تعدد مهم للمنظومة الاقتصادية الكبرى لأنه لو قدر لأي نظام سياسي بعينه أن ينفرد بالسيطرة علي العالم فإن هذا سوف يؤدي بالضرورة إلي إخضاع السوق العالمية لهذا النظام السياسي ذاته، وهنا تنتفي المنافسة ويصبح الاقتصاد العالمي في عباءة هيمنة إمبراطورية. وهذه المعضلة تمثل لب السياسات الدولية أو الاقتصاد السياسي العالمي الذي يتطلب حالة من توازن القوي لضمان استمرارية مبدأ المنافسة الحرة كما كان الحال في مرحلة الحرب الباردة وقبل الإنهيار السوفيتي الذي أدى إنهيائه إلي بدء مسار العولمة.

وثالثها: هو المنظومة الثلاثية حيث يري ولارشتاين أن عمليات الإستغلال الجارية عبر الاقتصاد العالمي تعمل دائما في صيغة ثلاثية. وواقع الأمر أنه في حالة عدم الندية أو التكافؤ يصبح المسرح العالمي ساحة مواجهة وصراع بين طرفين إثنين، إما إن دخل طرف ثالث في الحلبة فإن هذا يكون مدعاه لشئ من الاستقرار النسبي. ولذا تسعى البلدان القوية إلي خلق هذا الطرف الثالث ولذا فإن الوجود المتواصل للاقتصاد العالمي إنما يرجع جزئيا إلي نجاح الجماعات الحاكمة في الحفاظ علي وجود الطرف الثالث لتخفيف حدة الصراعات وذلك علي منوال الدور الذي تلعبه أحزاب الوسط بين اليمين واليسار في العديد

من النظم السياسية في العالم. ويشبه هذا إلى حد كبير الدور الذي تلعبه الطبقة الوسطى في المجتمعات في خلق التوازن بين الطبقة الرأسمالية، والطبقة العاملة منذ منتصف القرن الثامن عشر. وفي سياقات أخرى يعد قبول جماعات إثنيه "وسطية" من قبيل ما يسمى "الفقراء البيض" عامل توازن تحرص عليه الطبقات الحاكمة في بعض المجتمعات لضمان الاستقرار والتوازن في المجتمعات التعددية، ولم يكن الإعراف الرسمي بالهنود والملونين في صفوف السود والبيض في جنوب إفريقيا العنصرية سوي محاولة من هذا النوع لحماية طبقة مسيطرة من خلال دعم "حاجز إثني وسطي" ومن الناحية الجغرافية يقوم بهذا الدور ما يسميه ولا رشتين دول شبه الأطراف التي تفصل بين قطبي الثراء الفاحش، والفقر الفاحش في عالمنا المعاصر.

ومن خلال هذه العناصر الثلاث أثبتت الرأسمالية بالفعل - وهي ميزة كبيرة لها - قدرة عالية علي النمو والتطور من داخلها قياساً إلى التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية الأخرى السابقة عليها. فهي كما يقول "دومينيك بلون" الباحث الفرنسي في كتابه "الرأسمالية الجديدة"^(٢٠) لم تسجل علي الإقطاعية تقدماً تاريخياً أعظم شأناً بما لا يقاس من التقدم الذي سجلته الإقطاعية علي العبودية فحسب. بل أنها - أي الرأسمالية - سجلت علي نفسها بالذات تقدماً متزايداً باضطراد. وقد تقدمت الرأسمالية منذ بدايتها عن طريق المراحل، وقد كان أحد المحركات الرئيسية لهذا التطور الابتكار التقني الذي إستتبع باستمرار أيضاً تجدد أنظمة الإنتاج حيث مرت بثلاث مراحل رئيسية نتوقف عن المرحلتين الأولتين منها لأن الثالثة ربما تمثل تحولاً نوعياً باعتبارها ليس فقط ثورة صناعية ثالثة وإنما باعتبارها ثورة علمية وتكنولوجية تؤسس لمرحلة الذروة في الوعي بالعالم والتي يطلق عليها مصطلح "العولمة":

المرحلة الأولى: تمثلها الرأسمالية الكلاسيكية التي نسب إليها كارل ماركس ملامح الرأسمالية المتوحشة مصاصه دماء البروليتاريا علي مستوي التنظيم الاجتماعي والتي تولدت من الثورة الصناعية الأولى التي كانت إنجلترا مسرحها في الحقبة الممتدة بين ١٧٦٠ - ١٨٧٥م والتي

شهدت مولد النول الميكانيكي والآلة التجارية وتطور صناعة الحديد والصلب والفولاذ. ولقد شهدت هذه المرحلة أولا حروب فرنسا النابليونية مع أغلب الملكيات الأوروبية المحافظة وهي الحروب التي استمرت لثلاث القرن وانتهت بمعاهدة واترلو ١٨١٥ التي كسرت أنياب نابليون وأجهضت المحاولة الفرنسية لتحدى الهيمنة البريطانية ولكنها لم تؤسس نظاما قانونيا جديدا بقدر ما كرس نظام تفاعل دولي / أوربي نهض على قاعدة توازن القوى التي فتحت الباب لقرن كامل من الصراعات الأوروبية التي أحسنت بريطانيا العظمى توظيفها من خلال استيراتيجيتي: التحالفات المرنة، والعزلة العظيمة في تحقيق الهيمنة داخل أوروبا وعلى العالم طيلة القرن التاسع عشر حيث دار الصراع الدامي على المستعمرات في دول الشرق، والجنوب وهو الصراع الذي دخلته ألمانيا بعد الوحدة والذي قاد الى الحربين العالميتين الأولى والثانية والتي يمكن اعتبارهما حربين المانيتين على المستعمرات مع الامبراطوريات الكلاسيكية البريطانية والفرنسية بعد توقيعهما لاتفاقية سايكس بيكو لاقسام المشرق العربي. فصد النهج البسماركي العقلاني الذي اعتمد على القوة في توحيد الداخل، والدبلوماسية في التفاعل مع الخارج، قادت الروح الاستعمارية الجديدة ألمانيا الى سياسات عنيفة ورطتها في الحرب الأولى، بينما كانت الثانية نتيجة شبه منطقية لهزيمة ألمانيا ولمعاهدة فرساي التي أدلتها ودفعت بالنازي الى تصدر المشهد الألماني حيث استطاع توظيف تراث المثالية الألمانية وخاصة الهيجيلية لتغذية بوق العنصرية ممثلي الديمقراطية الوليدة في طريقه الى الحرب الثانية.

أما المرحلة الثانية: فتأسست على الثورة الصناعية الثانية والتي إقترنت باستخدام الواسع النطاق للطاقة الكهربائية وبإكتشاف المحرك الانفجاري وتطور الصناعات الكيماوية منذ العام ١٨٩٠، ولكنها نضجت في مرحلة ما بين الحربين كركيزة لتجاوز صورة الرأسمالية المتوحشة وذلك عن طريق تعميم "النموذج الفوردي"^(٢١) - نسبة إلي فورد صانع السيارات الأمريكي الكبير في القرن العشرين - والذي

تجاوز فكرة سياسة الحد الأقصى في التشغيل والاستغلال لليد العاملة منذ عام ١٩١٤م إلى فكرة جديدة جوهرها المشاركة في الأرباح عندما بادر إلى زيادة أجور عماله لتمكينهم من شراء سيارات شخصية من تلك التي ينتجونها بأيديهم وعلى هذا النحو تغيرت بصورة جذرية وضعية البروليتاريا في الرأسمالية الفوردية "تمودج دولة الرفاه" حيث نظر إلى البروليتاري كمستهلك وليس كعامل فقط يسهم ثراؤه في زيادة قدرته على الاستهلاك ومن ثم في توسيع دائرة الانتاج ليربح الجميع.

وأيضاً كركيزة لإسقاط الإمبراطوريات القديمة، وفي المقابل صعود الولايات المتحدة التي دخلت الحرب الأولى متأخرة وخرجت منها رابحة وان تأخر الإعلان النهائي عن مغانمها إلى ما بعد الحرب الثانية عندما خرجت مع الاتحاد السوفيتي وهما في موضع الحامل التاريخي والقائد لهذه الثورة "الهندسية والبتروكيمياوية والكهربية والنووية" وان في سياقين ايدولوجيين مختلفين ومن داخل كتلتين حيويتين قاربتين، مما قاد إلى الانشطار المعروف وشبه الكامل في بنية القوة العالمية بين الطرفين على مستويي الجغرافيا السياسية والاقتصادية معا على النحو الذي أسس للنظام ثنائي القطبية واستراتيجياته المعروفة كالردع النووي، والحرب الباردة، والوفاق الدولي وغيرها ما أسهم بشكل مباشر وحاسم في تطور النظام العالمي الحداثي على أساس من المركزية الغربية التي كانت أوروبا في قلبها طيلة الحقبة الحديثة قبل أن تنتقل إلى أطرافها - أي طرف المركز نفسه - في الحقبة المعاصرة لصالح الولايات المتحدة ومركزيتها بعد الحرب العالمية الثانية وعبر إزاحة داخلية في تجاوب الغرب ذاته كمركز واسع ضد الأطراف وشبه الأطراف الأخرى في النظام العالمي الأوسع.

وعلى العكس من النظام التاريخي عبر الإقليمي الذي لم يعرف المركزية من منظور الجغرافيا السياسية الاستثناء، ومن منظور الجغرافيا الحضارية الا على نحو أولى فإن النظام العالمي الواسع للحدثة قام على ظاهرة المركزية الأوروبية كأساس وليس كاستثناء حيث بلغ الوجود الإستراتيجي للغرب أفق العالمية من منظور الجغرافيا السياسية منذ القرن السادس عشر وظل متنامياً

بعد ذلك وصانعا للنظام العالمي الواسع للحدثة، فالأخيرة بناء تاريخي شامل اجتماعي - سياسي - اقتصادي تأسس على مرحلة جديدة في العلم الذي هو بدوره أكثر أبنية التاريخ استقرارا واستمرارا لأنه يقوم سواء في تطوره أو في تأثيره على التراكم. ومن هنا فإن التراكم المعرفي لدى أمة يعني بالضرورة - رغم تبدل الحكام وتعاقب الإيديولوجيات - تراكما تاريخيا. فبدءا من هذه اللحظة تحول التاريخ إلى أبنية متميزة للتقدم حيناً، وللتخلف أحيانا أخرى حسب المواقف من العلم التي باتت بالضرورة مواقف من التاريخ. ومن هنا أصبحت الدولة القومية / الوطنية هي وحدة الفعل الأساسية، كما أصبح الاستقرار النسبي وليس التغير المستمر والانقلابي هو طبيعة الإرادات الفاعلة في التاريخ. حيث اتسم التقدم الأوربي بالاستمرارية، ولم تحدث تحولات تذكر، ناهيك عن التحولات الانقلابية، في بنية القوة العالمية منذ قرنين على الأقل اللهم إلا داخل تجاويف الغرب نفسه. ولأن من طبيعة الأشياء وسنن الكون أن الأقوى في التاريخ هو الأقدر على صياغة قواعده الأمرة وقوانينه المنظمة فقد اطلع الغرب عبر بؤرة القائدة بمهمة وضع القواعد القانونية "الانتداب والوصاية والحماية على رأسها" والمؤسسات الدولية "عصبة الأمم، الأمم المتحدة" والتحكم في الإستراتيجيات العالمية "الحرب الباردة وتوازنات الرعب النووي، والنظام العالمي الجديد" على نحو مستمر ومتعاقب في حقبة تاريخية أصبح العالم فيها أكثر اتصالا على نحو مكن لهذه القواعد من أن ترى وتعايش، ومن ثم وجد العالم نفسه محكوم بهذه القواعد وغيرها تلك التي لم يشارك أبدا في صنعها وأحيانا لم يعلم بها.

كما بلغ الوجود الغربي أفق العالمية من منظور المركزية الحضارية منذ القرن الثامن عشر حيث ساد ذكاء تاريخي خطى صاغته فلسفة التنوير، وتنامى مع رسوخ الحدثة ليصنع منذ القرن التاسع عشر نزعة التمرکز الأوربي التي شكلت تدريجيا إيديولوجيا متكاملة إدعت عبر توليفات نظرية وتحيزات علمية تبلغ حد التزييف بسمو الغرب عرقيا ودينيا وفكريا بل بوحده واستمراريته منذ بداية تاريخه بالمعجزة الفلسفية اليونانية وحتى الآن متمتعا بالطهر المعرفي والنقاء العرقي.

وهنا لم يعد ثمة إختلاف على التمييز الوجودي بين الغرب وبقية العالم فالحدود الجغرافية والثقافية الفاصلة بين الغرب وهوامشه غير الغربية تبلغ من حدة الإحساس بها وتصورها في ثقافة الغرب درجة أننا يمكن أن نعتبر هذه الحدود مطلقة. ويرافق سيادة هذا التمييز ما يسميه يوهانسن فابيان "تكران التعاصر" في الزمن وإنقطاع جذري على صعيد الفضاء الإنساني. وهكذا يكون المشرق وإفريقيا والهند وأستراليا أماكن تسيطر عليها أوربا مع أن أجناسا أخرى تسكنها.^(٢٢)

ولم يتوقف تمركز الغرب حول نفسه عبر رحلة طويلة من الفرضيات المتحيزة عند حدود إنتاج صورة نقية لذاته، بل تجاوزها إلى حدود تركيب صورة مشوهة للآخر، فالعالم خارج نطاق أوربا نظر إليه بوصفه سديما غامضا، وبدائيا وخاضعا لعلاقات اجتماعية تحتاج إلى تهشيم قبل أن يتم نشر الفضيلة والأخلاق والعقل فيه. ويقوم خطاب "هيجل" كدليل على هذه الرؤية المشوهة للآخر^(٢٣) فهو، أي هيجل، يرى أن الأفريقيين والأسويين أشد التصاقا بالدونية التي تميزهم في كل شيء عن الغربيين، أما السكان الأمريكيون الجنوبيون فقد اعتبر هشاشة التكوين الطبيعي لبلادهم كافية للترفع عن الحديث عنهم. وعلى هذا النحو جرى تثبيت نظرة دونية للآخر سرعان ما أصبحت فلسفة لها بعد اجتماعي وسلوكي أدت إلى انقسام في الفكر الإنساني، فثمة عرق منح التفوق والرفعة والسمو واحتكر الحقيقة بكل أبعادها وثمة عرق آخر أختزل إلى الحضيض والدونية التي تجعله يعيش دائما إحساسا بالمديونية الأخلاقية والثقافية والدينية للآخر وهو ما أفضى إلى مزيد من اليأس والخزلان وإفراغ الأنساق الثقافية من مضامينها والإجهاز عليها وغزوها بمضامين أنتجت ظروف تاريخية مختلفة وهي لذلك لا تحقق نهضة هذا الآخر ولا تقدمه وإن كانت تزيد من تغريبه واغترابه.

وعبر بناء نرجسية الذات، وتشويه كل ذات أخرى في نزعة هجومية واضحة، تمكنت نزعة التمرکز الأوربي من التحكم في إيقاع الفكر العالمي كله قبولاً أو رفضاً، فحتى عندما يجادل مفكرون من خارج الغرب معارضون للمركزية الغربية، فإنهم عادة لا يستطيعون نفي تفوق أو هيمنة أوربا كحقيقة

تاريخية في هيكله النظام العالمي للحدث، وإن حاولوا تفسيرها بدوافع مختلفة
عن تلك التي تركز إليها بحيث لا تبدو هذه الدوافع عنصرية مرتبطة بفضائل
خاصة أو رقي ذاتي في العقلية الأوروبية وحدها أو بتراكم ثقافي حضاري تم
داخل تاريخها وحده وعلي نحو مستقل عن الآخرين.

الفصل الثاني

ماهية العولمة ؟

تعنى العولمة كمفهوم نمو الإدراك بعالمية كوكبنا الى نقطة ذروة غير مسبوقة تاريخيا على النحو، والى الدرجة التى تجعل من كوكب الأرض بكل أطرافه ومناحية حاضرا فى مشهد واحد، وتتأسس كبنية تاريخية على رأسمالية الثورة الصناعية الثالثة التى تعنى من ناحية استمرارا للتطور الصناعى والتكنولوجى، ومن ناحية أخرى تحولا طوريا نحو نموذج تكنولوجى بالغ التفوق والتميز قياسا الى ما قبله وعلى نحو نوعى.

ركائز العولمة

تكاد تفق الكتابات الأساسية على أن العولمة قد بدأت فى التبلور منذ مطلع السبعينات من القرن العشرين بفعل تطور التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال حيث التطبيقات المدهشة للمبتكرات الإلكترونية فى مجال الهاتف والتلفزة والحاسوب وهناك من جهة ثانية الإكتشافات المذهلة أيضا فى علوم الحياة والجينات الوراثية. وهذه الثورة لم تكتمل بعد ولا تزال تأخذ أبعادا جديدة مع بداية القرن الحادى والعشرين بفضل القفزة النوعية فى علوم المعرفة بدءا بشبكة الإنترنت وانتهاء ببنوك المعلومات.

وفى هذا الإطار - حسب بلون^(٢٤) - فإن الاقتصاد لن يقوم بعد الآن على القوة المادية بل القوة الذهنية أو قوة المعرفة وهذا التحول سوف ينعكس جذريا فى طبيعة القوة العاملة وفى البنية الاجتماعية للاقتصاد الرأسمالى الذى سيتحول من أكثر فأكثر إلى اقتصاد خدمات بدلاً من كونه اقتصاد انتاج، وحيث ثالوث الرأسمالية الصناعية: الإنسان، والألة، والمادة سيتخلى عن

مكانه لثالث جديد هو: الإنسان، الفكرة، الصورة. بل أن طبيعة المنتجات الاستهلاكية سوف تتغير ولن تكون ذات طابع ثابت وقيمة نهائية يتم إستهلاكها حتي النهاية شأن الغسالة الكهربائية مثلاً التي صممت لتعيش نحو عشر سنوات أو أكثر قليلاً قبل أن تتحول إلي نفاية، بل ستكون - أي المنتجات الاستهلاكية - الآن ذات طابع متحول ومتطور ومفتوح علي شبكة لا متناهية من الخدمات، أما المنتج المادي بحد ذاته مثل جهاز إنترنت أو هاتف محمول فلن يكون سوى "ركيزة" لتوزيع الخدمات لا موضوع الاستهلاك بحد ذاته. ولكن السؤال المهم هنا هو ماذا يعني هذا الانتقال من الثورة الصناعية الثانية إلي الثالثة، أو بالأحرى إلى الثورة العلمية والتكنولوجية وما تأثيره؟

وفي الواقع فإن هذا الانتقال يبلغ من العمق والأهمية حداً قد يكون تحويلياً علي صعيدين أساسيين:

أولها: علي صعيد التنظيم الاجتماعي / الإقتصادي إذ يؤدي إلي تفويض نموذج دولة الرفاه وهو ما جسده أمريكا الريحانية وبريطانيا التاشريه حيث تتحول الرأسمالية في ظل الثورة الثالثة إلي رأسمالية مدراء شركات ومساهمين وليس أرباب عمل وعمال، وتخفض قيمة العمل والعمال علي نحو لا يدعو لاسترضائهم وقد ترتب علي ذلك التحول البنوي تفويض الدائم الثلاثة لنظام الرأسمالية الفوردية وهي^(٢٥): المؤسسات الممركزة، والعلاقات الاجتماعية الثابتة، والقيم الجماعية القوية. ذلك أن مجتمع الشبكات العلائقية الذي أرسى أسسه ثورة التكنولوجيات الإعلامية الجديدة أدى إلي نزاع الصفة المركزية عن العلاقات الاجتماعية وحطم إحتكار الدولة لوسائل الإعلام الجماهيري، كما أنها إقتضت التحول عن التنظيم "التيلوري" القائم علي الترتيب الهرمي إلي تنظيم أفقي ولا مركزي للمشاريع يقوم علي مبدأ الارتباط المتبادل. وأخيراً فإن نظام القيم الجماعية الذي كان يميز النموذج الفوردي من تضامن وتأزر وتعاقد جماعي قد أخلي مكانه لنزعة فردية مشتتة، إذ أن الارتباط عن طريق الشبكة يجبر الأجراء علي التصرف

كأفراد بدون مرجعية طبقية وبلا وساطة نقابية. وحتى سوق العمل في نظام الشبكة تغدو قائمة علي ما يفرق بين العاملين الأجراء، وليس علي ما يجمع بينهم فسوق العمل الجديد التي باتت تتطلب مهارة اختصاصية وقوة دماغية لا عضلية صارت تتطلب أيضا تميزا في شروط العمل وتفاوت كبير في عقودهم وفي أجورهم ومن ثم فقد انتهى مفهوم العقود الجماعية ومفاهيم العمل الثابت، والإستخدام الدائم وحل محله العمل لأجل محدود، والعمل بدوام جزئي محل العمل بدوام كلي، وهكذا.

وقد صاحب هذا التحول في البنية التنظيمية للرأسمالية الجديدة - حسب دومينيك بلون - تحولا في بنيتها الإيديولوجية "النيوليبرالية" التي أحدثت إنقلابا في العقدين الماضيين في المناخ الفكري السائد حيث قدمت الفرد علي الجماعة، والعقد علي القانون، والسوق علي التخطيط وماهو اقتصادي علي ماهو سياسي واجتماعي كنظام أولويات تتناسب معها ومع روحها الجديدة .

وهنا بالضبط تتولد ما نسميه بـ "النزعة الاستقطابية" الكامنة في روح الثورة الصناعية الثالثة أو اقتصاد المعرفة علي النحو الذي يؤدي إلي تزايد هيمنة الطبقات الأكثر ثراء في شتي مجتمعات العالم إذ يتفاقم ثراؤها بفعل حيازة المنتمين إليها للمعرفة والمهارات الخاصة والراقية اللازمة للإندماج في هذا الاقتصاد، وفي الوقت نفسه إلي زيادة الفقر لدي الطبقات الأكثر فقرا بفعل عجزها عن امتلاك مثل تلك المعارف والمهارات الراقية من ناحية وتضاؤل دور الموارد الطبيعية وموارد الطاقة . والعمالة العادية من ناحية أخرى. وعلي المنوال نفسه سوف يحدث الاستقطاب بين المجتمعات/ الدول الأكثر تطورا وثراء في الشمال، والأكثر تخلفا وفقرا في الجنوب. وبرغم أن التفاوت الطبقي بين البشر داخل مجتمعاتهم وبين المجتمعات وبعضها البعض ظل حقيقة قائمة في النظام العالمي الحداثي فإن الجديد هنا يتعلق بالقدرة العالية علي إفراز هذا التفاوت وإعادة إنتاجه علي نحو مستمر في شبه

متوالية هندسية تدفع بمجرد التفاوت ولو الكبير إلى مرحلة الاستقطاب
في ظل اقتصاد المعرفة.

وثانيها : على صعيد البناء القانوني / السياسي للنظام العالمي اذ قادت الى
اسقاط القطب السوفيتي تدريجيا لعجزه عن امتلاك مقوماتها ووسائل
ادارتها .

وهنا تمثل الحرب الباردة وضمها التحدي السوفيتي للولايات المتحدة خبرة
استثنائية ومتفردة حسب منهج تحليل النظم العالمية. ذلك أن الحرب الباردة لم
تفت في عضد الهيمنة الأمريكية بشئ بل إنها كانت التكاثر التي استندت إليها
الولايات المتحدة في تكتيل العديد من دول العالم ورائها كقوة عظمي، كما أنها
وحسب نوام شومسكي^(٢٦) خدمت أغراضا مهمة لمدراء الدولة فحين تدعو
الحاجة الى محفز حكومي لتحريك إقتصاد متزعزع أو لرعاية تقنيات جديدة
وباهاظة يستطيع مدراء الدولة أن يختلقوا صورة لأرتال روسية فى حالة
زحف وذلك لإستمالة الجمهور الى التوسع فى الدعم المالى للصناعات المتقدمة
عن طريق البنتاجون. كما أن التدخل بالقوة واعمال التخريب لمنع القومية
المستقلة فى العالم الثالث يمكن تبريرهما بالكيفية ذاتها، وثمة منافع مهمة
اضافية فى إبقاء نفوذ الولايات المتحدة على حلفائها ، وبصورة عامة جرى
زج " الإمبراطورية الشريرة" حين دعا داعى الإدارة الإقتصادية المحلية
والسيطرة على المنظومة العالمية، وهذه مسألة خطيرة، فالتدخل ينطوى على
تكاليف مادية ومعنوية قد لا يكون السكان على استعداد لتحملها، على عكس
الوضع بالنسبة الى شعب مطيع ذى أنماط ثقافية مختلفة تماما كاليابان مثلا
حيث قوتها الإقتصادية العظيمة قادرة على إدارة التخطيط الإقتصادى للدولة
وللشركات الكبرى مفترضة أن الناس سينفذون الأوامر، ولكن من
الضرورى، فى مجتمع أقل إنضباطا، وأكثر تعددية ثقافية كالولايات المتحدة،
اصطناع القبول باستحضار العدو الشرير. وعلى العكس ظل الاتحاد السوفيتي
حسب هذا المنهج تركيبا متناقضا من قوة عسكرية عظمي على أرضية
اقتصاد صناعي نامي أقرب إلى اقتصاد دول أشباه الأطراف.

ويفسر بيتر تيلور وكولن فلنت^(٢٧): لا يمكن إنكار أن الاتحاد السوفيتي كان أكثر من مجرد دولة شبه أطرافية صاعدة، فلقد مثلت الدولة السوفيتية سنة ١٩١٧م نقطة الذروة في حركة ثورية قطع الطريق أمام إمكان تدويلها ولكنها شكلت برغم ذلك تحدياً إيديولوجياً للرأسمالية المهيمنة على الاقتصاد العالمي. ومع اقتصار الثورة على روسيا أول الأمر لم يكن أمام ستالين سوى خيار بناء الإشتراكية في بلد واحد حتي يلحق بالركب قبل أن يتمكن الأعداء من وأد هذا الوليد. ومن هذه النقطة فصاعداً فإن منطق النظام الدولي وضع الاتحاد السوفيتي في وضع من يلهث للحاق بمتطلبات الأعباء المضاعفة، ولكي يضمن الاتحاد السوفيتي لنفسه البقاء كان علي دولته أن تتنافس مع الدول الأخرى، ولكن هذا التنافس إستلزم من السوفييت الدخول في لعبه الاقتصاد العالمي وفق القواعد الرأسمالية، وقد وصل الأمر إلي مداه في الثمانينات. وقد كانت هناك دائماً صراعات سياسية داخل الكتلة السوفيتية بين الأصوليين الذين يصرون علي التمسك بأهداف القواعد الإشتراكية، وبين التكنوقراط الذين يولون كل اهتمامهم لقضية الكفاءة الإنتاجية. وفي مرحلة الركود الاقتصادي لنا أن نتوقع أن يسفر الصراع بين "الحمرة" أي الأصوليين، وبين أهل "الخبرة" أي التكنوقراط عن انتصار أهل الخبرة، وهذا ما وقع بالفعل في كل أرجاء العالم الشيوعي في الثمانينات. ففي الصين مثلاً أدى هذا الصراع - حسب تيلور وفلنت - إلي انتصار التوجه الليبرالي في الاقتصاد وإن قامت السلطة بقمع الليبرالية السياسية سنة ١٩٨٩م. أما في الاتحاد السوفيتي فإن حسم هذا الصراع علي يد جورباتشوف أسفر عن محاولات إدخال إصلاحات اقتصادية "البروسترويك" وسياسية "الغلاسنوست" وهو ما أدى في نهاية الأمر إلي عواقب تجاوزت حدود الاتحاد السوفيتي، فعندما أعلن جورباتشوف عن نواياه في عدم الوقوف إلي جانب الحكومات الشيوعية المكروهة من شعوبها في شرق أوروبا عجل ذلك بإندلاع ثورات ١٩٨٩م التي أنهت الحرب الباردة، وفي ذلك ما يوضح طبيعة الوضع الخاص للإتحاد السوفيتي كدولة من دول أشباه الأطراف وكقوة عظمي في الوقت نفسه ومن ثم أدت معالجته لأزمته الاقتصادية -كشبه أطرافي- إلي

نهاية النظام العالمي القائم علي وجوده - كقوة عظمي - ولكنه لم ينفذ النظام العالمي الواسع للحدثة والمستمر منذ خمسمائة عام حول مركزية الغرب.

بنية العولمة:

لم تتوقف التحولات التي حدثت على الصعيدين معا بفعل الثورة التكنولوجية والفجوة الإستقطابية التي تؤدي إليها، وعبر نزوعها إلى التقنين المستمر والمتنامي لفكرتي: الاقتصاد المفتوح الذي تزول عنه الحماية في كل أشكالها، والمجتمع المفتوح الذي يسهل النفاذ منه واليه، عند حد اسقاط الإتحاد السوفيتي فقط بل إلي محاولة تدشين بنية جديدة في النظام العالمي تقوم علي أساس خطاب كوني تبشيري هي بنية "العولمة" التي يحددها تيلور وفلنت بثمانية أبعاد هي^(٢٨):

- ١ - العولمة المالية: وتصف السوق العالمية الأنية للنتاجات المالية المتعامل بها في "المدن المالية" عبر العالم علي مدي أربع وعشرين ساعة يوميا.
- ٢ - العولمة التكنولوجية: وتصف المجموعة المترابطة من تكنولوجيات الكمبيوتر والاتصالات وعمليات ربطها بالأقمار الصناعية والتي نجم عنها إنضغاط الزمان / المكان، والانتقال الفوري للمعلومات عبر العالم.
- ٣ - العولمة الإقتصادية: وتصف نظم الانتاج المتكامل الجديدة التي تمكن "الشركات الكونية" من استغلال المال والعمل عبر العالم علي إتساعه.
- ٤ - العولمة الثقافية: وتشير إلي إستهلاك "النتاجات الكونية" عبر العالم وتعني ضمنا في أكثر الأحيان التأثير المهيمن كما في تعبير "الكوكلة".
- ٥ - العولمة السياسية: وتتمثل في انتشار الأجندة الليبرالية الجديدة المؤيدة لخفض إنفاق الدولة والتحرير التشريعي، والخصخصة والاقتصادات المفتوحة بوجه عام.
- ٦ - العولمة البيئية: وهي الخشية من أن تتجاوز الاتجاهات الاجتماعية الراهنة قدرة الكوكب الأرضي علي البقاء ككوكب حي وهي تطمح إلي أن تصبح عولمة سياسية خضراء.
- ٧ - العولمة الجغرافية: وتتعلق بإعادة تنظيم الحيز أو المساحة في الكوكب بإحلال الممارسات المتعدية للدولة القومية محل الممارسات "الدولية" في

عالم تذوب فيه الفواصل بصورة متزايدة، وبات ينظر إليه في أغلب الأحيان علي أنه شبكة من "المدن العالمية".

٨ - العولمة الفسيولوجية: وهي ذلك الخيال الجديد الذي يستشرف ظهور مجتمع عالمي واحد أو كل اجتماعي مترابط يتجاوز حدود المجتمعات القومية.

وبغض النظر عن مدي التداخل الملحوظ في تعريف تيلور بين أكثر من محدد كالجتماعي والثقافي واللذين يكشفان عن نزوع واحد إلي تسويد قيم مشتركة باعتبارها قيم إنسانية عالمية أيا كان مصدرها، وأيضا بين الاقتصادي والمالي كتعبير مشترك تقريبا عن الطبيعة الدولية لحركة رأس المال والانتاج سلعاً وخدمات، وكذلك العلاقة المترابطة بين العولمة التكنولوجية والجغرافية وهي تتسم بترابطية عكسية إذ ينظر إلي التطور التكنولوجي المتسارع علي أنه إنهاء للجغرافيا أو علي الأقل تآكل في حدودها ودورها. وكذلك الترابط بين العولمة البيئية والثقافية حيث الأولي باعتبارها التعبير الخالد عن المشترك الإنساني "جيران في عالم واحد" هي الأساس لصياغة أجندة قيمية متجانسة للثانية بحسبانها التعبير الأمثل عن التنوع الإنساني وحسب قاعدة "الوحدة في إطار التنوع". نقول .. بغض النظر عن هذا التداخل بين محددات تيلور الثمانية يمكن اعتبار مصطلح العولمة هو الوريث الشرعي للتقسيم الثلاثي للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين إلي عالم أول "الغرب" وعالم ثاني هو "الكتلة الشرقية" التي كان مركزها ينتمي للغرب الحضاري والثقافي باعتباره "شرق الغرب" وعالم ثالث هو الجنوب في الحقيقة. فلقد إختفي العالمان الأخيران في تلك المنظومة الثلاثية كمفهومين يحملان معني سواء لأن العالم الثاني الاشتراكي قد اختفي فعليا بتفكك الاتحاد السوفيتي، أو لأن إختلاف درجات النمو بين بلدان العالم الثالث وما أدي إليه ذلك من صعود اقتصادي كبير لدي دول أسيا جنوبا أو شرقا قد أنهى التجانس فيما بين دول الجنوب علي نحو لم تعد معه عالم واحد وإنما عوالم مختلفة. وبدلاً من ذلك صار هناك عالم واحد - أو إدعاء بذلك - يركز علي ثلاث مناطق رئيسية: أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية، وآسيا الباسيفيكية وهو العالم المتقدم، وأسفله في الجنوب يقع عالم آخر بمثابة أطراف للعالم المتقدم. والعالمان موجودان

معا بحكم ثورة الاتصالات في مشهد واحد بما يبرر القول بعالم واحد شكلا رغم الفوارق الجوهرية بينهما وهو ما يطلق عليه البعض أحيانا "عولمة غير متكافئة" والمؤكد في هذا السياق هو أن الاتصالات الفورية لم تنه الفوارق بين المجتمعات والدول ولم تسفر عن نهاية الجغرافيا.

وهنا يلاحظ تيلور ثلاث مكونات تتبدى فيها علاقات سيطرة من قبل "العولمة" كمنظومة تشبه كثيرا مكونات السيطرة الإمبريالية الكلاسيكية^(٢٩):

أولها : يتعلق باللغة إذ أن العولمة لا تتطور علي صعيد مستو أو محايد خال من المضمون الاجتماعي أو الافتراضات السياسية. وذلك ما يتجلي في أبرز صورة في "لغتنا" - يتكلم تيلور في هذا السياق كغربي - عندما نصف العالم الذي يظل باستمرار متمسا بمركزيتنا الأوروبية. فكل إنسان علي سبيل المثال يعرف تعبير "الشرق الأوسط" لكن القليلين هم الذين يتذكرون معناه الأصلي بوصفه المنطقة الآسيوية الواقعة في منتصف الرحلة التي قطعها البريطانيون إلي إمبراطوريتهم الهندية، وكان تعبير "الشرق الأقصى" الذي يستخدم أحيانا حتي الآن يشير عندئذ إلي المنطقة الواقعة فيما وراء الهند. ذلك أن لغة أهل الحكم ليست مجرد صدفة تاريخية فعلية التسمية تستحضر القوة عبر فوض الأجنبي لنظرتة إلي العالم علي هؤلاء العائشين في المنطقة. وهذا الاهتمام بعلاقات القوة / المعرفة مستقي من كتابات "فوكو"، وأيضا كتابات إدوارد سعيد وخاصة دراسته الكلاسيكية عن "الاستشراق" حيث أوضح أن الشرق لم يكتشفه الشرقيون بل بناه الأوروبيون لكي يعرفوه بوصفه عالما شرقيا.

وثانيها: يتعلق بالثقافة، وتعد دراسة إدوارد سعيد عن الاستشراق دليلا علي هذا التجلي الثقافي الإمبريالي للعولمة إذ ترسم الكيفية التي يصنع بها العالم الغربي صور مشوهة للإسلام. وعلي رغم أن الهيمنة الثقافية مثلت دائما سمه من سمات الإمبريالية فإن الإمبريالية الثقافية بوصفها عملية تاريخية لم تأخذ موقعها جنبا إلي جنب مع الإمبريالية الاقتصادية والسياسية إلا في عقد الستينات كموضوع أو مجال رئيسي للدراسة

العلمية. حيث تركز الاهتمام الرئيسي على تأثير وسائل الإعلام والاتصال الغربية المسيطرة على النشاطات المعرفية في العالم وذلك ماحدا باليونسكو إلى المطالبة بـ "نظام معلوماتي واتصالي جديد" استكمالا لدعوة الأمم المتحدة إلى "نظام اقتصادي عالمي جديد" وفي البداية - يقول تيلور وفلنت - كانت هذه الدراسات تتسم بالطابع التبسيطي من خلال التقديرات المبالغ فيها لقوة الإمبريالية الثقافية بوصفها مدمرا شرسا للثقافات التقليدية. أما اليوم فقد بدأنا ندرك أن العملية أكثر تعقيدا من مجرد الخيار بين تفسير هذه العولمة إما على أنها قمع ثقافي، وإما قرية كونية حيث أكدت أن الجمهور ليس متلقيا سلبيا للإعلام الخارجي، كما أنهم ليسوا مجبرين على مشاهدة برامج التلفزيون الأمريكي، غير أن النتائج لا تأتي مباشرة وواضحة المعالم دائما. فمحصلات ذلك تكون دائما هجينة الطابع يجتمع فيها النزوع الثقافي الكوني، بالنزوع الثقافي المحلي الخاص. على أن عملية التهجين تلك تظل تمثل برغم ذلك خسارة ثقافية. فضلا عن ذلك فإن دول الأطراف ليست وحدها هي المهددة في ظل العولمة ففرنسا هي الناقذ الأعلى صوتا للتوسع الإعلامي الأمريكي عبر السينما والتلفزيون والموسيقى، غير أن دول الأطراف - أي الجنوب - هي الأكثر تعرضا للتهديد بالنظر إلى حجم الفجوة الثقافية فيما بينها وبين الغرب، وإلى حقيقة أن كل القوي المسيطرة على حركة الاستهلاك والاتصال غربية الطابع. وعلى رغم أن تعبيرات مثل "عالم ماك" و"الكوكلة" تنطوي على كثير من المبالغات، فإنها تشير بالفعل إلى الاتجاه الأساسي غير الثقافي في ظل العولمة.

وفي اعتقادنا أن قضية الهيمنة الثقافية للعولمة تبقى إشكالية ويصعب حسمها تماما فالعولمة قد تكون أداة لتكريس التنوع الثقافي وليس التمييط كما يتصور وذلك عبر انتاج أنظمة نوعية مختلفة لضبط جيوش العمل وتدفعات رأس المال في مناطق متباعدة من الكرة الأرضية التي تعتمد إلى الإحاطة بأرجائها، إذ أن هذه الأنظمة النوعية المختلفة وليدة الثقافات المحلية المتجذرة في التكوينات الاجتماعية السائدة في هذه المناطق والتي تتميز كثيرا على صعيد

أدوات الضبط الإجتماعى بين العادات والتقاليد الخاصة جداً وصولاً لأعراف القبيلة فى أفريقيا جنوب الصحراء مثلاً من ناحية، وبين النظم القانونية الحديثة والليبرالية فى أوربا الشرقية أو بعض بلدان آسيا والشرق الأوسط من ناحية أخرى. ومن ثم فإن الأنظمة الثقافية الأفضل من وجهة نظر مركز العولمة فى الغرب "الأمريكى" قد لا تكون هى تلك الأنظمة الثقافية الوطنية / القومية الحديثة / الليبرالية التى تماهيه وتقبل به بل وتتفاعل معه ولكن من موقف الند، ولكنها بالأساس وفى الأغلب هى تلك النظم الأقدر على ضبط مجتمعاتها وفرض الإستقرار الطويل عليها من ناحية، وعلى حشد جيوش العمل وفتح الأسواق الوطنية وصياغة البنية الإقتصادية على النحو الذى تتطلبه مراكز الإنتاج الرأسمالى الموزعة بين أنحاء هذا الغرب من ناحية أخرى.

ويقترّب فريد هاليداي^(٣٠) من هذا الفهم إذ يؤكد على أن مصدر الصراعات لا يكمن فى تنوع الثقافات بل فى التنافس من أجل السلطة بين الدول، وداخل الدول نفسها وهو الأمر الذى لن يغيب بالتأكيد مهما حدث للعولمة. وفى الوقت نفسه تكمن خلف الإحتفاء الظاهرى بالتنوع عملية قلبية للمجتمعات فى إتجاه جعلها متشابهة، فالعولمة نفسها بل كل تاريخ الحركة العالمية للأشكال الإجتماعية والسياسية عبر القرون الحديثة يؤكد هذا التوجه، وعلى سبيل المثال تتخذ كل دولة من الدول سمات خاصة بها: عاصمة، علماء، نشيداً وطنياً، فريقاً لكرة القدم، زياً وطنياً، طبق طعام وطنياً وكل منها يعبر عن نفسه بأشكال مختلفة عن الآخر، لكن الأصل واحد. ومثال المجالس التشريعية، كما الخطوط الوطنية الجوية، ذو دلالات هامة عندما يأخذ كل منها اسماً مشتقاً من الماضى الوطنى، فالتشابه ذاته هو الذى يضغط لإنتاج أسماء مختلفة. فالـ "بوندسرات" و"الدوما" والـ "سيجم"، و"الكنيست" والـ "مجلس" والـ "كونجرس"، والـ "برلمان" كلها تتحدث عن ماضٍ مختلف لكنها تشكّلت وفقاً لحاضر متشابهة. وفى حالة خطوط الطيران الوطنية سواء كانت "ايرلنغيس" الأيرلندية أو "ايرفلوت" الروسية، أو "العال" الإسرائيلية أو "لوفتهانزا" الألمانية، فإن هذا الأمر يبدو أكثر فائدة على خلفية قوانين الطيران وتنظيم الحركة الجوية. وفى الوقت نفسه فإن التركيز على التنوع

الثقافي قد يخفى لأهمية الأشكال الأخرى المادية للاختلاف. فالثقافة قد تخبيء حقيقة الخلاف الشديد على عدد آخر من القضايا، لكن تطويها رطانة خطاب العولمة بالغموض واشدها وضوحا هو الخلافات الاقتصادية. فالبلدان التي تعتمد أسعار منتجاتها على الدول المتقدمة، أو التي تمنع صادراتها من المنافسة في أسواق الدول المتقدمة، تواجه مظالم حقيقية. ورطانة آية الله الخميني وغيره من الأصوليين الإسلاميين، هي حول إعاقة التنمية والتجارة غير العادلة، وصفقات الأسلحة، والفرص، سواء الواقعي أو المتخيل، لترتيبات ظالمة على مجتمعاتها. ان الرفض الثقافي يشكل أحد أنواع مقاومة الهيمنة، لكن التركيز على الثقافة قد يحرف الإنتباه عن الأشكال الأخرى من عدم المساواة السياسية والاقتصادية التي تنكسر من تلك الهيمنة.

والأمر المؤكد إذن هو ان منطق العولمة في شكلها السياسي والاقتصادي ليس معنيا بتشجيع التنوع في الثقافة، ولا أيضا بقمعها، بل بتجاهلها، ففي بعض المجالات تدفع العولمة باتجاه عالم أكثر نمطية، وباتجاه تدمير الاختلافات الثقافية التي تصنع التنوع الإنساني، ولكن العولمة متوائمة أيضا مع لغات متعددة، ومطابخ متعددة، وأديان متعددة، بسبب أن هذه الأمور ليست مهمة في العالم المعاصر، والنخبة العالمية التي تعززت عبر الاقتصاد والمال والتي جاءت من كل العالم لها أسلوب حياة مشترك لكن ذلك كله ضمن اطار الاختلافات في الثقافة والتصنيفات الفرعية. وكان فولتير هو الذي قال في رسالته السادسة من "الرسائل الفلسفية" قبل أكثر من قرنين ونصف القرن إن رأس المال لا يكثرث بالاختلاف الديني: "أذهب الى سوق لندن المالي وهناك ستجد ممثلي كل الأمم مجتمعين من أجل صالح البشرية. هناك اليهودي، والمحمدي، والمسيحي يتعاملون مع بعضهم البعض وكأنهم من الدين نفسه، ويطلقون وصف الكافر فقط على أولئك الذين يفسلون"^(٣١).

وأما ثالثها : فاقتصادي يرتبط بملاحظتنا الأخيرة إذ أن إحدى أهم سمات العولمة هي انتصار اقتصاد الليبرالية الجديدة داخل دوائر صنع القرار بالدولة. وعلي رغم أنها صيغت من منظور حملات هجوم حكومتي ريجان وتاتشر علي دولة الرعاية الاجتماعية في المركز، فإن

تأثير هذه النقلة الإيديولوجية كان أكثر فداحة بالنسبة لدول الأطراف حيث إنطوت عمليات خفض في اعتمادات الدعم المحدودة أصلا على نتائج كارثية بالنسبة لملايين البشر. وفي ظل الديون الضخمة وجهاز الدولة الذي يستشري فيه الفساد غالبا، والانتهاك لمسيرة النمو الاقتصادي ذات المعدلات العالية في السبعينات والثمانينات، وجدت أغلب الدول الأطراف نفسها في مأزق صعب وكان العقاب على هذا الإخفاق هو "الإصلاح الهيكلي" بوصفه شرطا ضروريا للحصول على مساعدات صندوق النقد الدولي فيأتي فريق خبراء الصندوق ليزور البلد الطالب للقرض ويقوم بتقدير المطلوب عمله ثم يجعل البلد ينفذ سياسته التي هي "تيولبيرالية" من حيث أن الاقتصاد المحلي يصبح مفتوحا أمام السوق العالمية وتباع الأصول المملوكة للدولة من أجل جذب رأس المال عبر الخصخصة، وتخفيض ميزانيات الدولة بتخفيض الاعتمادات المخصصة للدعم والرعاية الاجتماعية. وتفرض هذه الأخيرة سياسة للتشفي على القطاعات الأكثر تضررا بخفض الدعم، وقد أدت هذه السياسة إلى خروج العديد من التظاهرات الجماهيرية ولكن دون طائل لأن "مراكز القوى" تقبع خارج البلاد وداخل دائرة صنع القرار بالصندوق، ومتروك للحكومة المحلية فقط أن تجد الوسائل المناسبة لإضفاء المشروعية عليه.

وفي هذا السياق يكتسب مبدأ حرية التجارة والجدل الدائر حوله أهمية كبرى وربما مركزية يمكن تفسيرها من واقع الخبرة التاريخية، ذلك أن وجهة النظر التقليدية المدافعة عن حرية التجارة تبدو كإعكاس للميزة الهيكلية لـ دول المركز وخاصة الدول صاحبة الهيمنة داخل إطار الاقتصاد العالمي إذ يري تيلور وفلنت^(٣١): ارتباط تلك الأفكار في بداياتها بحقبة الهيمنة الهولندية قبل ظهور أطروحة آدم سميث حين اهتمت هولندا كأول قوة تجارية كبرى بتأمين حرية الملاحة في البحار والتي عبر عنها الكاتب الهولندي "جرونيوس" سنة ١٦٠٩م في كتاب له بهذا العنوان والتي أصبحت حجة أخذ بها القانون الدولي فيما بعد. ولما كانت القوى المهيمنة في المركز تمتلك كفاءة إنتاجية عالية فقد أخذت تروج لسياسة "الاقتصاد الحر" وهي واثقة من أن السوق سوف ترحب

بسلعها جيدة الصنع. وفي وضع كهذا يصبح في مصلحة الدول الصاعدة علي سلم الهيمنة أن تؤيد سياسة التجارة الحرة "كأمر طبيعي" وأن ترفض التأثير السياسي بوصفه "تدخلًا"، وعلي ذلك فمُنذ وقت جروتشوس الهولندي مروراً بأدم سميث الانجليزي ووصولاً إلي علماء الاقتصاد المحدثين ظلت الحرية الاقتصادية تطرح علي أنها النظرية الفعالة علي الساحة العالمية وهم يدركون بلاشك أنها تخفي وراءها مصالح الدول القوية علي حساب الدول الأخرى.

والواقع - يقول تيلور وفلنت - "أن الحمائية أو بصفة أعم "المركنتيلية" يمكن تصنيفها علي أنها استيراتيجية أشباه الأطراف، فأكبر دعاة التجارة الحرة في العصر الحديث وهما بريطانيا والولايات المتحدة كانتا سابقاً من أكبر أنصار المركنتيلية قبل وصولهما إلي مواقع الهيمنة: بريطانيا في مواجهة هولندا، والولايات المتحدة في مواجهة بريطانيا، فلقد كانت المركنتيلية في صورتها الكلاسيكية الأولى من بنات أفكار اقتصادي إنجليزي هو "توماس مون" الذي دعا في عام ١٧٢٣م إلي اتخاذ إجراءات خاصة لحماية التجارة البريطانية من التجارة الهولندية المتفوقة علي الساحة العالمية. وعلي المنوال نفسه جاء إعلان وزير خارجية الولايات المتحدة "الكسندر هاملتون" سنة ١٧٩١م فيما عرف بـ "تقرير الصناعات" لإقامة استيراتيجية مماثلة لدول أشباه الأطراف مع أن هذه سياسة لم تدخل حيز التنفيذ حتي وصول الجمهوريين من أنصار سياسة التعريفة الجمركية إلي الحكم في عهد إبراهيم لنكولن سنة ١٨٦١م. وبعد ذلك خرج الاتحاد السوفيتي بسياسة "الإكتفاء الذاتي" تحت شعار "الاشتراكية في بلد واحد" مع فرض قيود علي التجارة في مواجهة استيراتيجيات دول المركز. ثم هناك استيراتيجية الحماية المقنعة التي تتبناها اليابان منذ نهاية الحرب الثانية والتي تظل قضية خلاف بينها وبين الولايات المتحدة^(٣٣).

نتائج العولمة:

وعلى صعيد النتائج المترتبة على سياساتها الاقتصادية يلاحظ جان زيجلر وجهين نقيضين تماماً للعولمة^(٣٤) حيث تسيطر الأولي جارية المالية العابرة للقارات على الكون، وممارستها العملية وخطابات مشروعاتها تتعارض

جذريا مع مصالح الأغلبية الساحقة من سكان الأرض. فى الوجة الأول "الإيجابى": يتحقق الإندماج التدريجى والإجبارى للإقتصادات الوطنية فى سوق رأسمالى عالمى وفضاء سيبيرى موحد وتحدث هذه العملية نموا هائلا لقوى الإنتاج وتخلق ثروات ضخمة كل لحظة، ويشهد عالم الإنتاج والتراكم الرأسمالى إبداعاً قويا يثير الدهول وبالطبع الإعجاب، فى أقل من عقد تضاعف إجمالى الناتج العالمى وبلغ حجم التجارة العالمية ثلاثة أمثاله، أما إستهلاك الطاقة فيتضاعف فى المتوسط مرة كل أربع سنوات. كما أصبحت البشرية، للمرة الأولى فى تاريخها، تتمتع بالوفرة فالكوكب يفيض بالثروات والخيرات المتاحة تتجاوز بآلاف المرات الإحتياجات الأساسية للبشر، والثورات التكنولوجية الهائلة المتعاقبة التى جرت فى العقود الثلاث السابقة ودارت فى مجالات الفيزياء والبصريات الإلكترونية قد وفرت الأداة: الفضاء السيبيرى الذى يوحد الكون حيث أقيمت نظم الإتصال الأولى بالأقمار الصناعية فى أواسط الستينات واليوم تجرى الإتصالات عبر العالم بسرعة الضوء، وتدير الشركات أمورها دون إمهال ثانية بعد الأخرى وميادين قتالها — أى تشكيل أسعار رأس المال المالى — هى بورصات الأوراق المالية وبقدر أقل بورصات المواد الأولية، وهذه الأماكن جزء لا يتجزء من شبكة عالمية فى نشاط دائم، فحين تغلق طوكيو أبوابها تفتح أبواب فرانكفورت وباريس وزيورخ ولندن، ثم تمسك نيويورك العنان. وسرعة تداول المعلومات تضيق العالم وتلغى الرابطة التى تربط الزمان بالمكان والتى اتسمت بها الحضارات. وهكذا نشهد تكوين عالم إفتراضى لا يشبه فى شىء العالم الجغرافى — التاريخى التقليدى. ورأس المال المتداول نفسه إفتراضى يزيد عمليا ثمانى عشرة مرة عن قيمة كل الثروات والخدمات التى تنتج فى السنة والمتاحة فى الكوكب.

.. وفى الوجة المقابل "السلبى" تزيد هذه الدينامية المولدة للثروة ألواناً عنيفة من عدم المساواة، فبسرعة أكبر يصبح الأغنياء أكثر غنى، والفقراء أكثر بؤساً. فى الولايات المتحدة تبلغ ثروة بيل جيتس القيمة الإجمالية لثروات الـ ١٠٦ مليون أمريكى الأكثر فقراً، بل وأصبح الأفراد أغنى من الدول، فثروة أغنى خمسة عشر شخصاً فى العالم تتجاوز إجمالى الناتج المحلى لمجموع

بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. كما أن فرسان رؤيا يوحنا الأربعة للتخلف وهم الجوع والعطش والأوبئة والحروب يدمرون كل عام من الرجال والنساء والأطفال أكثر مما دمرته الحرب العالمية الثانية طيلة ست سنوات، فبالنسبة لشعوب العالم الثالث فإن "الحرب العالمية الثالثة" تدور بالفعل اذ فوق كوكبنا يموت كل يوم نحو ١٠٠ ألف شخص من الجوع أو من آثار الجوع غير المباشرة. ويعانى ٨٢٦ مليون شخص حاليا من سوء تغذية مزمن وخطير، ٣٤ مليوناً منهم يعيشون في بلدان الشمال المتقدمة إقتصاديا، والعدد الأكبر وهو ٥١٥ مليون يعيشون في آسيا حيث يمثلون ربع السكان أما بالقياس النسبي للضحايا فإن أفريقيا جنوب الصحراء هي التي تدفع أبهظ إتاوة، فهناك يعيش ١٨٦ مليون انسان في حالة سوء تغذية دائمة خطيرة أي ٣٤% من مجموع السكان. وفي كل سبع ثوانى، في أرضنا، يموت طفل دون العاشرة جوعاً.

ولذا فعلي الرغم من كل خطب السبعينات الرنانة حول النظام الاقتصادي العالمي الجديد، اشتدت التباينات بين البلدان الفقيرة والغنية. وكان بول بيروخ قد أدان منذ وقت مبكر تزايد ضروب اللامساواة إذا يقول^(٣٥): بينما كان الفارق في الاقتصاديات التقليدية بين مستوي معيشة المجتمع الأكثر ثراء وتطوراً، والمجتمع الأقل ثراء وتطوراً لا يتجاوز نسبة "٤ : ١٠" يرتفع هذا الفارق فبلغ "٢٠:١" في عام ١٩٠٠م، ثم "٧٠ : ١" في عام ١٩٧٠م .

ووفقاً لبرتران بادي، وماري كلود سموتس^(٣٦): في عام ١٩٩٠م لم يحصل ٧٧% من سكان العالم إلا على ١٥ % من دخل العالم وكان متوسط دخل الفرد في بلدان الشمال يفوق مقابلة في بلدان الجنوب بمقدار ١٨ مرة "١٢٥١٠ دولار من ناحية، ٧١٠ دولار من ناحية أخرى". ولا تزال الهوة تتسع بسبب معدل النمو السكاني بقدر أكبر في البلدان النامية ٢% بالمقارنة بالدول الصناعية. ٥%، وعلى العكس فإن البلدان الصناعية التي تضم ٢٣% من سكان العالم تتحكم في ٨٥% من إجمالي دخله ولا تحصل إفريقيا إلي ١ % من إجمالي الدخل العالمي.

كما يلفت بادي وسموتس الأنظار إلى أن الفارق بين الأغنياء والفقراء يشهد في البلدان التي تحقق أنطلاقة اقتصادية: ففي البرازيل لا يحصل السكان الأشد فقرا والذين يشكلون ٤٠% من السكان إلا علي نحو ٨% من الدخل القومي. وخمس السكان الأكثر ثراءا يحصلون علي ستة وعشرين ضعفا لما يحصل عليه خمس السكان الأكثر فقرا وفي أغلب بلدان الجنوب تتخذ الفوارق بين المدن والأرياف منحنى متزايد القوة، فالعمر الافتراضي في المدن المكسيكية ٧٣ سنة ولكنه ٥٩ سنة فقط في الريف المكسيكي، ويحصل ٦٣% من سكان المدن في الأرنطين علي الماء الصالح للشرب في مقابل ١٧% فقط من سكان الريف علما بأن هذه النسبة تبلغ ١٠٠ إلي ١٤ في ماليزيا، ٤٢ إلي ٧ في الكونغو.

وتقرر هيئة الأمم المتحدة^(٣٧): أن تباطؤ تراجع الفقر الذي شهدته العقود السابقة ظهرت بداياته في أواخر السبعينات وأصبح كما مهمل منذ عام ١٩٨٥م إذ أن عدد الفقراء تزايد بنفس إيقاع تزايد سكان العالم من مليار و ٢٠٠ مليون عام ١٩٨٥م إلي عام ١٩٩٣م وذلك وفق تقرير البنك الدولي عام ١٩٩٢م والذي يحدد مستوي الفقر المطلق بـ ٣٧٠ دولاراً للفرد في العام الواحد. وعليه فإن الرصيد الاجتماعي في هذا العقد سلبي، ويبدو تزايد اللامساواة متناقضا مع الحصيلة الاقتصادية الإيجابية عموما حيث معدل نمو ٣,٢% بالنسبة للعالم في مجموعة ٣% بالنسبة للبلدان الصناعية، ٤,٣% للبلدان النامية. وعليه فإن تزايد الفقر علي طول هذه المدة ناجم عن التوزيع غير المتساو لثمار النمو. لقد أصبح كوكبتيل "العولمة - اللامساواة" إذن قابلا للإنفجار حيث غدت اللامساواة مستساغة ولم يعد ممكنا إخفاؤها. ففي عام ١٩٦٠ كانت البلدان المتقدمة أغني من الفقيرة ٣٠ مرة مثلا، وقد اتسعت الهوة في ١٩٩٠م حتي غدت أغني من البلدان الفقيرة مائة وخمسين مرة، وحيث تفاقم اللامساواة في الأوضاع الآن مصحوب بانتشار الإعلام علي أوسع نطاق، فالفقراء أفقر الآن، وهم يعلمون بذلك ولديهم فكره أدق حول أوضاع الأثرياء، ومن ثم فإن التاريخ الآن، وعلي حد قول زبجنيو برجنسكي قد يشهد "صداما بين المستهلك النهم والمتفرج الجائع"^(٣٨).

وما يصعب من إمكانية تحدى أو حصار هذا الوجه السلبي للعولمة هو ضعف قوى العولمة المضادة كنتيجة للتنوع الذى يميزها وافتقارها الى التماسك التنظيمى وضعف الإرادات التى تقف خلفها قياسا الى العولمة نفسها حيث أن: الحركة المضادة للرأسمالية وحركات الإحتجاج فى سنوات التسعينات من القرن الفائت من البيثيين الراديكاليين، الى معادى الرأسمالية يفتقر الى التماسك التنظيمى الذى يمكن أولئك من تحدى قوة الدول والشركات التى يعادونها. وان كان كل ذلك يمتاز بكونه عابرا للحدود، فانه ليس كونى السمات، فالسياسة التى تمارسها جاليات الشتات لا تتميز بتبنيها قيما معولمة، بل تتميز بالسعى الشرس لتحقيق مصالح ضيقة وخاصة. والتفاعلات الجنسية العابرة للحدود معرضة للترجسية، والسواح الذين يتجمعون فى بلدان غير بلدانهم قد يستوعبون لغة الأماكن التى يقصدونها وثقافتها لكنهم يؤسسون ايضا تجمعات قومية منعزلة. واذ يبلغ عدد الذين يتم تهريبهم والإتجار بهم عبر الحدود مليوناً من النساء والأطفال فى كل سنة إما لأهداف تجارة الجنس او العمالة اليدوية، فان العولمة ما تزال أبعد من أن تكون عملية ودية^(٣٩).

وفى سياق النتائج غير المتوازنة للعولمة طمرت القوة الشاملة لمركزها الأساسى، أى الولايات المتحدة، طفرة هائلة استنادا الى الفجوة التكنولوجية الإستقطابية ليس فقط على مستوى الجغرافيا الإقتصادية، بل وبالأساس على صعيد الجغرافيا السياسية حيث التفوق العسكرى والإستراتيجى الحاسم بانهايار القطب الثانى فى النظام العالمى وفى ظل تدنى تحدى القوى التالية له فى هذا النظام يسندها فى ذلك إنفاق عسكرى جاوز حد الـ ٤٠٠ مليار دولار هذا العام بما يتجاوز مجموع الإنفاق العسكرى للدول الخمس عشرة التالية لها وعلى رأسهم روسيا والصين وفرنسا وألمانيا وهو ما يجعلها تعيش منذ التسعينات وبالأحرى الفترة الممتدة بين نهاية الحرب الباردة ١٩٨٩م، وبين أحداث سبتمبر ٢٠٠١م إشكالية التناقض بين موقعها فى هيكل القوة الشاملة الفعلى حيث التفوق الساحق على الجميع، وبين موقعها فى البناء القانونى/السياسى للنظام الدولى القائم الذى صاغته نتائج الحرب العالمية الثانية ويضعها فى مرتبة واحدة مع خمس دول تتعقد لها قيادة النظام العالمى من داخل الشرعية الدولية وعبر حق الفيتو.

وإذا كان هذا التناقض قائماً منذ بداية التسعينات فإن التعامل الأمريكي معه قد اختلف:

— بين الإدارة الديمقراطية التي شغلت هذا العقد وسعت الي ادارته عبر التبشير بعالم جديد أكثر تكاملاً ولو ظاهراً تمثل في بنية العولمة وخطابها الفكري الكوني حيث استطاعت التحكم في النظام الدولي علي مستوياته المتعددة بموارد قوتها الشاملة دونما حاجة إلي أعمال ألّتها العسكرية إلا في أحيان نادرة وكاشفة استوجبتها الظروف ومن داخل مبدأ حق التدخل الإنساني استناداً الي قيم سياسية مقبولة عالمياً كما حدث في البوسنة وكوسوفا علي نحو حفظ للقوي الكبرى ماء وجهها ولم يجرح هيبتها، ما يعنى أنها لم ترد حسم التناقض القائم بين الشكل القانوني / السياسي القلّم للنظام العالمي، وبين حقيقة التحول في نمط الانتاج الي اقتصاد المعرفة الذي تسيطر عليه وفائض القوة الشاملة الذي يتيح لها بحيث تظل النزعة الاستقطابية في العمل علي مستوي نمط الانتاج ولكن من داخل البنية التنظيمية "القانونية والسياسية" القائمة.

هذا السيناريو قاد في الواقع الي تكريس الهيمنة الأمريكية ولكن تحت غطاء "العولمة"، وسوف يقود الي أزمات كثيرة لن تكون أحداث سبتمبر آخرها كنتيجة منطقية لحالة التلغيق القائمة بين مكونات النظام العالمي، فبرغم أن التفاوت الطبقي بين البشر داخل مجتمعاتهم وبين المجتمعات وبعضها البعض ظل حقيقة قائمة في النظام العالمي الحداثي فإن الجديد هنا يتعلق أولاً بالقدرة العالية علي إفراز هذا التفاوت وإعادة إنتاجه علي نحو مستمر في شبه متوالية هندسية تدفع بمجرد التفاوت ولو الكبير إلي مرحلة الاستقطاب في ظل اقتصاد المعرفة. ويتعلق شائياً بطبيعة البنية القانونية / السياسية / التنظيمية للعولمة من حيث هي نازعة إلي التقنين المستمر والمتنامي لفكرتي: الاقتصاد المفتوح وهو ما يزيل الحمائية في كل أشكالها ويعرض الاقتصادات الأضعف لخطر الإفلاس تحت ضغط الاقتصاد الأقوى والمجتمع المفتوح حيث القدرة العالية علي النفاذ منه وإليه فيتم التحكم فيه من ناحية وتزداد درجة شعوره بالحرمان حالة فقره إزاء المجتمعات الأغنى من ناحية أخرى. وهنا فإن الطبيعة الاستقطابية

لإقتصاد المعرفة والنزعة التقنية لحالة اللاتكافؤ في بنية العولمة إنما يعملان في تكاملية عالية على تقويض هذا النظام القائم بدفعه إلى أزمات كثيرة لن تكون أحداث سبتمبر هي آخرها.

ويصوغ شومسكي القضية على نحو مختلف ولكنه يصل الى نقطة النهاية نفسها اذ يؤكد على أن ثمة عدم توازن فاضح في المنظومة الدولية لعصر ما بعد الحرب الباردة يتجلى في كون النظام الإقتصادي ثلاثي القطبية ولكن النظام العسكري ليس كذلك. ومن ثم فإن التوتر بين الإستقطاب الثلاثي الإقتصادي والأحادي العسكري هو توتر جلي بشكل خاص اذ تكمن ميزة الولايات المتحدة النسبية في أنها القوة الوحيدة ذات الإرادة والقدرة على ممارسة القوة على نطاق عالمي وعلى نحو أكثر حرية بعد اضمحلال الرادع السوفيتي، ولكن الولايات المتحدة لم تعد تتمتع بالتفوق في مجال القوة الإقتصادية ذلك التفوق الذي مكنها من الحفاظ على وضع عسكري صدامي مع الغير ومتدخل في شئونه منذ الحرب الثانية، حيث أن القوة العسكرية التي لا تدعمها قاعدة إقتصادية تضاهيها تكون قوة لها حدودها كوسيلة للإكراه والهيمنة وقد توحى هذه القوة بالإقدام على المغامرات مما يحتمل أن ينشأ عنه نتائج مريعة^(٤٠).

— وبين الإدارة الجمهورية الراهنة التي سعت منذ البداية الى حسم هذا التناقض بالخروج تدريجيا من نظام التفاعلات الدولي الذي تفرضه الأبنية القانونية / السياسية للأمم المتحدة وتكريس ممارسات انفرادية لا تحكمها سوى موارد القوة الشاملة الأمريكية وهو النهج الذي يقود الى أحداث إختلالات حادة في ادارة النظام الدولي تفرض البحث عن صيغ لتجاوزها عبر تعديلات جذرية في الصيغ القانونية والسياسية القائمة والتي تمنح فرنسا مثلاً حقا مكافئا للولايات المتحدة في ادارة النظام العالمي وهو الحق الذي لم تستسغه الولايات المتحدة منذ البداية وهكذا ينفتح الطريق اما الى تعديلات هيكلية في مجلس الأمن ونظام اتخاذ القرارات الدولية تعكس الهيمنة الأمريكية الواقعية، واما الى سقوط نظام الامم المتحدة الراهن والبحث عن نظام بديل. فبالهام هذا النهج بدأت الإدارة الجمهورية حكمها قبل ١١ سبتمبر بالاندماج — عبر مشروع الدرع الصاروخية — في

سباق تسلح جديد علي الطريقة الريحانية، وبالتورط في ممارسات إنتقائية واضحة على المستوى السياسى ضد منظمة التجارة العالمية اذ مارست أشكالاً مختلفة من الحمائية كفرض زيادة على الرسوم الجمركية بالنسبة للواردات الأمريكية من الصلب، وزيادة الدعم للمزارعين الأمريكيين، كما رفضت الإنضمام إلى بروتوكول "كيوتو" لحماية البيئة الذى يعتبر مع منظمة التجارة روح نظام العولمة منذ التسعينات بل ورفضت المصادقة على تأسيس المحكمة الجنائية الدولية التى تأسست بإتفاق نحو ٦٠ دولة لملاحقة مرتكبى الجرائم ضد الإنسانية وذلك ضد أيديولوجيتها "النفعية" حول حقوق الإنسان بل إنها ذهبت إلى التهديد باستخدام القوة ضد إجراءات المحكمة ومعاقبة الدول المؤسسة لها إذا أدانت أفراد أمريكيين وفوضت لجنة بالكونجرس الرئيس الأمريكى لتنفيذ هذا التهديد حسب الظروف والملابسات المتغيرة.

ومع ١١ سبتمبر هيمنت عليها نزعة "تدخلية شديدة" فى مناطق كثيرة من العالم كما هو فى باكستان وجورجيا وقيرغستان والفلبين واليمن وكذلك الإنتشار البحرى الأمريكى الجديد فى مناطق عديدة من العالم تحت غطاء مواجهة الإرهاب، وصولاً لحربها على أفغانستان، ثم عدوانها على العراق وعلان نفسها دولة احتلال لبلد ذات سيادة فى القرن الحادى والعشرين الأمر الذى يقود الي وضع عالمي، يستطيع افراز نمط الأزمة بكثافة عالية لدافعين أساسيين:

أولهما: هو سفور العنف الرسمي المنظم كمنهج في التعامل الدولي علي نطاق واسع في شتي الاقاليم التي تنطوي علي صراعات ممتدة يتفوق فيها طرف علي الآخر بشكل ملحوظ. واذا كان مفهوم الحرب العادلة في افغانستان ضد الارهاب قد وجد تعميمة مباشرة من قبل شارون ضد الفلسطينيين، والهند في ظل حكم هندوسي قومي متعصب ضد باكستان فلاشك ان العدوان الفاضح علي العراق سوف يجد تطبيقه في هذه الاقاليم وغيرها كالبلقان مثلاً أو شبه الجزيرة الكورية ناهيك بالطبع عن محاولة تمديد السريعة الى سوريا تحقيقاً لأهداف اسواتيلية

خاصة أن سيناريو العدوانية الأمريكية بالارادة المنفردة يقود الي وضع عالمي ينزع تدريجيا الى الإستقطاب الإستراتيجي.

وهو الأمر الذي يشير اليه فريد هاليداي من منظور مختلف إذ يؤكد على أن الحادى عشر من سبتمبر أسهم فى تعزيز تحالف شعورى عالمى مضاد للولايات المتحدة وان لم يكن على شكل بديل عسكرى أو كتلة اقتصادية، وبمستوى لم يكن موجودا من قبل وان كان خفيا. ومن زاوية عامة يشكل مفهوم توازن القوى أساسا قويا للفكر التقليدى فى العلاقات الدولية ولا يعنى هذا المفهوم وجود توزيع متساو للقوة، بل آلية ذاتية التصحيح تتحرك عندما تصبح دولة ما قوية جدا حيث تشكا الدول الأخرى تحالفا مكافئا ضدها. وقد حدث هذا فى مواجهة نابليون فى أوائل القرن التاسع عشر، وكذلك ضد هتلر فى أربعينات القرن العشرين. واذا كانت سيطرة الهيمنة تركز على "القوة الناعمة"، فان المعارضة لها تنحو المنحى نفسه وهذا أمر جلى فى أعقاب الحادى عشر من سبتمبر. فعلى مستوى الشعور الشعبى فى العالم، وليس فقط فى العالم الإسلامى، هناك نوع من التحالف المضاد يتشكل ولهذا السبب فإننا نجد احجام الكثير من الدول فى أمريكا اللاتينية عن مساعدة الحملة الأمريكية على الإرهاب، كما أن هناك معارضة واسعة فى شرق آسيا والهند التى عادة على الضد من المسلمين، وهذا التحالف المتصل، وان لم يكن بقوة، مع العولمة لن يختفى بسهولة⁽⁴¹⁾.

وثانيهما: نمو الارهاب كحركة احتجاج متسعة النطاق لدى جماعات قومية ودينية تشعر بالقهر إزاء اعدائها التاريخيين وإزاء تحيز النظام القائم ضدهم حيث تتجمع الدوافع النفسية والوطنية والدينية مع اختلاف مسمياتها لتغذية مرجل الارهاب بوقود لا ينفذ ليشعل بحرائق تتال من نظم الحكم القائمة باعتبارها عاجزة عن تحدي الخطر، ومن الخصوم الخارجيين باعتبارهم مصدر الخطر. واذا كانت نزعة الهيمنة الأمريكية قد زرعت بمواجهة الإرهاب انطلاقا من وهم القدرة علي التحكم فى الظواهر السياسية، صناعة وتوظيفها، وهو الوهم الكبير الذى

تغذيه قدرتها المتفوقة ، فان الواقع والتاريخ معا يفضحان هذا الوهم وخاصة فيما يتعلق بالظواهر ذات الجذر الثقافي أو الإلهام الديني ولعل خبرتها مع العرب الأفغان إبان الغزو السوفيتي وبعده وحتى أحداث سبتمبر خير دليل، ولذا فالنزعة إلي خلق أعداء مفتعلين "محور الشر" أو غير محددين "جماعات الإرهاب ومنظماته" تبريرا لهيمنتها إنما يحيلهم إلي أعداء حقيقيين حسب قاعدة التنبؤ المحقق لذاته.

وفي موازاة تلك النزعة التدخلية ثمة نزوع الى خطاب تبريري للشرعية يمكن ملاحظته من خلال رصد القدره الأمريكية النسبية علي الاستقلال عن الخطاب الفكري الكوني باتجاه خطاب جديد نسميه هنا "نزعة التمرکز الأمريكي". فبدلا من الخطاب الكوني الذي مثل أساس الشرعية وقدم مبدأ حق التدخل الإنساني كأساس للهيمنة الأمريكية من داخل بنية العولمة، نجد أن هناك نزوعا الى بناء "مركزية أمريكية" مستقلة عن نزعة التمرکز الغربي وليس ضدها أي إستلها م أمريكا لأسوأ ما في العقل الأوربي حيث الحديث المشبع بالإجلال عن الأباء المؤسسين مشيدي الدولة الأمريكية علي أسس الحرية والعدل والمساواة كمبادئ سرمدية لا تحيد عنها المواقف العملية إلا علي سبيل الاستثناء في إطار عام ينزع إلي التوافق معها، يحل محل الفلسفة اليونانية التي أعتبرت نقطة تكون وانطلاق العقلانية الغربية في التاريخ الأوربي الموحد والمتجانس. كما تحل الولايات المتحدة كدولة قومية محل أوربا كتجربة تاريخية ويتم التعمية بعلة الاستثناء علي كل تناقضاتها مع هذه المبادئ السرمدية طيلة القرنين الماضيين مثلما تم الإدعاء بنقاء الغرب وطهارة روحه في الخمس والعشرين قرنا الماضية، ومثلما صار النموذج الأوربي هو المثال المحتذي وإلا فالإتهام بالنقص والدونية، فإن الخطاب الأمريكي بعد ١١ سبتمبر يقيم تمرکزه علي قاعدة: من معنا ومن ضدنا كأساس للخيرية العالمية الجديدة والتي تقوم بدورها علي نوع من الرؤية المثالية التبسيطية التي تصل في ذروتها إلي خليط من الميافيزيقية في مصطلحات "العدالة المطلقة، والحرية اللانهائية، والحرب العادلة"، ومن المانوية إذ تقسم العالم علي أساس من ثنائية الخير والشر باعتبارها زعيمة معسكر الخير ضد "محور الشر" ما يدخل علوم السياسة ومناهج التحليل

الاستراتيجي في غياهب النزعة الإطلاقية الغيبية التي يركز عليها عادة الأصوليون في كل الأديان والعنصريون في كل الأمم مما يجعل من ترويجها بابا شيطانيا تدخل منه قوي التطرف والعنصرية بكل أشكالها وألوانها وهي القوي التي حاولت أو إدعت أنها تسعى لمواجهتها بإطلاق هذه النزعة التبسيطية. ومن ثم يثير لديها، والعالم من حولها تناقضات شتى تنال من استقرار النظام العالمي القائم وانكسار حاد في هيبة الأمم المتحدة والدول الكبرى معا علي النحو الذي قد يؤدي الي تحلل المنظمة الدولية تدريجيا اثر أزمات عدة متوالية ومشابها للأزمة العراقية .

ولهذا يمكن الإدعاء بأن بنية العولمة والتي شغلت الفترة بين نهاية الحرب الباردة ١٩٨٩م , وأحداث سبتمبر ٢٠٠١م، تظل موضع جدل حول ما إذا كانت تمثل مرحلة / بنية جديدة أخيرة في النظام العالمي الحداثي بحكم إستنادها إلي نمط الانتاج الرأسمالي والذي صاغ هذا النظام العالمي، أم أنها ستكون مرحلة جديدة ولكنها أولي في نظام عالمي جديد مختلف قد يكون ما بعد حداثي بحكم ارتكازها علي اقتصاد جديد مختلف نوعيا هو الاقتصاد ما بعد الصناعي أو اقتصاد المعرفة ومن ثم تتطلب وتفرض خطابا جديدا للشرعية تبريريا وتبشيريا في آن؟

والواقع أننا نميل إلي طرف الجدل الثاني إذ نتصور بناء العولمة الراهن كمرحلة انتقالية غير قادرة علي الاستمرار نتيجة لوجود تناقض جوهري بين الطبيعة الاستقطابية علي صعيد نمط الانتاج الذي تستند إليه ومن ثم التنظيم الاجتماعي الاقتصادي لها، وبين الطبيعة التبشيرية علي صعيد الشرعية والخطابات الفكرية التي تصدر عنها، وهو ما يفتح الباب أمام خيارات عدة لمستقبل النظام العالمي أهما اثنان سوف نعالجهما في الفصل الثالث.

الفصل الثالث

ماذا بعد العولمة ؟

أمام تحدى صياغة العالم الجديد تبرز ثلاث مشكلات أساسية تواجه الإنسانية كلها وعلى هذه الإنسانية فى كليتها التعامل معها وهو تعامل يتأرجح بين منهجين متقابلين، وبالأحرى نقيضين. أى إننا أمام ثلاث أزمات أساسية ومنهجين فى التعامل معها ومن حصيلة تفاعل المنهجين مع الأزمات الثلاث يمكن تصور خيارين أساسيين لمستقبل النظام العالمى. والأزمات الثلاث التى يواجهها العالم حسب الباحثين الفرنسيين بيير كالام وأندريه تالمان^(٤٢) هى أزمة العلاقة بين البشر وهى شديدة الوضوح حتى فى الدول الغنية مع التصاعد الحقيقى للفوارق الاجتماعية بين الطبقات وأزمة العلاقة بين المجتمعات وبعضها البعض وأزمة العلاقة بين البشر وبين البيئة التى يعيشون فيها. أما المنهجان المتناقضان فهما ذلك الذى يستبطنه العقل السياسى الأمريكى لتكتيل الغرب الأوروبى خلفه لضمان استمرار مركزية أمريكا فى الغرب وتفوقها على العالم ولو على حساب مثل وقيم الحداثة السياسية ما يعنى استلهاها واستسلاما لعقدة الرغبة فى التفوق من ناحية، وذلك الذى يستبطنه التيار الإنسانى الواسع الرافض للهيمنة الأمريكية وللعولمة القسرية معا والمدافع عن مثل الحداثة السياسية من ناحية أخرى.

المنهج الأول :

هو المنهج النفعي الذي يتأسس على العقل الآداتى الشكلى الذى يسعى الى تكريس فجوة القوة الراهنة والوصول بها الى الاستقطاب الكامل عبر الإستخدام الكثيف والمتزايد للقوة فى التعامل الدولى سواء بالمعنى الإستراتيجى والعسكرى أو بالمعنى الاقتصادى والسياسى حيث القسر والإرغام المقتنين يتسللان إلى شتى مناحى التعامل فى النظام الدولى.

ويستلهم هذا المنهج النفعي الأفكار الأساسية لنزعة التمرکز ونسق الفكر الكولونيالى وذلك على النحو الذى جسده فوكوياما فى مقاله الشهير بالنيوزويك ديسمبر ٢٠٠١م "هدفهم العالم المعاصر" والذى تساعل فيه حول ما إذا كانت المؤسسات والقيم الغربية فى الديمقراطية والحريات الشخصية وسلطه القانون والرخاء المستند الى حرية الاقتصاد تمثل تطلعات عالمية أم أن ذلك التصور وهم غربى؟ وهو تساؤل يبدو لنا مراوفا لا يعكس دهشة مطلوبة للمعرفة بقدر ما يمثل استنكارا لما يعتبره فوكوياما شذوذا فى المزاج الثقافى لكل من لا يؤمن أو يعتنق هذه القيم والمؤسسات يمهّد لما ينبغي الوصول اليه فى نهاية مقاله من اتهام للمزاج الثقافى العربى الإسلامى بالإنغلاق والفاشية. وكذلك برنارد لويس المستشرق الكلاسيكى الذى طالما وقع فى اسار التفكير النمطى المنبثق من قوالب جاهزة أو تقاليد موروثة تستبطن أغلب أعماله والأخيرة منها على وجه الخصوص "أزمة الاسلام: الحرب المقدسة والارهاب غير المقدس" اذ يندفع فيها الى مجازاة المكارثية الجديدة المتنامية ضد المسلمين لدى الرأى العام وفى دائرة القرار الأمريكى معا، وكذلك دانيال بابيس الأكثر تعصبا والأقل علمية من استاذة لويس والذى تصب أغلب أعماله وخاصة كتابه "الاسلام المسلح ينال من الولايات المتحدة" فى مجرى تيار صدام الحضارات، وغيرهم كثيرون أمثال بات روبرتسون، وجيرى فالويل فى أمريكا، وأوريانا فالانتشى فى ايطاليا، وميشال ويلبيك بفرنسا، ومارتن إيميس فى انجلترا.

ولا يبعد هذا المنهج كثيرا عن مدرسة القوة فى العلاقات الدولية أو المدرسة الواقعية التى سادت لردح طويل من الزمن وهى تستند إلى حجج كلاسيكية

تدور حول فن السياسة وطرائق المنافسة على مستوى الدول وهذا ما نجده عند مكيا فيللي في القرن السادس عشر وأيضاً عند كلاوزفيس في القرن التاسع عشر وقد أكدت هذه الكتابات على مشاعر الخوف وعدم الأمان التي كانت تساور الدول ومن ثم دافعت عن سياسات زيادة الإنفاق العسكري وهو ما يوصل إلى "سياسة القوة" أي أن تقوم الدولة القوية بإملاء إرادتها على الدول الأضعف ومن ثم فإن الحرب أو التلويح بالحرب - على الأقل - كان يمثل نقطة محورية في توصيفات أنصار السياسة الواقعية وتفسيراتهم للعلاقات الدولية .

وفي مواجهة أزمات العالم الثلاث يستند هذا المنهج النفعي إلى افتراضين أساسيين يحكمان طريقته في التعامل معها:

الافتراض الأول: أن قوتي السوق سوف توفر لنا بطريقة شبيهة أوتوماتيكية التوازنات التي لا نستطيع تحقيقها، متجاهلاً في ذلك حقيقة أن السوق والعلم والتكنولوجيا كلها أدوات من صنع البشر وكانت لها كفاءة واضحة على شرط أن نظل محتفظين لها بصفة الأدوات، وحيث مأساة التحديث كما يعرفها الغرب وكما انتشرت وفرضت نفسها تدريجياً في بقية العالم هي أن السوق والعلم والتكنولوجيا انتقلت من دائرة الوسائط كي تصبح هي الغايات، وفرضت نفسها على المجتمعات البشرية وتسببت في تراكم أزماتها التي لا مخرج معروف منها إذ يقود العقل الأدوات إلى إبقاء بعض المجتمعات خارج الغرب كهوامش تعاني الفقر والجهل ولا تنتج أو تستهلك إلا ما يلبي حاجة التوسع الاقتصادي للمراكز .

أما الافتراض الثاني: فهو افتراض العمل في دائرة مفتوحة دائماً بين الإنسان والبيئة وهو أحد الافتراضات بالغة السوء والخطر في آن، فإزاء الطاقات الهائلة التي أصبح البشر يملكونها على الطبيعة فإنهم يجدون أنفسهم فجأة أمام مسئولية تحديد مصيرهم. وضد ما اعتقده العالم الغربي لقرون طويلة من أن مجتمعاتهم تعمل في دائرة أو دورة مفتوحة تستمد من خارجها مواردها، ومصادر طاقتها، وتستثمرها

لرفع مستوي معيشتها، ثم تلقى بالنفايات مرة أخرى إلى الخارج، وترسل الفائض من سكانها لغزو قارات أخرى، فإنها صارت الآن محكومة بأن تعمل في عالم ممتلئ وعميق التبادلات فلا بد أن تعمل في دائرة مغلقة. كما أن تزايد حدة الفقر في الأطراف وزيادة مديونياتها يهدد في الحقيقة بإفناء العنصر البشري / المجتمعي الذي لعب دور الهامش والمحيط للنظام العالمي الحداثي ويقلص من درجة استقراره. وقد باتت هذه المصاعب أكثر حدة وعمقا مع تزايد إيقاع حركة العولمة طالما أنها تعمل على نفس الأرضية الفلسفية للنظام العالمي الحداثي في طبعاته السابقة والتي اتسمت دوما بالتمييزية، ولكن بوتيرة أسرع هذه المرة وأكثر استغلالية واقتحامية للأطراف تهدد بسرعة إفنائها ومن ثم تقويض استقرار البنية القانونية السياسية للنظام العالمي القائم.

هذا المنهج "النفعي" إذ يسعى إلى إدارة وربما تفجير "الإستقطاب" القائم فإنه لا يقودنا إلى بناء العالمية الإنسانية التي تجسد المصطلح الشهير عن "القرية العالمية" والذي تشي به ثورة الاتصالات كأحد أخطر مرتكزات ثورة المعرفة، بل يدفع بنا، على العكس، إلى آتون ما نسميه "المشهد العالمي المتوتر" والذي ينصرف بهذه الثورة إلى مؤشرات كمية وشكلانية محضة لا تنال من طبيعة وجوهر الموقف الإنساني العام ولا تقود إلى أي من أشكال التعاون والتكامل والتكافؤ النسبي وذلك عندما يقتصر تأثيرها على الاتصالية حيث تزايد درجة المكاشفة بطبيعة الخريطة الدولية لدى شتى أطرافها القابعيين أمام عدساته وشاشاته بما يعنيه ذلك ضمنا من معاني الحول والامتداد والحضور المتبادل بين أطراف الخريطة العالمية في مشهد واحد ولكنه يحتفظ لكل طرف فيها بدرجات مختلفة من الجمال والقبح ولكل ناحية فيها بدرجات أكثر أختلافا من الثراء والفقر وأيضا بما يوحى به من أداء مسرحي وتمثيلي به شبهة الدعائية والتجمل على مستوى الخطاب السياسي يمارس الترويج لما هو خفي ولا يكشف بسهولة عن مقاصده التي يسعى إليها مروجوا خطاب العولمة والاتصالية التقليدي أو القائمين عليه في مراكز إنتاج الهيمنة بل ويؤدي بالعكس إلى تكريس أنماط التفوق ومقومات القوة مما يقود إلى تفجير عوامل التوتر والتناقض إذ يطرح تأثيراته على مستويين أساسيين:

أولهما: المستوي الطبقي أو علاقات البشر داخل المجتمع الواحد حيث يمكن رصد صعود العنصري جان ماري لوبان في فرنسا وحصوله على ٢٠% تقريباً من أصوات الناخبين في الانتخابات الرئاسية الأخيرة ٢٠٠٢م. صحيح أن نجاحه لم يكن متصوراً بأي احتمال هذه المرة، ولكن الصحيح أيضاً أن نجمه السياسي في صعود منذ بداية التسعينات من القرن الماضي وأن ما حازه من قوة تصويتية كان كبيراً جداً بالقياس إلى موقعه في أقصى اليمين العنصري بل وكان كافياً لأن يحل ثانياً في السباق الرئاسي قبل جوسبان ممثل اليسار الفرنسي العريق بكل تاريخه السياسي الحافل وميراثه شديد الثراء في فرنسا وهو ما يبدو أمراً مثيراً للخوف وخاصة أن فرنسا ليست النموذج الوحيد في السياق الأوروبي فالنازيون الجدد في ألمانيا صاروا قوة معترفاً بها، والفاشيون في إيطاليا يدخلون مع رئيس الوزراء بيرلسكوني فيما يشبه تحالف سياسي يقوم على نوع من توافق المصالح، وبيرلسكوني هو المسئول الغربي الأبرز - على هذا المستوى الرئاسي - الذي هاجم الإسلام بوضوح، بل وبعنف في ذروة الجدل حول صدام الحضارات بعد أحداث ١١ سبتمبر. كما يمكن رصد صعود اليمين الأمريكي المحافظ على أرضية المجمع الصناعي العسكري النفطي القائم على تحالفات الشركات المتعدية الجنسية ورجال الصناعة، وبعض القادة السياسيين والعسكريين، والباحث عن مصالح فتوية ودولارات ولو مشبعة بالدم على حساب المواطن الأمريكي العادي، والمصلحة الأمريكية نفسها وهو ما كان الرئيس دوايت أيزنهاور قد حذر منه قبل أربعة عقود في خطبته الوداعية للبيت الأبيض، وأيضاً امتدادات في الخارج حيث الامتداد الطبيعي للشركات الكبرى عابرة الجنسية وتحالفاتها في بلدان المقر والنشاط مع قادة سياسيين وعسكريين وأصحاب مصالح كبرى من نخبة هذه البلدان التي قد تكون كبيرة مثل بريطانيا أو صغيرة مثل بولندا.

كما أن هذا التيار المحافظ هو من أصدر "القانون الوطني" أعقاب الحدث الكارثي مباشرة في سياق فوبيا مواجهة الإرهاب ولكنه في

الحقيقة يمثل تأثيراً سلبياً مشهوداً على روح الحرية التي كانت قد تأصلت في المجتمع والثقافة قبل النظام السياسي الأمريكي اذ ثمة خشية من أن تؤدي الإجراءات الإستثنائية التي يتضمنها الى تقويض منظومة حقوق الإنسان في الفلسفة الليبرالية التي شهدت أكثر تجسّداتها شفافية في التجربة الأمريكية لصالح الهواجس الأمنية، وهو ما يقود غالباً إلى بروز التعصب كملح في المجتمع الأمريكي وخاصة عندما تنتج هذه الإجراءات بالذات نحو غير الأمريكيين ومن بينهم العرب والمسلمين أو حتى المواطنين الأمريكيين من أصول عربية اسلامية فيتقوض بذلك ركن ركين في التجربة الأمريكية القائمة على بوتقه صهر شديدة لكل الأجناس والأديان.

وثائقيهما: مستوى العلاقات بين المجتمعات والدول اذ يؤدي الى سفور العنف الرسمي المنظم كمنهج في التعامل الدولي علي نطاق واسع في شتي الاقاليم التي تنطوي علي صراعات ممتدة يتفوق فيها طرف علي الآخر بشكل ملحوظ. ولعل أبرز تجسّدات هذا التيار على المستوى الإقليمي يأتي في المنطقة العربية إذ يجسد الطرح الراهن لـ "الشرق الأوسط الكبير" وهو الموجة الثالثة لتيار الشرق أوسطية المعاصرة في الصياغة الأمريكية، ذلك الحضور الجديد والمختلف للولايات المتحدة في المنطقة والذي صار ضاغطاً عليها وغير قانع بأنماط التأثير السابقة فيها عبر بوابة التوافق الغربي الواسع حولها، أو من خلال التفاهات مع دولها الكبرى المعتدلة، ونازعا الى حصارها عبر الأدوات الصغيرة من قضايا فرعية "محاكمة سعد الدين ابراهيم" أو خلافة "تورط بعض المصريين، والسعوديين في أحداث سبتمبر" أو إشكالية الموقف من الديمقراطية" والتي قادت تدريجياً وتصاعدياً الى مبادرة الشرق الأوسط الكبير والتي تتسم بأمرين يميزانها عن الموجتين الأولتين للطرح الشرق اوسطي في خمسينات ثم تسعينات القرن العشرين:

أولهما هو الإتساع الجغرافى الملحوظ من الوصف "الكبير"، ومن التحديد إذ يضم ليس فقط باكستان وتركيا كما كان فى الموجة الأولى، أو تركيا وحدها فى الموجة الثانية، بل تركيا وباكستان وأفغانستان وإيران بجانب العرب وإسرائيل وهما الركيزتين الدائميتين للشرق الأوسط صغيرا كان أو كبيرا.

وثانيهما العمق الوظيفى المطلوب من الطرح وهو "التغيير الشامل" فعلى عكس الموجتين الأولتين من تيار الشرق أوسطية واللّتين إستهدفتا أبعادا سياسية واستراتيجية ضد الإتحاد السوفيتى أو تكيفا مع متطلبات الصراع العربى - الإسرائيلى، تستهدف الموجة الراهنة إحداث تغييرات ثقافية عميقة على عدة مستويات أهمها النظام التعليمى، والخطاب الدينى! فضلا عن المكونات القومية فى تركيب الثقافة العربية وإن استبطنت هذه الأهداف لمطالب ليبرالية وإنسانية مثل دور المرأة فى الحياة العامة، ودور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى، والمشاركة الديمقراطية وغيرها.

ولعل العمق الذى تتسم به هذه الموجة ينبع من حقيقة مهمة تميزها عن سابقتها، فبينما مثلت هاتان الموجتان إستجابة لتحولات دولية فقط أو بالأساس سواء من قبيل تدشين وممارسة سياسات الحرب الباردة وإعادة بناء التحالف الغربى فى الأولى، أو تجاوز هذه السياسات نفسها والقضاء على جيوبها وأنماط الصراع التى شكلتها فى الثانية، فإن الأخيرة تأتى كإستجابة لمحصلة نوعين من التحولات، **الأول** خارجى يتمثل فى النزعة الإمبراطورية المتنامية بذريعة ١١ سبتمبر والمرتكزة على فجوة القوة الشاملة مع الآخرين لصالح الولايات المتحدة منذ التسعينات والتى غذت بدورها الإتجاهات المحافظة واليمينية فى العقل السياسى الأمريكى. **أما الثانى** فهو داخلى يتعلق بالحالة العربية الراهنة التى تشهد ضعفا متناميا منذ حرب تحرير الكويت وحتى احتلال العراق، فلم يكن متصورا أن تطرح قوة دولية أخرى فى عالمنا المعاصر مبادرة من تلك النوعية التى تهدف الى إعادة رسم ملامح الثقافة القومية حتى فى جذرها الدينى ما لم تكن قد تمكنت من مفاتيح عديدة وكرست

لنفسها وجودا غير منازع فيه على ذلك النحو الإستثنائي الذي تجسده الولايات المتحدة منذ إحتلالها للعراق.

ولعل الأمر الأكثر خطورة في الموجة الراهنة لطرح الشرق الأوسط "الكبير" كونها لا تتطرق كسابقتها "الشرق أوسطية" من ضرورة حل الصراع العربي - الإسرائيلي كأساس لإغلاق ملفات الجغرافيا السياسية المفتوحة وصراعاتها الموروثة من القرن العشرين، واستبدالها بملفات الجغرافيا الإقتصادية القائمة على أنماط التعاون والتكتل وتدعيم النزعة العالمية المفترض كونها روحا للقرن الحادي والعشرين، وإنما من إمكانية أو "وهم" تحييده باعتباره يصير الى مشكلة عادية أو فرعية قد تحل أو لا تحل، فهو ليس الغاية النهائية أو حتى الهدف المباشر الذي تحول الى شل قدرة المنطقة ليس فقط على إفرار العنف أو الإرهاب على نحو يهدد الأمن الأمريكي دعائيا، وإنما أيضا على إعاقة مشروع اليمين المحافظ لبسط السيطرة العالمية وتلبية مطالب المجمع الصناعي العسكري، وضمان التفوق الإسرائيلي الحاسم عليها، ونزع عقيدة القومية العربية وهي الأهداف الحقيقية التي يتم التعمية عليها دعائيا بمحاربة الإرهاب، وثقافيا بالخطاب المراوغ حول صدام الحضارات.

ذلك أن التأثير الرئيسي على البنتاغون ومجلس الأمن القومي يأتي من أشخاص مثل برنارد لويس وفؤاد عجمي، الخبيرين بالعالمين العربي والاسلامي اللذين قدما للصقور اختلاقات فكرية شنيعة مثل "عقيدة العرب" وتراجع الحضارة الاسلامية المستمر منذ قرون، الذي لا دواء له سوى أميركا وقوتها حيث يصورون الشرق الأوسط وكأنه حيز فارغ يمكن فيه لأميركا خلق "ديموقراطية" مصطنعة و"سوق حرة" مصطنعة. وقد انضم الى هذه الجوقة في العراق جيش جرار من أصحاب الأعمال الساعين الى المتاجرة والعقود، والخبراء الذين سيعيدون صياغة حياة العراق السياسية والثقافية، من كتابة النصوص المدرسية المقررة الى تدوين الدستور، وبالطبع أيضا سياسته النفطية ولا تجد أكثر من الحديث عن حاجة العالم العربي الى الديموقراطية وكيف ان اقامتها في العراق سيعني انتشارها فورا الى بقية الدول العربية حسب نظرية أحجار الدومينو^(٤٣).

هذا المنهج النفعي في سعيه إلى تبرير ممارساته ربما يلجأ إلى البحث عن خطاب جديد للشرعية قد يكون هو "صدام الحضارات" مثلاً كخطاب تكتيلي للغرب يقوم على افتراض يتعلق بمحورية الثقافة / الهوية الحضارية العامة في صياغة العلاقات الدولية أي في تفسير وتبرير أنماط للصراع والتنافس، والتكتل والتحالف الاستراتيجيين في المنظومة الدولية. وهو الافتراض الذي ضمنه المفكر الأمريكي ذائع الصيت صامويل هانتجتون نظريته الغائية حول "صدام الحضارات" والتي استقطبت أغلب الجدل الفكري العالمي في التسعينات، وقبل أن تتواري نهائياً بعد خمول أصابها في نهاية العقد الماضي، جاءت أحداث سبتمبر الأمريكية لتذكّي فيها الروح وتشعل في جذوتها النيران. والموضوع الرئيسي للنظرية / الكتاب هو أن الثقافات أو الهويات الثقافية والتي هي على المستوى العام هويات حضارية هي التي سوف تشكل في المستقبل، بديلاً للقومية والإيديولوجيا والمصالح السياسية والاقتصادية، أنماط التماسك والتفسخ والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث تذهب أقسام الكتاب الخمس إلى محاولة تبرير هذا الافتراض الأساسي أو النظرية التي يسعى لإثباتها هانتجتون^(٤٤):

القسم الأول: يبرر أنه: لأول مرة في التاريخ نجد أن الثقافة الكونية متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات، والتحديث مختلف بدرجة بينة عن التغريب ولا ينتج حضارة كونية بأي معني، ولا يؤدي إلى تغريب المجتمعات غير الغربية!

القسم الثاني: يبرر أن: ميزان القوي بين الحضارات يتغير، الغرب يتدهور في تأثيره النسبي، والحضارات الآسيوية تبسط قوتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية، والإسلام ينفجر سكانياً مع ما ينتج عن ذلك من عدم استقرار بالنسبة للدول الإسلامية وجيرانها، والحضارات غير الغربية عموماً تعيد تأكيد ثقافتها الخاصة.

والقسم الثالث: يبرر أن: نظام عالمي قائم على الحضارة يخرج إلى حيز الوجود حيث المجتمعات التي تشترك في علاقات قرى ثقافية تتعاون

معا، والجهود المبذولة لتحويل المجتمعات من حضارة إلى أخرى فاشلة، والدول تتجمع حول دولة المركز أو دولة القيادة في حضارتها.

والقسم الرابع: يبرر أن: مزاعم الغرب في "العالمية" تضعه بشكل متزايد في صراع مع الحضارات الأخرى وأخطرها "الإسلام والصين"، وعلي المستوى المحلي فإن حروب التقسيم الحضاري وبخاصة بين المسلمين وغير المسلمين ينتج عنها "تجمع الدول المتقاربة" وخطر التصعيد علي نطاق أوسع وبالتالي يتطلب جهود من دول المركز لإيقاف تلك الحروب.

وأما القسم الخامس فيبرر: أن بقاء الغرب يتوقف علي الأمريكيين بتأكيدهم علي الهوية الغربية، وعلي الغربيين عندما يقبلون حضارتهم كحضارة فريدة وليست عامة ويتحدون من أجل تجديدها والحفاظ عليها ضد التحديات القادمة من المجتمعات غير الغربية حيث تجنب حرب حضارات كونية يتوقف علي قبول قادة العالم بالشخصية متعددة الحضارات للسياسة الدولية وتعاونهم للحفاظ عليها.

ولعل ما يمنع الإندفاع نحو هذا البديل منذ أحداث سبتمبر وحتى الآن رغم العدوان الأمريكي على العراق هو الموقف الأوربي من النزعة الأمريكية التدخلية إذ يبقى هذا الموقف هو المحدد لمدي تكامل الغرب الأوروأمركي في اتجاه تناقضي مع العالم خارجه وبالذات مع العالم العربي الإسلامي ثم الصين الكونفوشيوسية، فهل تتساق أوربا - بكل حكمتها - خلف النزعة الأمريكية فنكون بصدد صدام حضارات، أم تنجح أوربا بحكمتها تلك في كبح جماح الهيمنة الأمريكية، وفي تأكيد استقلالية دورها العالمي ؟

وبرغم الشراكة الممتدة بين أوربا والولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الأولى، بل وبرغم موقف التأييد الأوربي المبدئي لأميركا عند وقوع حدث سبتمبر الكارثي حيث كان شعار "كلنا أمريكيون" في مواجهة الإرهاب هو العنوان الذي صدر به جان ماري كولومباني رئيس تحرير "لوموند" الفرنسية جريدته في اليوم التالي للزلازل، فإن الموقف الأوربي قد تبدل مع سفور نزعة الهيمنة الأمريكية وبدا ان ما ظهر على السطح من تحالف طوال

الحرب الباردة وبسبب التهديد السوفيتي، كان يخفي ما تضطرب به الأعماق من تباين أساسي في الثقافة الاستراتيجية بين أوروبا والولايات المتحدة والذي تعترف به الدراسات الصادرة عن أكثر مراكز البحوث اتصالاً بالإدارة الأميركية إذ تشير أحدث دراسة اشرفت عليها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، والتي تستشرف أحوال العالم سنة ٢٠١٥م الى " تصاعد حدة التوتر السياسي - الاقتصادي بين الولايات المتحدة وأوروبا، وهو ما قد يؤدي الى انهيار تحالفهما تماماً^(٤٥)."

هذا التباين في الثقافة الإستراتيجية يبدو مرشحاً للتزايد حيث تشي قراءة التفكير الأوربي على المستوى الاستراتيجي بنمو النزعة الاستقلالية وليس بضمورها لتوافر الدافع والقدرة. ذلك أن أوروبا بعد الانهار السوفيتي تبدو للمرة الأولى منذ زمن طويل غير مهددة أمنياً تهديداً حقيقياً، فهي غير مندرجة في سياسات القوة والتنافس التي ميزت التاريخ الأوربي قبل الحربين العالميتين، وهي لم تعد تقع تحت طائلة تهديد الاتحاد السوفيتي، بل صارت أقرب الى العمل المشترك مع روسيا فقد انعقد بعد الحرب، للمرة الأولى، اجتماع مجلس روسيا - الاتحاد الأوروبي بحضور كل الدول الأعضاء بما في ذلك الدول المرشحة للانضمام الى عضويته حيث حذر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من إعادة تقسيم أوروبا، وشجب "جدار شينغن الجديد" الذي يفصل بين أوروبا وروسيا، معرباً عن اسفه للتقدم الضئيل في المفاوضات حول الغاء التأشيرات بين الطرفين.

ومن الصحيح ان أوروبا ربما تعاني بعض الانشقاقات وخاصة بين المحور الفرنسي الألماني وبين الأعضاء العشر الجدد في الاتحاد من دول أوروبا الشرقية إذ تستعين الدول التي انضمت حديثاً الى الاتحاد الأوروبي بالوصاية الأميركية كي تتجنب وصاية المحور الفرنسي - الألماني الذي اسس الاتحاد الأوروبي عملياً وخاصة بولندا حيث القومية البولندية الوثيقة الارتباط بالكنيسة الكاثوليكية وسط محيط سلافي أرثوذكسي او ألماني لوثيري بقيت تعيش حالة المرارة وعقدة الاضطهاد في العلاقة مع روسيا وألمانيا وهي الانشقاقات التي تحاول الولايات المتحدة استغلالها لتعويق الدور الذي

يمكن ان تلعبه فرنسا والمانيا على ساحة السياسات الدولية، ولكن الصحيح أيضا أنها لا تعاني الآن وعلى العكس من التسعينات الماضية، من أزمات كبرى أمنية وسياسية مثلما كان الأمر في البلقان ما فرض عليها الخضوع للدور الأمريكي، فلأول مرة ان تجد أوروبا نفسها موحدة في مجال أوسع وبعمق أكبر يصنعة الاتحاد الأوربي، كما تجد نفسها خالية من الصراعات تقريبا اللهم سوى من تناقضات سياسية عادية، وصراعات محدودة كامنة كاليوناني - التركي مثلا، وهنا فان التملل من السياسات الأمريكية يبدو أمرا منطقيا تماما في ظل غياب التهديدات التي صنعت اللحمة الأطلسية، وفي ظل البحث المنطقي عن دور للقوة الأوربية الموحدة والمتنامية.

وهنا يكتسب الجدل الراهن حول الأطلسي أهمية كاشفة: اذ تري أوروبا، وهو الأقرب للمنطق، أن الحلف الذي كان الهدف من تأسيسه أصلا طرد روسيا إلى خارج الفضاء الأوربي ودفع أمريكا إلى داخله وإبقاء ألمانيا تحت السيطرة لم يعد مبررا الآن توسيعه أو حتي الإبقاء عليه مع وجود روسيا داخله الآن بعد توقيع إتفاق "ريكيافيك" للشراكة الأمريكية الروسية، إذ لم يعد للحلف معني أمني لا في نظر جمهوريات البلطيق ورومانيا وبلغاريا وغيرها من دول شرق أوروبا ووسطها التي كانت تريد من إنضمامها إليه بناء سور بينها وبين روسيا، ولا أيضا في نظر أوروبا الغربية التي عادت الشكوك تساورها حول "يالتا" أمريكية روسية جديدة، ولكن مع الفارق طبعاً.

ويقول الخبير الدولي "إريك شو"^(١٦): أن التفكك في عري التحالف الأطلسي بدأ منذ اللحظات الأولى لنهاية الحرب الباردة ١٩٨٩، والأسباب برأيه متعددة وأغلبها يتعلق بالرغبة الأوروبية في تحقيق الاستقلال أو علي الأقل نيل "الإحترام" من جانب الأخ الأكبر الأمريكي في إطار مشاركة تعددية ما. فأوروبا التي بدأت تشعر بقوتها الاقتصادية بعدما باتت حصتها من الاقتصاد العالمي تساوي الحصة الأمريكية "٢٥%" أصبحت تشعر بأن مصالحها لا تتطابق بالضرورة مع المصالح الأمريكية كما كان الأمر بعد الحرب العالمية الثانية، وهي في الوقت ذاته مقتنعة بأن الولايات المتحدة لن تسمح لها بتحقيق سياسة خارجية وأمنية خاصة بها لأن ذلك سيؤدي إلى بروز منافس قوي

لواشنطن علي الزعامة العالمية، كما أن الاتحاد الأوروبي يعتقد بأن واشنطن تقوده من "أذنه" نحو سياسات تخدم الأهداف الأمريكية في الدرجة الأولى من دون الالتفات إلي الأهداف الأوروبية.

وعلي العكس - يقول شو -^(٤٧) فإن الولايات المتحدة تصر علي استمراره بل تسعى إلي توسيعه للاضطلاع بمهام أمنية في المحيط العالمي كله ولتبقى الدول الكبرى السابقة في أوربا الغربية وكذلك اليابان داخل قيود النظام الذي خلقته هي بعد الحرب العالمية الثانية وأن تنهيا عن تحدي قيادتها أو التطلع لدور عالمي أكبر وذلك عن طريق إثارة مخاوفها الأمنية. إذ أعلن جيمس دوبينز مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون الأوروبية أمام الكونجرس عام ١٩٩٠م "أن الخطر هو أنه من دون صمغ القيادة الأمريكية في حلف الأطلسي فإن الأوروبيين أنفسهم سيعودون إلي عاداتهم القديمة، أي بعث الروح القومية في قواتهم المسلحة وممارسة لعبة الجيوسياسية القديمة والتغيير الدوري للتحالفات"^(٤٨).

كما يختلفان أيضا حول مسألة الحرب ضد الإرهاب. ففي حين تضع الولايات المتحدة هذه الحرب في مصاف الحروب العالمية الأخرى ضد قوي الشر النازية والفاشية والشيوعية كما يشدد بوش دوما في خطاباته وتصريحاته وفي جولاته الأوروبية، تعتبر أوربا أن الإرهاب أو أسامة بن لادن لا يستأهلان كل صليل الأسلحة هذا وأن إثارة الأمر علي هذا النحو هدفها فقط إعادة رسم الخريطة العالمية وفق المصالح الأمريكية الضيقة.

ولا شك أن الجدل حول حلف الأطلسي سوف يؤثر للمستقبل بصورة كبيرة لأن حسمه سيمثل نقطة فاصلة بين الخيارين: حيث الرافض الأوروبي للنزعة الصدامية، وسياسات القوة الأمريكية سوف يبقى علي مسافة فاصلة بين توجهاتهما ويقود إلي ذبول الدور العسكري للحلف ثم ذبوله كهيكل قانوني وسياسي بعد ذلك تدريجيا ومن ثم تضطر الولايات المتحدة إلي ممارسة هيمنتها بوسائلها وقوتها، ومواردها الخاصة وانتشارها العسكري الواسع في شتي أنحاء الجغرافيا العالمية، وبإلهام وتبرير نزعة التمرکز الجديدة حول الذات الأمريكية فنكون بصدد نزعة هيمنة أمريكية ولكن دون بلوغ حد صدام

الحضارات. وأما القبول الأوروبي بهذه النزعة والانصياع لتلك السياسات فيقود إلي توظيف الحلف في خدمة الاستراتيجية الأمريكية حتي يتحول - ومع تمديده داخل أوروبا وخارجها - إلي بناء استراتيجي جديد للعالم كله يصوغه منطق من معنا، ومن ضدنا، وعلي النحو الذي يهيمش البناء القانوني السياسي للنظام العالمي القائم الآن في أفضل الأحوال أو يسقطه تماما ليحل محله في أسوأها. بينما يتحول خطاب الشرعية تدريجيا عن مقولات المركزية الأمريكية ودعاويها، إلي مقولات ودعاوي صدام الحضارات، ويبرز دور ما يسمى بـ "الإرهاب العالمي" كنقطة إرتكاز وآلية تبرير لسياسات القوة الأمريكية التي قد تبلغ حد خوض الحروب الساخنة في أماكن متفرقة ما يقود العالم إلي حالة فوضي وخاصة عندما تهدف هذه السياسات إلي إعادة هيكلة بعض المناطق المهمة حسب الرؤية الأمريكية غالبا، والصهيونية أحيانا في الإقليم العربي نزوعا إلي تصفية القضية الفلسطينية وتولية إسرائيل قيادة المنطقة، وفي شبه القارة الهندية لصالح التحالف الهندي الأمريكي الإسرائيلي المتنامي حول الصين وضد باكستان - التي تبقي رغم كل ما قدمته في المواجهة مع طالبان ورغم التحول الكامل لصالح أمريكا في مواقفها من أفغانستان - دولة إسلامية تحوز تيارات أصولية لا يؤمن جانبها، كانت ملهمة لحركة طالبان نفسها وداعمة لها وهو أمر قد يتجدد في أي لحظة وحسب أي ظرف. وهكذا من تبريرات مختلفة لسياسات القوة والصدام في مناطق العالم المختلفة. وهو ما يعني أن عالمنا سوف يعاني هزيمة الحداثة السياسية التي راكمها القرن العشرين، وأنه يتحرك نحو القرن التاسع عشر وليس كما كنا نتوهم، نحو الحادي والعشرين. وهو ما صاغه دونالد رامسفيلد وزير الدفاع وممثل الصقور داخل الإدارة الأميركية الراهنة بقولة: "لا بد من تحقيق اللقطة بين القرن التاسع عشر والقرن الحادي والعشرين" قاصدا بذلك العودة الى ما كان يعرف بالنظام البريطاني في ثوب أميركي.

وأما المنهج الثاني:

فهو المنهج الأخلاقي النازع الى بناء ما نسميه "العالمية الإنسانية". هذا المنهج الأخلاقي يستند الى عقل نقدي ونزوع انساني الى تجسير فجوة القوة الشاملة على نحو يحول دون حدوث استقطاب كامل: اقتصادي بين الأغنى والأفقر، أو استراتيجي بين الأقوى والأضعف ويصر من ثم على الاستخدام الواسع للدبلوماسية، والمحدود جداً للقوة العسكرية في ادارة التناقضات على المستوى الدولي. ولا يبعد هذا المنهج كثيراً عن المدرسة المثالية في العلاقات الدولية والتي دخلت إلى الساحة الدولية مع دخول الولايات المتحدة نفسها إلى الحرب العالمية الأولى ومبادرة الرئيس الأمريكي ولسون إلى تبرير تورط الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى بناءً على المبادئ المجردة وطرحه لأربعة عشر مطلباً ذات طابع تحرري و انساني تمثل قائمة أهداف عالمية يجب السعي إليها بعد الحرب. ومن هذا يتضح أنه في حين تترك المدرسة الواقعية مسئولية تسيير الأمور الدولية في أيدي القوى العظمى فإن المثالية تطالب بوضع أمور العالم تحت مظلة الإرادة الجماعية، والقانون الدولي ومن هذا النزوع المثالي ولدت عصبية الأمم وكان الأمل الذي يحدوها أن تعمل على الحيلولة دون وقوع كارثة مروعة أخرى مثل الحرب الأولى. ثم كانت الأمم المتحدة بعد كارثة الحرب العالمية الثانية، وبمجرد توقف المدافع.

وفي مواجهة أزمات العالم الثلاث يسعى المنهج الأخلاقي الى "ترشيد الاستقطاب" العالمي القائم بدلاً من تفجيره كما في المنهج النفعي وذلك في نزوعه الى صياغة تكامل "العالمية الإنسانية" ولذا فهو يتشكك في الافتراض الأول للعقل النفعي "الثقة المطلقة في أدوات السوق والتكنولوجيا"، ويرفض الافتراض الثاني له "العمل في دائرة مفتوحة" ويؤكد على أن الدائرة قد صارت مغلقة بالفعل، وهو يتناقض تماماً مع الافتراض الثالث وهو "الدور السلبي الحتمي للثقافة في تفجير الصراعات الاستراتيجية المستقبلية" بعد زوال الصراعات القومية والإيديولوجية مؤكداً على أن الثقافة عبر الروح الليبرالية والنزعات الإنسانية قد تكون وسيلة لحوار الحضارات لاصدامها ومن ثم ركيزة لبناء العالمية الإنسانية وليس إفناء البشر.

- فصد افتراض الثقة المطلقة في آليات السوق والتكنولوجيا يفترض المنهج الأخلاقي وعقله النقدي أن ثمة حد يجب علي الفجوة بين الشمال والجنوب أن تتوقف عنده لا تتجاوزه أبداً وهو ما يعرفه المفكر الأرجنتيني إنريكو داسل^(٩٩) بحد "تدمير البشر" ويعني به انفلات هذه الفجوة في العمل علي الإفقار من ناحية والإثراء من ناحية أخرى علي النحو الذي يؤدي لإختلال بنية النظام العالمي ولا يعمل علي استقراره لكثرة المحتجين ضده والمتمردين عليه سواء من الطبقات الأفقر داخل المجتمعات، حتي الأشد ثراءاً منها، أو من المجتمعات الأكثر فقراً بعامه ضد الأكثر ثراءاً. ومن ثم يفترض هذا العقل الأخلاقي أن ثمة قيوداً عملية وليست أخلاقية فقط علي هذا الافتراض تتجسد في القدرة علي استيعاب الأطراف داخل النظام نفسه دونما حرمان لقدرة المراكز علي التطور والثراء وهو الأمر الذي يفرض خيارين حديين:

أولهما هو خيار العقل الآداتي حيث الإصرار علي رفض هذا الاستيعاب مما يهدد بتقويض النظام نفسه أمام حالة بديله تعد الفوضي أكثر احتمالاتها.

وثانيهما هو القبول "الأخلاقي" بتعديل في هيكلة البناء القانوني والسياسي للنظام العالمي القائم في إتجاه صيغ ورؤي وأفكار أكثر انسانية واستيعابية قادرة علي إلهام الوعي الإنساني بمفردات مباراة سياسية غير صفرية، وحفز تطور إيجابي لدي مراكز النظام العالمي القائم بات حتميا وهو القبول بتقديم تنازلات في الصيغة التوزيعية التمييزية التي تم التعامل بها في الأطراف علي نحو يقلل من درجة تركيز الثروة لديهم ويزيد من انتشارها في الأطراف ومن ثم يقلل من التناقضات بينهما ويعمل علي استمرار النظام القائم ولكن علي أساس حدائه جديدة أكثر تطهراً من الروح الأنانية التقليدية لنمط الإنتاج الرأسمالي ومن نزعة التمرکز الأوربي، وأيضاً من وريثها الأمريكية، وبالذات من العقل الآداتي النفعي الذي يعلي الوسيلة علي الغاية حتي لو قاد ذلك إلي صدام الحضارات إذ يقود هذا

العقل إلى استلاب الإنسان في المركز أيضا وليس في الأطراف فقط.

- وضد افتراض العمل في دائرة مفتوحة، يفترض العقل الأخلاقي أن البيئة الطبيعية تمثل الرمز الأساسي والنهائي للمشارك الإنساني الأمر الذي يفرض تكامل الجهود البشرية وتوحيدها في مهمة الحفاظ عليها بما يدعم تجانس العالم ويمثل قيماً تاريخياً على حركة الحداثة في سياقها الأوربي المتمركز الذي يندفع إلى خطاب العولمة من خلال عقل نفعي لا يتوقف عند الوسائل طالما حقق أهدافه في اكتناز القوة والثروة حتي لو أدى ذلك إلى إفساد الطبيعة نفسها والتي ظلت دوماً محوراً مهماً في تجربة الحداثة عندما تحولت مرة إلى مجال عمل التجريبية كمنهج علمي يلهما، ومرة أخرى إلى مصدر للمواد الخام وموارد الطاقة المحركة للإقتصاد الرأسمالي / الصناعي المكرس لها.

ويفترض العقل الأخلاقي - حسب بيير كالام ، وأندريه نالمان^(٥٠) أن البشرية صارت تعمل في دائرة مغلقة ولذا فهي مسئولة عن إدارة المدينة الكونية حيث الأمر لم يعد مجرد حسن التصرف في التقلبات المناخية ومواجهة البقرات السبع العجاف ولكنه يتضمن أيضا النظر في وطأه الأطماع والنظر القصير على الكوكب وعلى التربة الزراعية وعلى المحيطات والغلاف الجوي حيث أثر ذلك على المدى الطويل هو الذي يجب أن يؤخذ في الحسبان في كل ما نفعله حاليا في سلوكنا اليومي.

ويؤكد العقل النقدي - حسب كاتب هذه السطور - على ضرورة تجاوز الإدراك العالمي المروغ لكون البيئة تمثل مشتركا إنسانيا يجب المحافظة عليه كما تجلي في التسعينات الماضية ضمن خطاب العولمة الرائج والذي ظل أسيرا للعقل النفعي في الحقيقة يرفع أفكار وشعارات ويمارس ضدها على مستوى السياسات فهذا العقل لم يعط البيئة حقها من الاهتمام ويمنحها الأولوية في جدول أعماله طالما لم تتحول إلى خطر داهم وشيك يهدد المصير الإنساني إذ يعول هذا العقل على أمرين يستند إليهما في الجدل مع العقل النقدي ونزوعه الإخلاقي:

أولهما يتعلق باحتمالات حدوث كوارث بيئية تهدد الوجود الإنساني نفسه من عدمه علي المنوال ذاته الذي لعبته تهديدات الحرب النووية في المناظرة الرأسمالية الشيوعية طيلة القرن العشرين في تكييف الجانب الصراعي السافر في النظام العالي ثنائي القطبية. وفي هذا الإطار فإنه طالما بقي احتمال هذه الكوارث بعيداً أو حتى كان ممكناً التنبؤ بها والعمل علي تجنبها، فلا يجب المبالغة في الاهتمام بأمر البيئة. وهنا يجادل العقل الأخلاقي بأن هذا المستوي الأدنى من الاهتمام قد ينجح في تجنب الكوارث البيئية أحياناً، وفي المدي القصير، ولكنه لا يضمن تجنبها دوماً، ولا في المدي البعيد حينما تتراكم المشكلات وتتحول إلي معضلات، ولا حتي تأثيراتها الضارة المستمرة علي مستويات أدنى قليلاً من مستوي الكارثة.

أما الثاني: فيتعلق بمدى قدرة العلم علي تجديد موارد الطاقة والمواد الخام. ذلك إن محدوديتهما يدفعان إلي الرغبة في تدويرهما والمحافظة علي ما هو موجود منهما حتي لا يتم استنزافها، وهو أمر يفرض الاهتمام بالبيئة. وأما القدرة المتنامية علي تجديدهما فتقود الي العكس إذ يمكن للثورة العلمية التكنولوجية المؤسسة لاقتصاد المعرفة أن تكون عامل تفجير للبيئة لكونها عنصر حاسم في زيادة قدرة العلم علي تجديد المواد الخام وموارد الطاقة أو حتي علي الاستغناء المتزايد عنهما في دورته الانتاجية المعتمدة بشكل متنامي علي المعرفة الإنسانية بالأساس ومن ثم زيادة شعور مراكز هذا الاقتصاد المعرفي، وهي نفسها مراكز النظام العالمي القائم، بالاستقلال عن منطق عمل الطبيعة وسقوف قدرتها علي العمل طالما كان ذلك ممكناً.

وهنا يجادل العقل الأخلاقي بأنه ومهما تزايدت قدرة العلم علي تجديد هذه الموارد فإنها سوف تبقي قدرة نسبية لا مطلقة وخاصة مع ضرورة استمرار حاجة الجنوب بدرجة كبيرة، والشمال بدرجة أقل، لبعض سلع ومنتجات الثورة الصناعية الثانية والتي تتطلب لإنتاجها قدراً يعتد به من موارد الطاقة والإنتاج التقليدية والتي تفرز في الوقت نفسه قدراً يعتد به من ملوثات البيئة،

كما يجادل هذا العقل: بأن كل منظومة رشيدة يبتغي لها النجاح لا يمكن أن تقوم علي منهج نفعي انتقائي يعمل حسب الملبسات والدوافع لأن هذا المنهج لا يقر نظاماً، ولا يحدث تراكمًا أو يرسخ قيمًا، ومن ثم فهو لا يصلح مع قضية تمس المشترك الإنساني ولحمته وبخطورة قضية البيئة ما يفتح الباب إلي المنهج النقيض "الأخلاقي" بما يفرضه من هندسة معتدلة للسلوك الإنساني تدفع نحو ترشيد الاستقطاب أملاً في إدارة عالمية رشيدة للطبيعة علي كوكبنا.

— وضد الدور السلبي الذي يلعبه المنهج النفعي في تغذية المشهد العالمي المتوتر ودفعه الي "صدام الحضارات" يحاول المنهج الأخلاقي ضمان التحقق الأمثل للمفهوم الشهير "القرية العالمية" والذي لا يمكن تحقيقه إلا عبر العقل النقدي. وهو يستند - في أحد مرتكزاته - إلى المؤشرات الكمية عن حجم التوسع في القدرة الاتصالية وفي المبادلات المعلوماتية والخدمية الجديدة وغيرها من المؤشرات التي تؤكد عمق الحضور المتبادل بين أطراف الخريطة العالمية ولكنه لا يتوقف عند الحضور "البارد" في هذا المشهد بل يتجاوزه إلى ما هو أعمق من مثاليات وعود تبشيرية من قبيل العدالة والتجانس والنمو المتوازن الذي يفرض توزيع شبه متكافئ للإستثمارات العالمية وشروط عادلة في التجارة الدولية وحرية كاملة في حركة اليد العاملة دون تمييز وإحترام السياسات الحمائية للسلع الصناعية لدى البلدان غير المتقدمة والنازعة إلى التصنيع دون إختراقها بالإغراق والأهم من ذلك السماح بانتقال التكنولوجيا وتوطينها مع رأس المال لدى دول الأطراف بما يحقق الدلالات الحقيقية التي يثيرها مصطلح القرية في السسيولوجيا الثقافية من معاني التلاحم والتكتل والحميمية.

ولعل مصطلح "القرية العالمية" وما به من تناقض ظاهري لغوي وتكامل جوهري ممكن بين القرية في خصوصيتها والعالمية في كونيتها، هو ما يهدف ببير كالام، وأندرية تالمان الي تجسيده في نموذج "الحكم الرشيد" القائم على مبدأ الوحدة في إطار التنوع الذي يتفق كثيرا مع متطلبات نظام "عالمي" من حيث أن تأمين المجتمعات والحفاظ على الصالح العام يستتبع

الاتفاق على عدد معين من القواعد الأساسية وهذا هو مبدأ الوحدة الذى تفرضه الطبيعة البيئية والإنسانية وما تجسده من القيم المشتركة، كما يستتبع إحترام خصوصية كل مجتمع إنسانى وهذا هو مبدأ التنوع وهو ذو طابع ثقافى تاريخى واجتماعى بالأساس وإذا كان مبدأ الوحدة فى إطار التنوع معروف سلفا فإن الجديد الذى يقدمه المؤلفان فى نموذجهما للحكم الرشيد هو تلك الصيغة التكاملية الممكنة بين ثنائيات خمس ملهمة للتكامل العالمى على أكثر من مستوى: (٥١)

أولها : بين الوحدة والتنوع حيث أساس الحكم الرشيد هو الوصول إلى مجتمع أكثر تنوعا وتلاحما فى الوقت نفسه.

وثانيها : بين الآن والآخر حيث الحوار والمشاركة وعدم إعتبار المواطنين والفاعلين الاجتماعيين سواء داخل الدولة أو داخل النظام العالمى الأوسع مجبرين على تلبية متطلبات غير حقيقية.

وثالثها : بين السلطة والمسئولية وصولاً إلى درجة من المعقولية التى تجعل كل فرد يتصرف إزاء العالم بوعيه الخاص ولكن بمسئوليته فى الوقت نفسه عن أمنيات وطموحات مجتمعه.

ورابعها : بين الملك والوجود وهو مبدأ يقصد به المؤلفان عدم التشبث فى العمل السياسى والإدارى بفكرة المؤشرات الكمية التى يمكن قياس حجمها لأنها من الممكن أن تكون خادعة ولا تعكس بالضرورة إزدهارا حقيقيا للمجتمع.

وأما الخامسة : فبين إحترام المأثور والتطلع للمستقبل وهى أقرب لصياغة ما يعرف فى فكرنا العربى بإشكالية "الأصالة والمعاصرة" حيث يؤكد المؤلفان بوعى كبير على أهمية الميراث الروحى للمجتمعات وعلى عدم تحطيم هذا الميراث تحت دعاوى العقلانية أو الحداثة حيث الحكم الرشيد يجب أن يكون متأصلاً فى الماضى ومتجها نحو المستقبل وهو متأصل فى الماضى لأن تمثلات السلطة السياسية والإدارية والمناهج الثقافية هى أمور تتطور ببطء وغالبا ما تجد منابعها فى ماضى المجتمع البعيد، وهو متجه نحو المستقبل حتى يمكنه التكفل بتحديات

إدارة مسئولة ومتضامنة لكوكب الأرض تتضامن في جهود الحل
وتتنوع في كيفية هذا الحل.

ولا يمكن الإدعاء في هذا السياق بأن نموذج الحكم الرشيد سوف يقضى على
التفاوت في القوى المادية والإستراتيجية بين الدول وتحقيق المدينة الفاضلة
فليس هذا ممكنا ولا هو مقصدنا إذ أن التناقضات في هيكل القوة على شتى
مستوياتها تبقى راسخة وعميقة ومتجذرة في تربة المجتمعات والثقافات
بتواريخها الخاصة ولا يمكن استئصالها ولكن ما ندعيه هنا فقط هو إمكان
ترشيد هذه التناقضات لتبقى في الحيز الإنساني المقبول وفي إطار نظام
عالمي أكثر عدلا وإستقراراً.

كما لا يمكن الإدعاء بأن هذا النموذج سوف يقضى على القطبية الأمريكية
فليس هذا ممكنا أيضا وربما ليس مفيدا إذ يحتاج التاريخ الإنساني دوما لقوة
كبرى تقوده ولكن على نحو ملهم وعبر خطاب فكري تقدمي إنساني يتفوق
فيه المكون التبشيري الجذاب على المكون التبريري المحبط وهو الدور الذي
لعبته الولايات المتحدة بإمتياز أغلب سنوات القرن العشرين الذي شهد بزوغ
دورها العالمي "الليبرالي" بإلهام مبادئ الرئيس ودررو ويلسون عن حق
الشعوب في تقرير المصير والتي أطلقت بعد نحو ثلاثة عقود موجة التحرر
الوطني في شتى أنحاء العالم وسهلت الصعود الإمبراطوري الأمريكي إلى
موقع القيادة العالمية، فما نطمح إليه إذن وفي هذا السياق هو فقط إزالة
التناقضات في الخطاب الأمريكي الراهن والذي يصير رجعيًا بقدر ما هو
تبريريا للتغطية على نزعة فاشية تستوحى التاريخي الكلاسيكي للهيمنة بقدر
ما تبتعد عن الهامات النموذج الحداثي الذي جعل منها حلما جاذبا وعلى النحو
الذي يجنبها والعالم معها لكثير من الأزمات والمظالم وهو هدف / غاية نعتقد
في قدرة نموذج "العالمية الإنسانية" بإلهاماته تلك على إنجازه.

هذا العقل الأخلاقي يستلهم -في ضدية لنزعة التمرکز- قيم التنوير الغربي
الذي مثل كانط ذروته، ففي صياغته لمثل الحداثة السياسية أعتقد كانط بأن
التاريخ مدفوع دوما الى الرقي ولكن ذلك لن يتحقق الا اذا تأسست منظومان
قانونيتان تسييران جنبا الى جنب، احدهما تسيير الشؤون الداخلية للمجتمع

الواحد على أساس من الحرية والعدل وصولاً إلى الديمقراطية، والأخرى تنظم العلاقات بين الأمم على أساس من العدالة والتكافؤ وصولاً إلى السلام، مؤكداً على أنه لا يمكن تحقيق الحرية داخل الأمم إذا لم يتحقق العدل والسلام بين هذه الأمم. وهنا اقترح كانط هيئة دولية تقوم على مهمة السلام العالمي في موازاة عملية تطوير الديمقراطية الليبرالية في المجتمعات المحلية محذراً من أن تعامل هذه الهيئة مع بعض الدول المكونة لها بغير تكافؤ أو عدالة إنما يفسد عملها وينهى السلام العالمي، مثلما يؤدي الخروج على فكرة سيادة القانون إلى تقويض الديمقراطية داخل الأمة / الدولة.

كما يتمثل الآن في الفيلسوف الألماني يورجن هابرماس الوريث الشرعي للمدرسة النقدية الألمانية وداعية "الحدث الجديدة" التي تتجاوز تناقضات الحدث وتقيم تواصلاً مع مثل عصر التنوير في ذروته الكانطية التي تؤسس السلام العالمي على قاعدتي العدالة والحرية، حيث يميز هابرماس بين ثلاثة أنواع من المصالح كل نوع يضبط مجال بحثي معين وبالتالي يشير إلى مجموعة محددة من العلوم^(٥٢):

هناك أولاً ما يسميه بالمصلحة التقنية أو الأدوات التي تنظم "العلوم التجريبية، والتحليلية" وهذه العلوم تتحدد في كون دلالة ملفوظاتها الممكنة ذات الطابع التجريبي تكمن في قابليتها للإستغلال التقني وبالتالي فإن الإمكان الأكثر إقتراباً من الإيديولوجية يتمثل في هذا الإرتباط بين المعرفة التجريبية والمصلحة التقنية.

والمجال الثاني للمصلحة له طابع عملي وهو مجال التواصل الذي بين البشر ويقابله حقل "العلوم التاريخية - التأويلية" ويعتبر هابرماس أن الافتراضات التي تقترحها هذه العلوم لا تنطلق من تنبؤ ممكن لقابلية استغلالها التقني، وإنما من "تفهم المعنى" وهذا التفهم يتم عبر قناة تأويل الخطاب المتبادلة داخل اللغة العادية ومن خلال تأويل النصوص التي حملها التراث، وكذلك بفضل استبطان المعايير التي تؤسس الأدوار الإجتماعية.

أما النوع الثالث من المصالح فهو ما يسميه بـ "المصلحة من أجل التحرر" أي تلك المصلحة المرتبطة بحقل "العلوم النقدية" وهذه العلوم هي نقدية عند

هابرماس منذ تكوينها. ويتعلق الأمر عنده بالماركسية والتحليل النفسى وفلسفة التأمل الذاتى . وهذا ما يميزها ليس فقط عن العلوم التجريبية / التحليلية، ولكن أيضا عن العلوم التاريخية التأويلية. إن المصلحة من أجل التحرر هى التى تنظم التناول النقدي، وهذه المصلحة يسميها هابرماس ايضا بـ "التأمل الذاتى". انها توفر الإطار المرجعى للإفتراضات النقدية باعتبار أن التأمل الذاتى يحرر الذات من تبعيتها للقوى الراكدة والجامدة.

وكذلك فى الفيلسوف النمساوى كارل بوبر الذى يقدم نقده لنظام فهم العالم لدى هيجل متبينا فيه السبب لكل الانحرافات التوتاليتارية فى الدولة الحديثة حيث ظل الفكر الغربى المعاصر رهينة لئرجسية وطدت بشكل حاسم "نظام البديهيات فى كتابات هيجل" وخاصة عندما يتحدث عن الغرب أو الشرق وأممهما، أو عن المسيحية والإسلام أو الأنظمة الدينية الكبرى وكأنها ذوات حية وكائنات جماعية مشخصة وكليات شمولية^(٥٣).

وأىضا فى إيمانويل بيرل الذى يسعى الى تفكيك نزعة التمرکز الغربى مهاجما بلباقه متناهية الطرائق المصطنعة الهادفة الى خلق استمرارية مخادعة فى تاريخ أوربا: ان الإستمرارية المخادعة لتسلسل الأحداث والإستمرارية المخادعة لمنظومة من التسميات والإدعاء بنبل الأنساب الذى يميز عادة محدثى النعمة، تضعفان إحساس الأوربيين بوجود الثغرات والسقطات الكثيرة لتاريخهم وتفضيان الى ايجاد أصولهم فى الصبية اللقيطة التى إختطفها جوبيتر على أحد شواطئ أسيا الصغرى. (وهى قصة أسطورية عن نشأة أوربا تقول بأنها كانت ابنة أجينور ملك فينيقيا وقد أغرم بها جوبيتر سيد الآلهة لدى اليونان فاستحال ثورا واختطفها الى جزيرة كريت، وتعبه أخوها قدموس ليستردها فأسس طيبة والمدن اليونانية ونشر فيها الأبجدية الفينيقية^(٥٤)). وهناك كذلك الفرنسى جاك دريدا فيلسوف التفكير وريث النزعة الشكية الفرنسية وأبرز نقاد المركزية الغربية ودعاة بناء عقلانية جديدة تخلصو من التحيزات، والمؤرخان: الايطالى بيتر جران الناقد البارز أيضا للمركزية الأوربية، والأمريكى هوارد زن الناقد الأبرز "للحلم الأمريكى" والذى يكاد يجعل من أمريكا، بالتوظيف السياسى مع الترويج الفكرى، محور تاريخ

العالم، ومن تجربة الرجل الأبيض البروتستانتى الأنجلو ساكونى ذاكرة أمريكا الرسمية، وكذلك الروائى الكبير جور فيدال صاحب النزعة النقدية البليغة للشخصية الأمريكية والذي يدفعه تحولها من جمهورية ديمقراطية تقوم على اقتصاد السلام ومثل الحرية الانسانية الى دولة أمن قومى تلهث خلف اقتصاد الحرب وتخضع لمقتضيات المجمع الصناعى العسكرى الى تسميتها الساخرة بـ "الشركات الأمريكية المتحدة" وذلك فى كتابه الأخير "حلم الحرب: دماء من أجل النفط وطغمة تشينى - بوش".

بل ويقدم هذا التيار نقداً يكون لازعاً فى بعض الأحيان للثقافة والإستراتيجية الأمريكيةين بالذات من قبيل^(٥٥):

— صرخة المفكر والكاتب الأمريكى الراحل "دوس باسوس" بأعلى صوته: "نحن بلاد الهمجية، بل نحن أكثر البلاد همجية، إننا مهد الفاشية وقد أخذ الألمان عنا، فألمانيا الهتلرية تبدو نعيم الحرية اذا قيست بمدننا الصناعية العظيمة".

— ووصف الكاتب "وولدر فرانك" فيصف شعبه الأمريكى بالجهل اذ يقول: "اننا شعب عجيب فمعظم الأمريكيين لا يفكرون لأن التفكير فى أمريكا عملية تتطلب جهداً شاقاً لا يقدر عليه إلا القليلون".

— وتشبيه الكاتب والأديب الأمريكى "تيودور درايزر" لأمريكا بالسرطان الذى يهدد ملايين البشر وذلك فى كتابه "مأساة أمريكا" والذى صدر بعد أن صودر كتابه الأسبق "أمريكا المفجعة".

أما الإنتقادات الأبرز والأشمل للنظام الأمريكى، وللسياسة الخارجية الأمريكية ودعاواها المثالية عن نشر الديمقراطية فتأتى من المفكر المرموق وعالم اللغويات الأشهر نوام شومسكى الذى يكشف عن طبيعة الأهداف "الحقيقية" المرجوة للولايات المتحدة من إدارة النظام العالمى طيلة النصف الثانى للقرون العشرين وكيفية تسويقها، حتى غير المشروعة منها، فيقول: "خلال الحرب العالمية الثانية طورت مجموعات بحث فى كل من وزارة الخارجية ولجنة العلاقات الخارجية خططا لعالم ما بعد الحرب على أساس ما أسموه المجال العظيم، والذي عليه أن يخضع لمتطلبات الإقتصاد الأمريكى، ويشمل هذا

المجال نصف الكرة الأرضية الغربى: غرب أوربا، والشرق الأقصى، والمستعمرات السابقة للإمبراطورية البريطانية والتي تضم مصادر الطاقة فى الشرق الأوسط والتي لا مثيل لها والتي كانت تتحول من أيدى منافستينا بريطانيا وفرنسا، الى أيدينا، وبقية العالم الثالث وإن أمكن بقية العالم، على أن يتم إخضاع المجال العظيم لمتطلبات الإقتصاد الأمريكى بقدر ما سمحت به الظروف^(٥٦).

كما يكشف شومسكى عن تفكير جورج كينان رئيس مخططى وزارة الخارجية لمرحلة ما بعد الحرب الثانية مباشرة والذي كتب فى مذكرة الأمن القومى رقم ٢٣ لعام ١٩٤٨م "عندنا ٥٠% من ثروات العالم، وفقط ٦% من سكانه، وبمثل هذا الوضع لا يمكننا تجنب حسد واستياء الآخرين ولذا فمهمتنا الحقيقية فى الفترة القادمة هى ترتيب نموذج للعلاقات يحافظ على استمرار هذا التفاوت .. ولتحقيق ذلك سيكون علينا التخلي عن الأحلام والعواطف وتركيز إهتمامنا على أهدافنا القومية المباشرة .. يجب أن نمسك عن كلامنا المبهم للآخرين والأهداف غير الحقيقية مثل حقوق الإنسان، ورفع مستوى المعيشة والتحول للديمقراطية .. ولن يكون اليوم الذى نضطر فيه للتعامل بمنطق القوة بعيدا وكلما قلت عوائقنا من جراء رفع تلك الشعارات كان ذلك أفضل^(٥٧).

ومن ثم فقد كان على حكومة الولايات المتحدة مهمتان رئيسيتان، الأولى هى تأمين السيادة على المجال العظيم وتستلزم حياة قوة تهديدية مرعبة حتى لا يتجاسر أحد على تهديدها وهذا احد أسباب بناء الترسانة النووية. والثانية توفير دعم حكومى للصناعات التكنولوجية المتقدمة ولأسباب متنوعة قام جزء كبير من هذا الدعم على الإنفاق العسكرى.

وقد أكد مخططوا السياسة الأمريكية لما بعد الحرب العالمية الثانية فى دراساتهم عالية المستوى، الواحدة بعد الأخرى، أن التهديد الرئيسى لنظام العالم الجديد تحت قيادة الولايات المتحدة يأتى من "الوطنيين" فى العالم الثالث، ومن الأنظمة "الوطنية" التى تسمى أحيانا "غلاة الوطنيه" والتى تستجيب للطلبات الشعبية بخصوص تحسين مستويات المعيشة وتلبية الحاجات

الضرورة للمواطنين. وأكد هؤلاء المخططون على: منع وصول المغالين في وطنيتهم للحكم، وإذا ما وصلوا اليه بطريقة أو بأخرى فيتحتم عزلهم وتنصيب حكومات تفضل الإستثمار برأسمال خاص. محلي أو أجنبي وتوجه الإنتاج للتصدير وتكفل تصدير الأرباح للخارج^(٥٨). وعندما نشبت الحرب الفيتنامية من الحاجة الى تأكيد الدور الخدمي للعالم الثالث لم يقبل الوطنيون في فيتنام ذلك الدور فحق عليهم العقاب والدمار. لم يكن بوسع فيتنام أن تغزو أو تنتصر على أى أحد، ولكن استقلالها بشأنها الذاتى كان يهدد بأن تصبح مثلاً تحتذى به الدول الأخرى في منطقتها^(٥٩).

ويستعرض دوماً، وفي سياق نقده للنظام الأمريكى دعاوى المثالية الديمقراطية للسياسة الخارجية الأمريكية مؤكداً أن "محورها الدائم إنما كان تخريب الأنظمة البرلمانية والإطاحة بها واللجوء إلى العنف لتدمير المنظمات الشعبية التى قد تتيح لأغلبية السكان فرصة الدخول الى الحلبة السياسية". وكاشفاً عن معنى خاص لعقيدة حضور الديمقراطية فى السياسة الأمريكية "إذا كنا نعنى بالديمقراطية نظاماً سياسياً يجرى انتخابات منتظمة دون تحد خطير لحكم طبقة رجال الأعمال، إن صانعى القرار فى الولايات المتحدة هم إذن توافقون بلا ريب الى رؤية الديمقراطية وهى تثبت فى أرجاء العالم حيث أن التفضيل للأشكال الديمقراطية فى الدول العميلة فى العالم الثالث ما هو إلا مسألة علاقات عامة ولكن ما أن يكون المجتمع مستقراً والإمتيازات مضمونة فيه حتى تتدخل عوامل أخرى^(٦٠). فمن الممكن التسامح مع ظهور الشكل الديمقراطى بل حتى الإعجاب به ولو لأغراض الدعاية فقط ولكن لا يمكن تبنى هذا الموقف إلا حين التأكد من أن توسيع السلطة الفعال قد منع المشاركة ذات المعنى عن "الطبقات الشعبية"، وحين تنتظم هذه الطبقات وتهدد سيطرة النخبة من رجال الأعمال وأصحاب الأراضى والعسكر على النظام، يجب اتخاذ إجراءات قوية بأنواع شتى من التكتيكات استناداً الى صنف السكان المستهدف حسب أهميته. وعند استهداف أدنى الأصناف فى العالم الثالث فإن كل شىء مباح^(٦١).

وقد دعمت الولايات المتحدة أعاققة الحكومات البرلمانية بل وأسقطتها عام ١٩٥٣ في إيران، وعام ١٩٥٤م في جواتيمالا، وساند كيندي عام ١٩٦٣م انقلابا عسكريا لمنع استعادة الديمقراطية، وفي عامي ١٩٦٣، ١٩٦٥م في الدومينيكان، وفي البرازيل عام ١٩٦٤م، وشيلي ١٩٧٣م وكثير من المناطق الأخرى. ولم تكن الأساليب طيبة جدا. لم يكن عمل القوات التي حركناها في نيكاراغوا أو عمل وكلائنا الإرهابيين في السلفادور أو جواتيمالا هو القتل العادي ولكن كان بصفة أساسية القسوة والتعذيب السادي وتعليق النساء من أقدامهم بعد قطع أثدائهن وتقسير بشراتهن، وقطع رؤوس الناس وتعليقها على خوازيق حيث كانت الفكرة هي الوطنية التي تدعو إلى الإستقلال والتي قد تجلب الديمقراطية الحقيقية. وعلى العكس لم يثر إنقلاب فاشي في كولومبيا — على طريقة فرانكو في أسبانيا — إلا قليلا من إحتجاج الحكومة الأمريكية بينما لم تهتم بانقلاب عسكري في فنزويلا ولا بعودة السلطة للمعجب بالفاشية في بنما، ولكن أثارت المرارة والعداوة في حكومتنا أول حكومة ديمقراطية في تاريخ جواتيمالا، التي احتذت نموذج مجتمع "الصفقة الجديدة" الذي أعلنه روزفلت^(٦٢).

وعندما دخلت قواتنا كوريا عام ١٩٤٥ عزلت حكومة ذات شعبية معادية للفاشية قاومت الإحتلال الياباني، وأشعلنا حربا ضروسا واستعنا بعناصر من الشرطة اليابانية الفاشية والكوريين المتعاونين معهم خلال الإحتلال الياباني لكوريا، وقد سقط في كوريا الجنوبية مائة ألف قتيل وذلك قبل نشوب ما أسميناه الحرب الكورية، وفي إقليم صغير "جزيرة شيجو" سقط ٣٠ — ٤٠ ألف قتيل في أثناء ثورة الفلاحين. وفي عام ١٩٥٤م هندست المخابرات الأمريكية انقلابا حول جواتيمالا إلى جهنم أرضية وحافظت عليه منذ ذلك الحين وحتى الآن، مع إيمان التدخل والمساندة الأمريكية خصوصا أيام كيندي وجونسون^(٦٣).

ويرصد شومسكي المفارقة الهائلة والمعبرة في أول عمليتين عدوانيتين تقعان في عصر ما بعد الحرب الباردة وهما الغزو الأمريكي لبنما من ناحية، والغزو العراقي للكويت من ناحية أخرى، وهي أن الأول مر عابدا لأنه في

جوهره أمر مألوف في ممارسة الولايات المتحدة لقوتها بحيث لا يؤلف أكثر من هامش في أسفل صحيفة التاريخ، بينما كان الثاني كارثيا يستدعى الحشد الدولي في مواجهته حتى لا يتهدد السلام العالمي. وهنا يوجه نقده الصارم: اذا وضعنا الكلام الرنان جانبا فإن كلتا العمليتين متشابهتين بمعيار المبادئ والقانون الدولي ولكن لا مفر من وجود فوارق كذلك. والتفاوت الأهم بينهما هو أن غزو الولايات المتحدة لبنما جرى من قبلنا لذلك كان من أعمال الخير، في حين أن الغزو العراقي للكويت جاء مناقضا لمصالح الولايات المتحدة الجهرية، ولذلك كان شائنا وجاء انتهاكاً للمبادئ المثلى للقانون الدولي وقواعد الأخلاق^(٦٤).

ويقدم فريد هاليداي والذي يمكن تصنيفه ضمن تيار الوسط نقده لدعاوى الهيمنة تحت غطاء العالمية على النحو الذي تجسده الآن الولايات المتحدة إستنادا الى تحليل تاريخي يؤكد على فشل الخبرات الماضية حيث: أن عالمية الليبرالية في القرن التاسع عشر قادت الى الحرب العالمية الأولى، واليوم تواجه معارضة متزايدة من قبل من يرونها هيمنة غريبة، وخصوصا أمريكية، مفروضة عليهم. أما العالمية الثورية لكل من فرنسا وروسيا والصين وإيران، فقد قادت الى الحرب مع بلدان الجوار، والى قومية متشنجة ودولة قمعية في الداخل. والعالمية المهيمنة للإمبراطوريات الأوربية التقليدية انهارت بعد الحرب العالمية الثانية، كما انهارت عالمية الإتحاد السوفيتي في سنوات الثمانينات من القرن الماضي، وقد تلقى عالمية الولايات المتحدة المصير نفسه^(٦٥).

ولعل الهواجس إزاء هذا المصير هي الدافع الأساسي لتحذيرات وانتقادات العديد من الكتاب والمحللين الإستراتيجيين بل والمؤرخين الأمريكيين على وجه الخصوص على منوال (تأكيد المفكر الأمريكي "دبليو جراهام" على أن أمريكا في حاجة يائسة الى دم أخلاقي جديد وهي تسير نحو كارثة قومية. وتحذير "برجينسكي" من أن الخواء الروحي سوف يفقد أمريكا تماسكها وقدرتها على استقطاب العالم، واستعراض "بلاند فورد" بالأرقام" في كتابه "يوم قالت أمريكا الحقيقة" مؤشرات الانهيار الأمريكي، وتأكيد الاقتصاديان

الأمريكيان "هاري فيجي، وجيرالد سوانسون" في كتابهما "سقوط أمريكا قادم": أن الولايات المتحدة لم يعد أمامها سوى عقدين من الزمان لكي يتحقق السقوط من عرش الإمبراطورية المنفردة^(٦٦).

بل أن ثمة انتقادات مباشرة لفكرة الإمبراطورية ثار الجدل حولها بشدة أعقاب الغزو الأمريكي للعراق، فالمؤرخ الإستراتيجي البارز بول كينيدي كان قد حذر في كتابه الشهير "صعود وهبوط القوى العظمى"^(٦٧) والذي أصدره قبل السقوط السوفيتي المروع مما أسماه "التوسع الامبريالي" الذي يمكن أن يؤدي الى أقول في الهيمنة الأمريكية إستنادا إلى تحليله الأثير للعلاقة بين القوة الاقتصادية من جانب، وبين الإلتزامات العسكرية لمركز الهيمنة العالمية من جانب آخر. حيث ذهب إلى أنه كلما زاد مستوى هذه الإلتزامات العسكرية وتورط مركز الهيمنة في صراعات كبيرة وطويلة تفوق قدرته الاقتصادية على التحمل، فإن إنكسار هيمنته يصبح أكثر احتمالا. ثم عاد بعد ١١ سبتمبر ليكتب بصحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية مقالاً استكمل فيه حيثيات هذا الفهم إذ دعا إلى إستبدال نزعة التوسع الأمريكي في أفغانستان وبعدها العراق باستراتيجية العمل من أجل "السلم الأمريكي" في العالم. وينطلق كينيدي من إفتراض القدرة الاستراتيجية الأمريكية اللا محدودة، ففي رأيه أنه لم يحدث في التاريخ مثل هذا الاختلال في القوى مثلما هو حادث الآن بين الولايات المتحدة وغيرها، ذلك ان فرنسا النابوليونية وإسبانيا فيليب الثاني كان لهما أعداء أقوياء وكانتا جزءاً من نظام متعدد الأقطاب، فيما لم تكن إمبراطورية شارلمان توسعية إلا في إطار أوروبا الغربية، اما الإمبراطورية الرومانية فتوسعت على الأرض إلا انه كانت هناك في الوقت ذاته إمبراطورية أخرى في فارس وثانية أكبر منها في الصين، ولكنه برغم هذا الإفتراض يحذر من السير على طريق التوسع الإستعماري الكلاسيكي خوفاً من تأثيراته المستقبلية على الإقتصاد بالذات وحيث عمل هذا القانون يفسر لديه، أي لدى كينيدي، تلك الحركية التاريخية لمراكز الهيمنة المتعاقبة، وفي قلبها الخبرة الرومانية والتي لن تكون بعيدة عنها تلك الخبرة الأمريكية الراهنة إذا ما أمعنت في العسكرة.

وفى المقابل ذهب ايمانويل ولارشتاين الباحث الأمريكى الشهير فى دراسة النظم العالمية من منظور الجغرافيا السياسية فى مقاله "سقوط النسر" المنشور بمجلة السياسة الخارجية الأمريكية عدد يوليو - أغسطس ٢٠٠٢، الى ان الولايات المتحدة لا تعيش الطور الصاعد الى الامبراطورية بل الطور الهابط منها اذ هى "امبراطورية تنهار"، وأن صقور الإدارة ومنظريها، بمواقفهم الحالية، انما يدفعون بها الى السقوط المريع بدلاً من ان يدعوا تنهار تدريجاً وبأقل الخسائر الممكنة. وعلى أساس اقتصادى يستند اليه ولارشتاين يذهب الى أن ذروة التفوق الأمريكى كانت بعيد الحرب العالمية الثانية اذ كان نصيبها من الناتج العالمى ٤٠% وقد صار الآن ٢٢% تقريباً، وهو رقم يضاهى ناتج الاتحاد الأوروبى. ويرى ولارشتاين ان التفوق الأمريكى قد شهد تقلصاً عبر أربعة مراحل اساسية وهى: حرب فيتنام التى أهدرت كثير من القوة الاقتصادية والعسكرية فضلاً عن المكانة الأخلاقية للولايات المتحدة، وثورات الشباب عام ١٩٦٨ ضد الهيمنة التقليدية على العالم سواء الأمريكية الرأسمالية أو الشيوعية، ثم الانهيار السوفيتى الذى كشف لها عن صدمة لم تكن مستعدة لها فى ضبط الواقع الدولى، وأخيراً اعتداءات ١١ سبتمبر التى كشفت عن فشل أمريكى فى توقع وتوقى المخاطر الكبرى التى يمكن أن تواجهها.

ويتوسطهما طارحاً القضية على نحو جدلى ربما كان الأكثر موضوعية الباحث الفرنسى الكبير ايمانويل تود فى كتابه "ما بعد الامبراطورية: دراسة فى تفكك النظام الأمريكى" اذ لا ينطلق تود من فرضية نهائية سواء بان الولايات المتحدة تصعد الى موقع الامبراطورية كما يحذر كيندى، أو تنزل منه كما يتصور ولا رشتاين، وانما من فرض اشكالى أو مشروط جوهوه أن الولايات المتحدة تملك لا تزال ان لم يكن فى تزايد القوة الاستراتيجية التى تمكنها من ممارسة الدور الامبراطورى رغم "القصور" على مستوى الأداء الاقتصادى والذى يصفه تود بأنه "تحول بالغ الخطورة" جسده تراجع فى الإنتاجية وزيادة مفرطة فى الاستهلاك مع بروز عجز متصاعد فى الميزان التجارى تنامى لديها لديها فى الفترة بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ من مئة بليون دولار الى ٤٥٠ بليوناً كانت تغطيها بالتدفقات الرأسمالية من الخارج بمقدار

العجز نفسه اي ٤٥٠ بليوناً كانت تأتي بمعظمها من أوروبا واليابان. فما يحسم مستقبل القطبية الأمريكية لدى تود هو أدائها السياسي الذي يستطيع جعلها قوة استقرار أو قوة فوضى. وان كان يرى أن الولايات المتحدة الآن تنحو لأن تصبح عامل فوضى في النظام الدولي من طريق إثارة الشكوك والنزاعات حيثما تستطيع، وليس عامل استقرار كما يفترض بها ان تكون.

غير أن السعي الأخلاقي لبناء العالمية الإنسانية يتطلب من أوروبا بالذات -كشريك للولايات المتحدة في الوجود الحضاري الغربي- أن تتجاوز الموقف السلبي على الحياد بعيداً عن الموقف الأمريكي تجنباً لصدام الحضارات، نحو المبادرة الى الدفاع عن مثل الحداثة السياسية وقيم التنوير الغربي الذي جسده هي ومثل كانط ذروته. ولقد حاولت أوروبا وخاصة ألمانيا وفرنسا انتزاع هذه المبادرة عندما قادنا المعارضة العالمية علي أرضية المجتمع المدني العالمي ضد العدوان علي العراق، حيث بدت هذه المعارضة كعامل ترجيح مهم ضد المنهج النفعي الأمريكي، وبكل تأكيد لا ينصرف الدور الأوروبي في معارضة الحرب الى مواجهة امريكا ولكن الى دعم استقلالية أوروبا كشريك حضاري ل واشنطن لا تابع لها، والى احترام الشوعية الدولية وتكريس مثل الحداثة السياسية، يلهمها في هذا السياق دافعين:-

أولهما معرفي: فأوروبا هي وريثة عصور النهضة والإصلاح الديني والتنوير وصولاً إلى الحداثة وقد عاشت داخلها جميعاً لحظات حوار وصدام وتساؤل وشك وهي حاربت وسالمت ولهذا كله فقد امتلكت رؤية للتاريخ تتحسب لعقده وهواجسه التي قد تشي بالأفول حسب إشبينجلر، وتسعي إلى تفهم منطقة حيث الاستجابات اللامتصورة تثيرها التحديات اللا محتملة من وجهة نظر الشخصية الحضارية حسب توينبي، وتذكر أهمية الثقافات وتحترم طقوسها ورموزها لأهميتها في صياغة روح الأمم التي تبقي الهدف الأجل للحركة السياسية الظاهرية للدول التي تبقي كغلالة رقيقة تحيط بهذه الروح النهائي لضمان سلامتها حسب هيجل. وقد يساعد أوروبا علي محاولة الفهم هذه تلك البناءات المؤسسية التي لا تزال تتواصل عبرها مع مستعمراتها القديمة

كالفرانكفونية مثلاً والتي تمثل جسوراً سياسية وثقافية بل ورياضية يتم عبرها تبادل وفود أدبية وفنية، وتتعاون من خلالها دول وهيئات شتى في أفريقيا، والشمال العربي الإفريقي، وأمريكا الجنوبية مع الجانب الفرنسي، والأمر نفسه فيما يخص الكومنولث كرابطة سياسية تشيّر إلى التاج البريطاني في علاقته السياسية التاريخية بالدول التي استقلت عنه ورمزا إلى استمرارية ما للتواصل بين الجانبين. ونحن لا ندعي هنا سموا ثقافيا أو نزاهة مطلقة للعقل أو الضمير الأوروبي، بل ما ندعيه هنا، دون نسيان لمرارة التجربة الاستعمارية، بأنهما - أي العقل والضمير - قد نضجا بما يكفي للتحسب من عقد التاريخ وهواجسه، بعكس الولايات المتحدة التي تبقى، لحدثة تاريخها وتأثير صعودها التاريخي الاستراتيجي السريع، في إيسار رؤية اختزالية، وعلي الأقل تبسيطية، لهذا التاريخ لا تدرك عمق هواجسه وعقده خاصة الثقافية.

وثانيهما: دافع أخلاقي / حضاري، فأمريكا هي حيوية الغرب على صعيد مركب القوة الشاملة نعم، ولكنها في الوقت نفسه ليست سوى إفراز ذلك العقل الأوروبي الحديث الذي تمكن بفضل كشوفه الجغرافية من الوصول إليها، وبفضل علومه الحديثة من استيطانها وقمع سكانها الأصليين واستجلاب سكان إفريقيا من الزنوج إليها بقصد إعمارها، فيما يعني أنها تظل الإبنة الطبيعية للقارة الأوربية سواء عندما كانت تحت السيطرة الأوربية وخاصة البريطانية، أو حتي بعد الاستقلال حيث ظلت الإلهامات الفكرية والعقلية والروحية لها موصولة بجذورها الأوربية وخاصة في تيارها الوضعي الأنجلوساكسوني والذي استحال في صيغته البيوريتانية ذات الإلهام الكالفيني هو التيار الرئيسي المهيم علي العقل الأمريكي. وتبدو الصلة القائمة الآن بين القوة القطبية الأمريكية وبين التقاليد العلمية والفلسفية للتنوير الأوربي شبيهة بما كان قائما بين الإمبراطورية الرومانية ذات الإمتداد الهائل، وبين أثينا ومدرستها الفلسفية الكبيرة في التاريخ القديم والتي ظلت لفترة طويلة مصدرا للإلهام الأخلاقي والعقلي والجمالي للإمبراطورية الرومانية التي ظلت آنذاك في حاجة إلي مثل هذا الإلهام رغم حيويتها

الشديدة وقوتها العسكرية التي مكنتها من فرض السلام الروماني علي العالم أجمع تقريبا. بل تصل درجة القرابة في المشابهة حد أن كلا من الإمبراطورية الرومانية القديمة، والأمريكية المعاصرة قد ورثتا الحيوية العسكرية عن مصدر إلهاميهما "إمبراطورية أثينا المقدونية" أو الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية بخاصة "البريطانية والفرنسية" في القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين.

وبدورنا نتساءل: إذا كانت خبرة التاريخ القديم / الوسيط تؤكد علي أن روما قد دخلت مرحلة الأفلو الحضاري الشامل بعد أن توقفت عن استيعاب وإفراز مصادر الإلهام الفكري والأخلاقي الأثيني التي جسدت بنقاء روح "القانون الروماني" عندما إندفعت بإغراء القوة إلي فرض الهيمنة الصلدة علي الجميع فهل يصدق ذلك علي الولايات المتحدة، أي دخولها مرحلة الأفلو الحضاري، إذا ما توقفت عن إستلهاام المقومات الأساسية الأخلاقية والفكرية والسياسية للعقل الأوربي الحديث؟

ودونما افتراض لأي نوع من الحتمية أو الجبر التاريخي، يمكن ترجيح الإجابة بنعم حسب البروفيسور الأمريكي بول كيندي^(١٨) في كتابه القيم عن "القوي العظمي: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري" الذي أطلق فيه قبل عقد ونصف العقد صيحته التحذيرية الأخيرة من التدهور الأمريكي إستنادا إلي تحليله الأثير للعلاقة بين القوة الاقتصادية من جانب، وبين الإلتزامات العسكرية لمركز الهيمنة العالمية من جانب آخر. حيث ذهب إلي أنه كلما زاد مستوي هذه الإلتزامات العسكرية وتورط مركز الهيمنة في صراعات كبيرة وطويلة تفوق قدرته الاقتصادية علي التحمل، فإن إنكسار هيمنته يصبح أكثر احتمالا. وحيث عمل هذا القانون يفسر لديه، أي لدي كيندي، تلك الحركية التاريخية لمراكز الهيمنة المتعاقبة، وفي قلبها الخبرة الرومانية التي تحدثنا عنها في التو. ولن تكون بعيدة عنها تلك الخبرة الأمريكية الراهنة إذا ما أمعنت في العسكرة.

ولاشك أن أوربا تدرك هذه الخبرة كما تدرك أن استمرار الحيوية الأمريكية يعني بشكل إستراتيجي مباشر استمرارا للتفوق الغربي، وبمعني حضاري /

أخلاقي غير مباشر استمرارا للقيم ومصادر الإلهام الغربية وحيث الأقول الأمريكي لن يعيد مركزية أوربا، بل الأغلب أنه سوف ينتقل بهذه المركزية إلى مناطق أخرى من العالم خارج الغرب كله والأقرب إليها الآن هو العالم الآسيوي حول الصين الكونفوشيوسية. وإذا كانت أوربا قد احتاجت لنحو الألف عام قبل أن تستعيد مركزيتها في العصر الحديث بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية في بداية العصر الوسيط، فلا أحد الآن يستطيع أن يحدد كم من الوقت تحتاج لاستعادة هذه المركزية إذا ما تدهورت الآن الولايات المتحدة الأمريكية؟

غير ان حصار أوربا للروح الإمبراطورية لدى الولايات المتحدة لن يكون صراعيًا عبر نمط التحالفات السياسية وانما سلميًا من خلال مقومات الجغرافيا الاقتصادية وأدوات عمل المجتمع المدني العالمي والذي قد يطور أو يمزج في المستقبل بين أشكال معارضته للهيمنة الأمريكية وبين أشكال مناهضة للعولمة وهي المناهضة التي سوف تنمو نتيجة للشك المتزايد في قائلتها والعمل من ثم علي تحديثها. وتستطيع أوربا قيادة هذه المعارضة الدولية لأنها الجهة الأكثر سخاءً في منح المساعدات التنموية، ولها مساهمات الحاسمة في دعم السلام والاستقرار وإعادة البناء على نحو يجعلها ذات فائدة لأجزاء كثيرة من العالم وذلك على أرضية الجغرافيا الاقتصادية التي تسم سياساتها الحالية بالسلام والاعتدال وربما تقود معارضة المجتمع المدني العالمي المستمرة للعولمة وتبرير هذه المعارضة بنزعة الهيمنة الأمريكية علي العراق أو غيره الي تفجير استقطاب في المجتمع الامريكي يجعله مترددا ازاء أي حرب جديدة ويدفعه الي التسريع بعودة ادارة ديمقراطية ليبرالية توقف السيناريو الإمبراطوري.

الخاتمة

السجال حول المصير الإنساني !

يبدو المصير الإنساني محكوما بالصراع بين ثلاث قوى متنافسة وفاعلة بأشكال شتى في عالمنا المعاصر، أولها قطب رسمي يسعى لفرض خياراته من داخل النظام القائم وهو يحوز القدرات الشاملة العسكرية والإقتصادية والسياسية والتنظيمية التي تكفل له ذلك، وثانيها: فاعل دولي يتحدى القطب الشرعى بإلهام العقيدة الكفاحية التي يتمتع بها أنصاره ويمارسونها من خلال أطر تنظيمية خاصة بهم لا تحوز الشرعية وإن تمتعت بفعالية التأثير كقوة إحتجاج فوضوى، وثالثها: فاعل دولي قيد التبلور لا يحوز القدرات الشاملة والمنظمة التي تتوفر للقطب الرسمي، ولا العقيدة الكفاحية التي تتوفر لقوة الإحتجاج الفوضوى ولكنه يمتلك قيم أخلاقية ونزوعات انسانية تجسد مثل الحداثة السياسية.

أما القطب الرسمي فهو الولايات المتحدة التي تبدى إندفاعا نحو الهيمنة منذ السقوط السوفيتى وحتى الآن، على النحو الذى جسده ألمانيا فى الفترة الممتدة بين تحقيق وحدتها وبين الحرب العالمية الأولى، فالفترتان متشابهتين من زاوية انطلاق قوة جديدة بإمكانات طفرية نحو السيطرة العالمية، وفى حين إنبثقت ألمانيا كقوة تمرد على التوازن الكلاسيكى البريطانى - الفرنسى، فإن الإمكانيات القطبية للولايات المتحدة تولدت عن كسر التوازن الدولى القائم إبان الحرب الباردة. وإذا كانت الوحدة الألمانية هى المقوم الدافع الى النزعة الألمانية الى إعادة بناء الجيوسياسية الجرمانية، فإن الثورة المعلوماتية وفائض القيمة التاريخى الناجم عن الفجوة الإستقطابية التي تصنعها بين الولايات

المتحدة كمركز لها، وبين الآخرين تبدو هي المقوم الدافع الى نزعة الهيمنة الأمريكية.

وهنا تكمن فروق أخرى مهمة بين الخبرة الألمانية التاريخية، والأمريكية الراهنة إذ انبنت النزعة الألمانية على روح استعمارية تقليدية كانت نبتا طبيعيا للقرن التاسع عشر وهو قرن الكولونيالية بامتياز، بينما تنبني النزعة الأمريكية على تركيب لا يعكس نزعة استعمارية تقليدية بالمعنى الإمبراطوري الدقيق "التوسعي في الأرض" والمستند الى مقومات الجغرافيا السياسية وحدها، كما لا يعكس نزعة الهيمنة "الحدائية" عبر بناء القوة الشاملة والتي كانت إبان الحرب الباردة بشكل كامل، وانما يتضمن النزعتين معا فهو مزيج من سلوك الإمبراطوري إذ يضرب الآخرين في أراضيهم، ومن غايات الهيمنة إذ لا يقصد الى احتلالهم ولكن الى تأكيد القدرات الجيوسياسية للولايات المتحدة في روعهم بحيث تتمكن من استثمارها في تثبيت تفوقها الإقتصادي من خلال بناء نظام عالمي بالمعنى القانوني والسياسي يخدم العولمة كبنية تركز عمل الفجوة الإستقطابية للثورة التكنولوجية وتوفر لها فضاء للتمدد على أرضية "المجمع الصناعي العسكري" الذي صار نفطيا، وبات أكثر تحفزا فلم يعد يكفي باستغلال الحروب فقط بل صار يفتعلها للتدمير وتوزيع عقود إعادة الإعمار جهارا نهارا في نزعة عبثية واضحة تتغذى على نمط الانتاج الرأسمالي الذي يعود إلي توحشه بعد سقوط النموذج الاشتراكي الذي طالما مثل قيادا عليه اضطره إلي مراجعة ذاته وضبط نزوعه إلي التوحش سواء في الولايات المتحدة نفسها التي تمكنت بفضل السياسات الاقتصادية الفورية من تجاوز أزمات الكساد الكبير في الثلاثينيات وما بعدها، أو في أوروبا الغربية التي تمكنت عبر سياسات دولة الرفاة من درء مخالب الشيوعية إبان الحرب الباردة.

والسؤال المهم .. هل يصلح هذا التركيب من الجيوسياسية، والجيواقتصادية أو من الفاشية والعولمة معا، وبالأحرى من الفاشية المعولمة في الإستمرار؟ وهنا ندعى بفشل هذه الصيغة وسقوطها القريب بتزايد أعدائها وتنامي الراغبين في تحديها وتزايد قدرتهم على تنظيم مواردهم في مواجهتها. وإذا

كانت ألمانيا قد سقطت بفعل حربين على المستعمرات ضد أوروبا كلها تقريبا بجانب الولايات المتحدة ضمن صراع استراتيجي عقلائي ومنظم دار على أسس فاعلة ورشيده للجغرافيا السياسية، فان الولايات المتحدة يواجهها تحديان كبيران من قوتين فاعلتين وإن كانتا متناقضتين:

أولهما : الإرهاب الذي يتبدى كقوة احتجاج فوضوى عاصف علي هيمنة القطب الأمريكي ولكن غير القادر في الوقت نفسه علي تحدي عمله اذ لا يستطيع أن يجسد دور القطب الآخر في توازن دولي مستقر سواء لدافع عملي مهم وهو أن القطبية تعني حضورا ثابتا في بنية النظام القائم يحسب حسابه إبان القيام بالتفاعلات داخل أنساقه بل وقبل القيام بها، فإذا لم توضع ردود فعل هذا القطب في الحساب مسبقا فلن تكون له أهمية القطب حتي ولو احتفظ بحقه في الاحتجاج، أو لدافع أخلاقي أهم يرتبط بالغاية التاريخية التي يستطيع القطب الدولي تجسيدها والتي لا بد وأن تتأسس علي رؤية ايجابية للتاريخ تلهم إيديولوجية سياسية قادرة على تقديم بدائل واقعية لما هو قائم فالمهم لأي فاعل دولي هو امتلاك المقومات الأساسية لخوض الصراع الدولي بشروط التاريخ وعلي رأسها الايمان بفكرة التقدم المطرد وليس باهدارها علي منوال الارهاب الذي يقوم بدوره الإحتجاجي ليس فقط من خارج اطار الشرعية القانونية، وإنما أيضا من خارج الإطار العام للحركة التاريخية والذي يتسع لأقطاب شتى فاعلة ومؤثرة ومختلفة المذاهب والأديان والمشارب طالما استهدفت غايات انسانية ومعان كلية مقبولة تاريخيا، فبغيا هذه الغايات يتحول الفاعل الدولي، مهما عظم تأثيره، الى قوة احتجاج فوضوي قد يكون لها دورها في اثارة الانتباه إلي مظالم وخطايا في النظام القائم ولكن بثمن فاحش من مظالم وخطايا جديدة ودون قدرة على ان تكون هي قوة التصحيح نفسها.

وثانيهما : المجتمع المدني الذي يحوز قوة تحرر عقلائي وأخلاقي ولدت في مؤتمر ديربان لمناهضة العنصرية قبل سنوات، وتنامت مع تشكل "المنتدى الإجماعى العالمى" من بين العديد من المنظمات غير

الحكومية والحركات المدنية التي تختلف ثقافيا وعرقيا ودينيا ومذهبيا وجغرافيا وجيليا ولكنها تتفق على مواجهة التوحش الليبرالي في عصر العولمة، كما تبلورت واضحة في ١٥ فبراير من العام الماضي ضد العدوان الأمريكي على العراق فأثبتت قدرة مدهشة على التعبير المستقل عن مواقف سياسية أكثر جرأة ومثل انسانية أكثر رقيًا، وشرعية أخلاقية كاملة ضد العدوان حتى داخل الدول التي شابت حكوماتها الموقف الأمريكي، وإن لم تستطع ردها لأنها تفتقد للتوجيه المركزي وللقدرة العسكرية وللتنظيم الفعال الذي يحوزه القطب الأمريكي، أو حتى الإصرار والعقيدة الكفاحية التي يمتلكها الإرهاب وتبرر لممارسة الموت بأكثر مما تلهمهم معنى للحياة، فلا شك أن المجتمع المدني يمثل نتاجا "للعالمية الإنسانية" غير الناضجة تلك التي أتاحت الثورة المعلوماتية وجودها وتطورها، ولكنها لا تزال عاجزة عن تنظيمه بإحكام وهي تشبه في هذا السياق الحركات الرومانتيكية في القرن الثامن عشر والأفكار ذات الطابع المثالي التي مثلت تحديا فلسفيا وأدبيا بعد ذلك للروح الكولونيالية، ولمادية ووضعية القرن التاسع عشر المتطرفة التي استلهمت فلسفة الإستتارة الموروثة من القرن الثامن عشر خاصة إيمانها الشديد بالعقل وبمركزية الإنسان في الوجود وبضرورة اضطلاع ذاته المتفردة والمتمردة بمهمة اكتشاف القانون الطبيعي الذي لا قانون سواه في هذا الكون الواسع ما صبغ الوجود كله بمبدأ الحتمية الذي لم يعد ثمة قانون غيره يمكنه أن يكون وسيلة للمعرفة ما وضع الدين بكل حيويته للروح الإنسانية، والفلسفة بكل تراثها التاريخي معا في مأزق التهميش على النحو الذي تعيشه الآن مثل الحداثة السياسية وقيم العالمية الإنسانية.

ولعل الموقف التاريخي الذي تعيشه الآن حركات مناهضة العولمة، والهيمنة هو نفسه ما عاشته الحركة الرومانتيكية في القرن التاسع عشر حينما رفضت جموح المذاهب الوضعية المتطرفة وحاولت أن تستعيد للإنسان توازنه الروحي والنفسي بالإبقاء على المكون الديني والفلسفي والروحي والجمالي رافدا لإلهامه وتحريره من حتمية القانون الطبيعي. وإذا كانت النزعة

الرومانتيكية رغم امتدادها السريع من الأدب والفن الى الفلسفة والفكر، قد عجزت عن أن تلوى عنق القرن التاسع عشر نحو مساراتها وقيمها الرومانسية في التعبير، والإنسانية في التفكير فاستمر قرنا للوضعية بتياراتها المادية والميكانيكية والمنطقية، وكذلك للإستعمار الأوربي، فان حركات مناهضة العولمة التي بدأت في النصف الثاني للتسعينيات من القرن الماضي، وتصادعت مع بداية القرن الحالي، وكذلك حركات مناهضة الهيمنة الأمريكية واللتين التحمتا معا في اليوم العالمي لمناهضة الحرب وضد العدوان على العراق قد عجزت هي الأخرى عن تحدى العدوانية الأمريكية، ولا تزال تعجز عن مجارة حركة العولمة القسرية او غير المتكافئة حتى الآن فهي لم، وربما لن تستطع في المدى القريب أن تبلور طريقا بديلا للحياة وسوف تكتفى في الأغلب بكونها قوة إحتجاج على الطريق الراهن أو بنية العولمة / الفاشية القائمة والمتحكمة انطلاقا من تراث فلسفي انساني وأخلاقي، وعقل نقدي منفتح ولكن من دون قدرة حقيقية على تحديها بشق مسار آخر يتجاوزها، أو يوازيها الطريق أو بمعنى آخر لا تزال تعوزها القدرة على صياغة روح العصر الذي صارت تتحكم فيه بنية العولمة والهيمنة الأمريكية وتصبغها بصبغتها النفاذة.

غير أن التاريخ، برغم ذلك، يعطى بعض الأمل في فاعلية انسانية لهاتين الحركتين اللتين سوف ترتبطان اكثر في الأعوام المقبلة، وإذا كانت الحركة الرومانتيكية قد ظلت مستبطنة للعقل الأوربي ومتبرعمة لبعض الإتجاهات الفابية داخل الفلسفة الاشتراكية حتى منتصف القرن العشرين لتطرح نفسها بقوة على الوضع الأوربي بعد الحرب الثانية في صور وأفكار قادت الى استيلاء دولة الرفاة التي حمت أوروبا من تناقضات الرأسمالية وزحف الشيوعية معا بعد أن كانت السياسات الفوردية قد حمت الولايات المتحدة نفسها من الكساد الكبير في الثلاثينات وأزالت عن رأسماليته المتعددة بقوة الثورة الصناعية الثانية في الربع الأول من القرن العشرين الصورة المتوحشة لدراكولا مصاص الدماء التي رسمها ماركس، فان هاتين الحركتين المناهضتين بزيادة ترابطهما، وتعمق تنظيماتهما، وتبلور قوى انسانية جديدة خلفهما سوف تتمكنان من هزيمة التوجة القسري للعولمة، والإمبراطوري

للولايات المتحدة في النهاية ولو بعد فترة تطول أو تقصر حسب عمق وإمتداد النضالات الإنسانية المبذولة ضد التحديات التي سوف تنتجها البيئة الدولية في صورة فوضى استيراتيجية، أو كوارث كونية، وكذلك أزمات اقتصادية / إجتماعية تنتجها العولمة القسرية أو النيوليبرالية وتهدد بافناء الطبقات الوسطى في شتى المجتمعات الإنسانية، وجميعها يتطلب لمواجهة عقيدة كفاحية صارت هي المطلب الضروري للمجتمع المدني العالمي في المستقبل المنظور حتى يتمكن من احتلال موقع المعارضة الأخلاقية والفاعلة بديلا عن الإرهاب في مواجهة الهيمنة الأمريكية التي تلقى بظلالها الثقيلة على المستقبل الانساني حيث يسبق سيف التاريخ حكمته وتتبدى التكنولوجيا كسيده للموقف الانساني كله صانعة للثراء والدمار معا، بينما تتكتم الحكمة التي صاغت الضمير الانساني وألهمت مسيرة تقدمه الطويلة في ركن بعيد لعله ثنايا عقول الحكماء أو حشايا صدور المؤمنين ليشتعل العالم بلهيب الانتقام ونزعات الثأر التي لن تتوقف قبل أن تصحو الأديان صحوه رحمة لا انتقام، وتصحو الفلسفة صحوه مراجعة لا مجادلة فيصحو الضمير البشري طالبا للسلام والعدل ورفضاً للثأر والظلم.

الموامش

- ١- إيمانويل ولارشتاين، في: بيتر تيلور، وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة عبد السلام رضوان، ود. إسحق عبدي، سلسلة عالم المعرفة، عدد ٢٨٢، يونيو ٢٠٠٢م، الجزء الأول، ص ٢٨-٣٠.
- ٢- بيتر تيلور، وكولن فلنت، المرجع نفسه، ص ٣١.
- ٣- إنريك داسل، النظام العالمي وحدود الحداثة، ترجمة د. فاطمة نصر، مجلة سطور، القاهرة، عدد مايو ٢٠٠٠م.
- ٤- إيمانويل ولارشتاين، في: بيتر تيلور، وكولن فلنت، المرجع نفسه، ص ٣١.
- ٥- بيتر تيلور، وكولن فلنت، مرجع سابق، ص ٢٦٤-٢٦٥.
- ٦- ريتشارد فليتش، الصليب والهلال، بنجوين، لندن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م. في: تاكيس جيروس، استحالة التعميم في التأريخ للعلاقات المسيحية - الإسلامية عبر التاريخ، الحياة ٢٠٠٣/٦/٨م.
- ٧- ريتشارد فليتش، الصليب والهلال، المرجع السابق.
- ٨- البروفيسور بابية، في: د. عبد الحليم محمود، أوروبا والاسلام، الطبعة الثالثة، دار المعارف، ١٩٨٦م، ص ٣٤.
- ٩- ماكس فيبر، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، في: إبراهيم العريس، ألف وجه لألف عام، الحياة اللندنية، ١١-٤-٢٠٠٢م.
- ١٠- السير هالفورد ماكيندر في: تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢١.
- ١١- إيمانويل ولارشتاين في: تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢٥.

١٢- تيلور وفلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، مرجع سابق، ص ٢٧٠.

١٣- فرناند بروديل في: تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢٦ .

١٤- جورج مودلسكي في: تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ١٢٣.

١٥- بيتر تيلور، وكولن فلنت، مرجع سابق، ص ١٥٣-١٥٤.

١٦- قرآن كريم، سورة البقرة: الآية رقم ٢٥١.

١٧- روبرت كوكس في: بيتر تيلور، وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، مرجع سابق، ص ١٢٣ - ١٢٤.

١٨ - جان جوتمان في: تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

١٩- إيمانويل ولارشتاين في: تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٣٤-٣٦.

٢٠ - دومينيك بلون، الرأسمالية الجديدة، دار نشر فلاماريون، باريس ٢٠٠١ م في: جورج طرابيشي، الحياة اللندنية، ملحق تيارات، ٧-٤-٢٠٠٠ م.

٢١ - دومينيك بلون، الرأسمالية الجديدة، مرجع سابق.

٢٢ - إدوارد سعيد، الثقافة والإمبريالية، ترجمة وتقديم كمال أبو ديب، دار الآداب، بيروت، الطبع الأولى، ١٩٩٧ م، ١٧٣.

٢٣ - د. عبد الله إبراهيم، المركزية الغربية: إشكالية التكون، والتمركز حول الذات، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ١٩٩٧ م.

٢٤- دومينيك بلون، الرأسمالية الجديدة، مرجع سابق.

٢٥- دومينيك بلون، الرأسمالية الجديدة، مرجع سابق.

٢٦- نوام شومسكي، إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٢ م، ص ١٩٢.

٢٧- بيتر تيلور، وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، مرجع سابق، ص ١٥٣-١٥٤.

- ٢٨- تيلور، وفلنت، مرجع سابق، ص ١٩-٢٠.
- ٢٩- تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢٤٦-٢٤٩.
- ٣٠- فريد هاليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، ترجمة خالد الحروب، دار الساقى، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص ١٩٢.
- ٣١- فريد هاليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، المرجع السابق، ص ١٩٣.
- ٣٢- تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢٢٧-٢٢٨.
- ٣٣- تيلور وفلنت، مرجع سابق، ص ٢٣٠.
- ٣٤- جان زيجلر الأستاذ السابق بجامعة جنيف، سادة العالم الجدد، عرض وترجمة محمد مستجير مصطفى، مجلة سطور عدد ٧٦ مارس ٢٠٠٣م.
- ٣٥- Galmard, all Paul Bairoch, le tiers Monde dans l'impasse, paris sidees 1971.
- في : باسكال بونيفاس، إرادة العجز، ترجمة حليم طوسون، كقاب العالم الثالث بالتعاون مع المركز الفرنسي للثقافة والتعاون العلمي بالقاهرة، ترجمة حليم طوسون، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ١٣٧.
- ٣٦- Bertrand Badie et Marie - cluade smouts, le Retournement du monde, Paris, F N S P. Dalloz, 1992, p. 2-5.
- في: باسكال بونيفاس، إرادة العجز، المرجع السابق، ص ١٣٨.
- ٣٧- باسكال بونيفاس، إرادة العجز، مرجع سابق، ص ١٣٨.
- ٣٨- Zbigniew Brezezinski, out of control, New Yourk, Macmillan, 1993. P. 81 . في: باسكال بونيفاس، مرجع سابق، ص ١٣٩.
- ٣٩- فريد هاليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، المرجع السابق، ص ١٩٩.
- ٤٠- نوام شومسكى، إعاقاة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، مرجع سابق، ص ١٣.

٤١- فريد هاليداي، الكونية الجذرية لا العولمة المترددة، مرجع سابق، ص ١٢ - ١٣.

٤٢- بيير كالام، وأندريه تالمان، الدولة في القلب، ترجمة أ. د. سمير إبراهيم غبور وتحرير الأستاذ محسن عوض، دار المستقبل العربي منشور بمعاونة مؤسسة تقدم الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ١٤.

٤٣- إدوارد سعيد، ٢٥ سنة على صدوره: تمهيد جديد لكتاب الاستشراق، الحياة اللندنية، ١٢/٨/٢٠٠٣م.

٤٤- صامويل هانتجتون، صدام الحضارات: إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت الشايب وتقديم د. صلاح قنصوة، دار سطور بالقاهرة، ١٩٩٨م، ص ٣٧-٣٨.

٤٥- عصام عبد الله، شراكة مهددة وأخطاء متكررة... الولايات المتحدة وأوروبا أمام مفترق يصعب تفاديه، الحياة ٢٣/٦/٢٠٠٣.

٤٦- إريك شو، في: سعيد محيو، الحلف الأطلسي يخترع الأعداء .. وأمريكا وأوروبا نحو الطلاق السعيد، الوسط، ٣-٦-٢٠٠٢م.

٤٧- إريك شو، في: سعيد محيو، مرجع سابق.

٤٨- في: سعيد محيو، المرجع نفسه.

٤٩- إنريك داسل، النظام العالمي وحدود الحداثة، ترجمة د. فاطمة نصر، مجلة سطور، القاهرة، عدد مايو ٢٠٠٠م.

٥٠- بيير كالام، وأندريه تالمان، الدولة في القلب، مرجع سابق، ص ٦٢.

٥١- بيير كالام وأندريه تالمان، الدولة في القلب، مرجع سابق.

٥٢- يورجن هابرماس، في محمد نور الدين أفاية، الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة: نموذج هابرماس، دار أفريقيا الشرق، بيروت والرباط، الطبعة الثانية ١٩٩٨م، ص ٦٨.

٥٣- جورج قرم، شرق وغرب: الشرخ الأسطوري، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص ٤٩.

- ٥٤- إيمانويل بيرل، أوربا وأسيا، منشورات باريس، ١٩٤٦م، ص ٩ فـى جورج قرم، شرق وغرب: الشرخ الأسطورى، مرجع سابق، ص ٧١.
- ٥٥- عزازى على عزازى، ثلاثون عاما وتسقط أمريكا، مجلة سطور، عدد ٧٦، مارس ٢٠٠٣م .
- ٥٦- نوام شومسكى، ماذا يريد العم سام، تعريب عادل المعلم، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٩٨م، ص ١٤.
- ٥٧- نوام شومسكى، ماذا يريد العم سام مرجع سابق، ص ١٣.
- ٥٨- نوام شومسكى، ماذا يريد العم سام مرجع سابق، ص ٢٠ - ٢١.
- ٥٩- نوام شومسكى، ماذا يريد العم سام، مرجع سابق، ص ١٥.
- ٦٠- نوام شومسكى، إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ص ٣٧٧ - ٣٧٨.
- ٦١- نعوم تشومسكى، إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، المرجع السابق، ص ١٦٦.
- ٦٢- نوام شومسكى، ماذا يريد العم سام، مرجع سابق، ص ١٨.
- ٦٣- نوام شومسكى، ماذا يريد العم سام، مرجع سابق، ص ٢١.
- ٦٤- نوام شومسكى، إعاقة الديمقراطية: الولايات المتحدة والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م، ص ٢١٣.
- ٦٥- فريد هاليداي، الكونية الجزرية لا العولمة المستردة، مرجع سابق، ص ١٩٩.
- ٦٦- عزازى على عزازى، ثلاثون عاما وتسقط أمريكا، مجلة سطور، مرجع سابق .
- ٦٧- أنظر: بول كنيدي، القوي العظمي: التغيرات الاقتصادية والصراع العسكري من ١٥٠٠-٢٠٠٠م، ترجمة عبد الوهاب علوب، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

٦٨ - أنظر: بول كنيدي، القوي العظمي: التغيرات الاقتصادية والصراع
العسكري من ١٥٠٠-٢٠٠٠م، ترجمة عبد الوهاب علوب، مركز ابن
خلدون للدراسات الإنمائية، الطبعة الأولى ١٩٩٣م.

رقم الإيداع : ٢٠٠٥/٢٢٧٣
ISBN : 977-281-273-8

مطابع الدار الهندسية/القاهرة
تليفون/فاكس : (٢٠٢) ٥٤٠٢٥٩٨